



الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء)

فهرس

المعايير الشرعية

الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أئوف)

إصدار جمادى الآخرة ١٤٤٣ هـ • يناير ٢٠٢٢ م

إعداد

د. عبد الرحمن بن يوسف اللحيان



ح) الجمعية العلمية القضائية السعودية، ١٤٤٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

اللحيدان، عبدالرحمن بن يوسف

فهرس المعايير الشرعية. / عبدالرحمن بن يوسف

اللحيدان - الرياض، ١٤٤٤هـ

٣٣٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩-٣-٩١٩٣٧-٦٠٣-٩٧٨

١- المعاملات (فقه إسلامي) أ. العنوان

ديوي ٢٥٣,٢ ١٤٤٤/٣٦٥٩

رقم الإيداع: ١٤٤٣/٣٦٥٩

ردمك: ٩-٣-٩١٩٣٧-٦٠٣-٩٧٨

مركز
مجمع الحقوق

تُسهم الجمعية العلمية القضائية السعودية في إثراء ونشر البحوث
والدراسات القضائية، ولا يلزم أن تكون كافة الآراء الواردة في هذه
الجهود المشكورة من الباحثين معبرة عن رأي الجمعية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الجمعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه، وبعد:

فتهدف الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) دوماً إلى المشاركة الفاعلة في الجهود المبذولة لتطوير القضاء وما يتصل به من الجوانب العلمية والعملية، وتقديم البحوث والدراسات التي تجلّي تميّز القضاء الشرعي وأصوله وقواعده وتطبيقاته، وإبراز جوانب العدالة فيه، والإجابة عما يثار حوله من شبهات، وتسعى إلى التنسيق بين المتخصصين - من القضاة والمحامين والباحثين في الشؤون العلمية القضائية-، ومد الجسور بينهم وبين الجهات العلمية والإعلامية ونحوها. وضمن سعي الجمعية الحثيث لنشر الإنتاج المتميز؛ تقدم للمهتمين هذه الفهرسة لـ (المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI)، التي يراد منها تقريب سبيل الرجوع إلى المسائل والأحكام والتعريفات الواردة في تلك المعايير التي وفرت درجة متقدمة من التجانس والموثوقية للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، بما تحويه من بسط وتأصيل واستدلال.

وهذا الجهد المتميز من فضيلة د. عبد الرحمن بن يوسف اللحيidan - وفقه الله وجزاه خيراً-، أوجز فيه عناوين المسائل والأحكام والتعريفات، مع توضيح مظانها في تلك المعايير ببيان الصفحة والفقرة الواردة فيها.

والجمعية ترحب بالتعاون مع جميع الجهات والأفراد المتخصصين الراغبين بتقديم الدراسات والمشاريع القضائية والنظامية، وتستعد لذلك بكافة الخدمات والإمكانات المتميزة - بإذن الله وتيسيره-.

مركز قضاء للبحوث والدراسات
m@qadha.org.sa



الجمعيّة العلميّة القضائيّة السعوديّة

الجمعيّة العلميّة القضائيّة السعوديّة (قضاء)
مركز قضاء للبحوث والدراسات



qadha.org.sa/ar/books



m@qadha.org.sa



966538999887



@qdha



/qadha_ksa



/qadha.ksa



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنه لا تخفى على كل طالب علم أهمية بحث المسائل المستجدة والنوازل الفقهية المعاصرة، فإن ذلك باب من الفقه واسع، ولا يخفى - كذلك - حاجة الناس إلى ما ينظم تعاقداتهم لا سيما في الأمور المالية التي يكثر فيها الخلاف، بل ويكثر فيها الإشكالات الفقهية، ولأجل ذلك صار جمع من أهل العلم المعاصرين إلى مؤسسات الاجتهاد الجماعي التي تبنت البحث في هذه المسائل وإصدار القرارات بعد قراءة البحوث المتعلقة بها، وإن من أنفع ما وقفت عليه واستفدت منه (المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، فقد جاءت دقيقة محررة مبيّنة مفصلة، وفيها من الفوائد والمسائل والتطبيقات الشيء الكثير، خاصة إذا جمع إليها الرجوع إلى المستندات الشرعية التي ألحقوا بها على نصوص المعايير، إذ به يدرك القارئ الأصل الفقهي ودليله وتعليقه والتطبيق عليه، وكنت قد قرأت في بعض هذه المعايير في أوقات متفرقة واستفدت منها غاية الاستفادة، وعلق في البال مسائل مهمة لم أقيدها، فاحتجت إليها - أثناء عملي في القضاء وبعده - فأعياني الرجوع إلى تلك المسائل لعدم وجود فهرس مفصل لمسائل المعايير الشرعية، فاستعنت بالله في أن أضع فهرساً تفصيلياً لمسائل المعايير الشرعية على هيئة مستند إلكتروني ليسهل البحث النصي خدمة لطلبة العلم والباحثين، عسى أن يكون ذلك مما يُعظم النفع بهذه المعايير.

وقبل الشروع في العمل رأيت أن مما يحسن أن يفرد في هذا الفهرس: التعريفات الاصطلاحية التي نصت عليها هذا المعايير الشرعية، فكان عملي التالي:

أولاً: وضعت الفهرس على هيئة جدول مبيناً فيه المسألة، ثم رقم الصفحة، ثم الفقرة التي وردت فيها، كما مئزّت الفقرات الرئيسية التي جاءت في كل معيار فجعلت في الجدول بصفٍ ذي لون مميز عن بقية الصفوف وبعلامة تسبقه ليميز. ووقفت على مسائل يسيرة جاءت في غير مظانها فذكرتها على الترتيب السابق، كما وضعت فهرساً خاصاً بالتعريفات الاصطلاحية وأفردتها بالذكر

في آخر المستند، فحيث ورد التعريف في فقرة بينها، وحيث ورد التعريف في صفحة التعريفات الملحقة بنص المعيار فإني أكتفي برقم الصفحة لوضوحها ولأن غالبها خلت عن الترقيم.

ثانياً: ما يخص المعايير ومسائلها: فقد التزمت بترتيب ورود المعايير، ثم بينت المسائل مسألة تلو مسألة، وقد وجدت أن الفقرة الواحدة من فقرات المعيار قد تشتمل على جملة من المسائل، فأفردت كل مسألة منها بسطر في الجدول، مبيناً فيها رقم الصفحة ورقم الفقرة كذلك.

ثالثاً: ما يخص التعريفات: فقد حصرتها وجمعتها ثم رتبها حسب الترتيب الهجائي ليسهل الرجوع إليها وتصفحها ولعدم الحاجة إلى ترتيبها حسب الورد.

رابعاً: قد أشير في بعض المواضع - في الحاشية - إلى ورود هذه المسألة في أكثر من فقرة، كما قد أشير إلى أي أمر نُوه عنه في حاشية المعايير.

وحيث أن نشر هذا الفهرس على صيغة إلكترونية يُتاح فيها البحث النصي يُغني عن ترتيب هذه المسائل على الحروف الهجائية ونحوها من طرق الترتيب فقد ارتأيت أن أكتفي بترتيبها حسب الورد، لئلا يتفرق النظم، ولئلا تطول العبارة في التعبير عن عنوان المسألة، وفي البحث النصي غنية عن تفريق مسائل المعايير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) على ما أولوه هذا العمل ولغيره من اهتمام، وأسأل الله أن يبارك في جهودهم وأن يسدد على طريق الحق خطاهم. وبعد: فهذا جهد المقل، فإن كان من صواب فمن الله، وإن كان من خطأ فمني والشيطان، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به قارئه وكتابه والناظر فيه، والحمد لله أولاً وآخراً.

د. عبد الرحمن بن يوسف اللحيدان

١٤٤٤/٠٢/٠١ هـ

ayluhaidan@gmail.com

معيار المتاجرة بالعملات

المسألة	الصفحة	الفقرة
الحكم الشرعي للمتاجرة في العملات.	ص ٤٩	١ / ٢
حكم اشتراط التماثل في بيع العملة الواحدة ولو كان واحد منهما معدنيا والآخر ورقياً.	ص ٥٨	-
حكم اشتراط الخيار في عقد الصرف.	ص ٤٩	٣ / ١ / ٢
حكم اشتراط التأجيل في عقد الصرف.	ص ٤٩	٣ / ١ / ٢
حكم الاحتكار.	ص ٤٩	٤ / ١ / ٢
التعامل بالعملات في السوق الآجلة.	ص ٤٩	٥ / ١ / ٢
حكم التعامل في سوق الصرف الآجل.	ص ٤٩	٢ / ٢
حكم تأجيل الصرف إذا كان لتوقي انخفاض العملة.	ص ٤٩	٣ / ٢
الحلول المقترحة لتوقي انخفاض العملة في المستقبل.	ص ٤٩	٤ / ٢
القبض في بيع العملات.	ص ٥٠	٦ / ٢
شرط القبض في مبايعة العملات.	ص ٥٠	١ / ٦ / ٢
قبض أحد العملتين هل هو كافٍ لتحقيق شرط القبض في بيع العملات؟	ص ٥٠	٢ / ٦ / ٢
الأثر المترتب على قبض بعض البديل في بيع العملات.	ص ٥٠	٢ / ٦ / ٢
القبض الحقيقي وضابطه.	ص ٥٠	٤ / ٦ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
القبض الحكمي وضابطه.	ص ٥٠	٥ / ٦ / ٢ (١)
صور تدخل في القبض الحكمي.	ص ٥٠	١ / ٥ / ٦ / ٢
♦ التوكيل في المتاجرة بالعملات.	ص ٥١	٧ / ٢
توكيل بالعقد مع القبض.	ص ٥١	١ / ٧ / ٢
توكيل بالعقد دون قبض وشرط جوازه.	ص ٥١	٢ / ٧ / ٢
التوكيل بقبض العملة بعد التعاقد وقبل التفرق.	ص ٥١	٣ / ٧ / ٢
♦ استخدام وسائل الاتصال الحديثة في المتاجرة في العملات.	ص ٥١	٨ / ٢
الحكم المترتب على إبرام عقد الصرف والمتاجرة بالعملات عن طريق الوسائل الحديثة.	ص ٥١	١ / ٨ / ٢
♦ حكم المواعدة في المتاجرة في العملات.	ص ٥١	١ / ٩ / ٢
حكم الشراء والبيع الموازي للعملات.	ص ٥١	٢ / ٩ / ٢
♦ المبادلة في العملات الثابتة في الذمة ديناً.	ص ٥٢	١٠ / ٢
♦ اجتماع الصرف والحوالة المصرفية.	ص ٥٢	١١ / ٢
♦ صور من المتاجرة بالعملات عن طريق المؤسسات.	ص ٥٢	١٢ / ٢
حكم تجار العميل بالعملات بمبلغ أكثر من الذي يملكه بتسهيلات مالية تقدم له من المؤسسة المالية.	ص ٥٢	١ / ١٢ / ٢
حكم إقراض المؤسسة المالية للعميل مبالغ تشترط عليه فيها المتاجرة بالعملات عن طريقها فقط.	ص ٥٢	٢ / ١٢ / ٢

(١) ووجه ذلك في ص ٥٨.

٢

بطاقة الحسم و بطاقة الائتمان

[طُور هذا المعيار ويحمل الآن الرقم (٦١)]

المدين المماطل

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٢	ص ٦٩	المدين المماطل.
١ / ٢	ص ٦٩	حكم المماطلة في أداء الدين من القادر على الوفاء.
٢ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم اشتراط عوض نقدي أو عيني على المدين إذا تأخر عن سداد الدين.
٢ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم تعويض الدائن عن الكسب الفائت.
٢ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم تعويض الدائن عن تغير قيمة العملة.
٢ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم تعويض الدائن بشرط جزائي بمبلغ مقدر في العقد أو غير مقدر.
٣ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم مطالبة المدين المماطل بالتعويض المالي النقدي أو العيني عن تأخير الدين.
٤ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم تحميل المدين المماطل مصروفات الدعوى وما غرمه الدائن لأجل تحصيل دينه.
٥ / ١ / ٢	ص ٦٩	هل يحق للدائن المطالبة ببيع الرهن لتسييله واقتضاء دينه منه؟
٥ / ١ / ٢	ص ٦٩	هل يحق للدائن أن يشترط على المدين أن يفوضه ببيع الرهن من أجل استيفاء الثمن دون الرجوع إلى القضاء؟
٦ / ١ / ٢	ص ٦٩	حكم اشتراط حلول الأقساط جميعها إذا تأخر المدين المماطل عن سداد قسط منها.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم أخذ المؤسسة السلعة المباعة على المدين الماطل إذا أفلس وكانت السلعة باقية بعينها.	ص ٦٩	٧ / ١ / ٢
حكم اشتراط المؤسسة على المدين إذا ماطل أن يتصدق بمبلغ أو نسبة من الدين، وهل لاشتراط أن يكون ذلك عن طريق المؤسسة أثر؟	ص ٧٠	٨ / ١ / ٢
الترتيب في مطالبة الدائن للمدين أو الكفيل بدون شرط.	ص ٧٠	١ / ٢ / ٢
الكفيل الماطل كالمدين الماطل.	ص ٧٠	٢ / ٢ / ٢
المقاول أو المتعهد.	ص ٧٠	٣ / ٢
حكم اشتراط شرط جزائي على المقاول والمتعهد بالأعمال في حال الماطلة والتأخير، والفرق بينه وبين المتعهد بأداء دين.	ص ٧٠	٣ / ٢
هل يجوز أن يكون الشرط الجزائي على المقاول ونحوه بالحسم من مستحقاته؟	ص ٧٠	٣ / ٢
الجزاءات المعنوية للماطلة.	ص ٧٠	٤ / ٢
حكم اشتراط جزاءات معنوية على المدين الماطل سواء كان ماطلاً بأداء الدين أو ماطلاً بالعمل.	ص ٧٠	٤ / ٢
أحكام عامة.	ص ٧٠	٥ / ٢
هل للمؤسسة المالية تتبع أحوال المدين الماطل وتصرفاته المالية؟	ص ٧٠	١ / ٥ / ٢ (١)
هل يجوز للدائن أن يقبل من المدين الماطل عند السداد زيادة غير مشروطة؟	ص ٧٠	٢ / ٥ / ٢

(١) ووجه ذلك أنه من باب ملازمة الغريم. ص ٧٩.

المسألة	الصفحة	الفقرة
وسائل اشتراط الزيادة في الدين. [الشرط المكتوب والملفوظ والملحوظ والعرف والتواطؤ].	ص ٧٠	٢ / ٥ / ٢
حكم اشتراط المؤسسة على العميل أنه في حال تأخر عن السداد فإن المؤسسة تستحق استيفاء الدين من أي أرصدة في حسابات العميل لديها وأن لها الاستيفاء من الأرصدة الاستثمارية والأرصدة المغايرة للنقد المتفق عليه.	ص ٧٠	٣ / ٥ / ٢ (١)
بمّ تثبت مماثلة المدين وهل من شرط ذلك المطالبة؟ أم يكفي مجرد التأخر؟	ص ٧١	٦ / ٢

(١) وهل يشترط إذن العميل مع وجود الشرط؟ وحملوها على المقاصة وعلى الظفر بالحق، ينظر. ص ٨٠. وللمقاصة معيار خاص وهو المعيار القادم في الترتيب.

المقاصة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٨٧	◆ تعريف المقاصة وأنواعها.
٢-١/٢	ص ٨٧	أنواع المقاصة: وجوبية واتفاقية.
١/٢	ص ٨٧	◆ أولاً: المقاصة الوجوبية:
١/٢	ص ٨٧	ضابط المقاصة الوجوبية.
١/٢	ص ٨٧	المقاصة الوجوبية نوعان: طلبية وجبرية.
٢/١/٢	ص ٨٧	شروط المقاصة الجبرية.
٣/١/٢	ص ٨٨	◆ المقاصة الطلبية.
٤/١/٢	ص ٨٨	شروط المقاصة الطلبية.
٢/٢	ص ٨٨	◆ ثانياً: المقاصة الاتفاقية.
١/٢/٢	ص ٨٨	ضابط المقاصة الاتفاقية.
٢/٢/٢	ص ٨٨	شروط المقاصة الاتفاقية.
٣/٢/٢	ص ٨٨	هل يجوز إجراء المقاصة الاتفاقية مع اختلاف الجنس والنوع والصفة والأجل؟
(٣)	ص ٨٨	◆ المواعدة على إجراء المقاصة.
(٤)	ص ٨٩	◆ التطبيقات المعاصرة للمقاصة.
١/٤	ص ٨٩	◆ اشتراط المقاصة في الديون الناشئة بين المؤسسة والعميل عن البيوع الآجلة.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٤	ص ١٩	المقاصة بين المؤسسة القابلة للشيك والجهة الدافعة له عن طريق غرفة المقاصة.
٣ / ٤	ص ١٩	المقاصة بين المؤسسات المالية عن طريق الشبكات العالمية والمحلية .. إلخ.
٥	ص ١٩	المقايضة النقدية.
(٥)	ص ١٩	حكم المقايضة النقدية القائمة على أساس الربا.



الضمانات

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٢	ص ١٠١	مشروعية الضمانات.
(٢)	ص ١٠١	أحكام عامة للضمانات.
١ / ١ / ٢	ص ١٠١	الجمع بين أكثر من عقد ضمان في حق واحد.
١ / ١ / ٢	ص ١٠١	هل يخل اشتراط الضمان بالعقد المضمون.
١ / ٢ / ٢	ص ١٠١	حكم اشتراط الضمان في عقود الأمانات مثل الوكالة والوديعة.
١ / ٢ / ٢	ص ١٠١	حكم اشتراط الضمان في عقود الأمانات مع تقييد الضمان بحالتي التعدي والتفريط.
٢ / ٢ / ٢	ص ١٠١	حكم الجمع بين الوكالة بالاستثمار والكفالة في العقد.
٢ / ٢ / ٢	ص ١٠١	حكم الكفالة اللاحقة لعقد الوكالة بالاستثمار.
٣ / ٢	ص ١٠٢	من يضمن العين المؤجرة.
٣ / ٢	ص ١٠٢	متى يضمن المستأجر.
٣ / ٢	ص ١٠٢	حكم اشتراط الضمان على المستأجر.
٣ / ٢	ص ١٠٢	من يتحمل مصروفات التأمين في عقد الإيجار.
٣ / ٢	ص ١٠٢	من يتحمل مصروفات الصيانة الأساسية التي يتوقف عليها وجود المنفعة.
١ / ٤ / ٢	ص ١٠٢	مشروعية الإثبات بالكتابة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حجية الكتابة العادية شرعاً.	ص ١٠٢	١ / ٤ / ٢
حكم تزوير المستندات.	ص ١٠٢	١ / ٤ / ٢
حكم كتمان المستندات التي تتضمن إثباتاً.	ص ١٠٢	١ / ٤ / ٢
حكم إتلاف المستندات التي تتضمن إثباتاً.	ص ١٠٢	١ / ٤ / ٢
مشروعية التوثيق بالشهادة في المعاملات المالية.	ص ١٠٢	٢ / ٤ / ٢
حكم تحمل الشهادة.	ص ١٠٢	٢ / ٤ / ٢
حكم أداء الشهادة عند الحاجة إليها.	ص ١٠٢	٢ / ٤ / ٢
حكم شهادة الزور.	ص ١٠٢	٢ / ٤ / ٢
حكم التوثيق بالشهادة أو الكتابة على التصرفات المحرمة.	ص ١٠٢	٣ / ٤ / ٢
مشروعية الكفالة.	ص ١٠٢	١ / ٣
حكم اشتراط الكفالة على العميل لضمان مديونياته.	ص ١٠٢	١ / ١ / ٣
الرجوع على المدين في الكفالة.	ص ١٠٢	٢ / ١ / ٣
أقسام الكفالة من حيث التبرع من عدمه.	ص ١٠٢	٢ / ١ / ٣
حكم توقيت الكفالة بأمد محدد.	ص ١٠٣	٤ / ١ / ٣
حكم وضع حد أعلى للمبلغ المكفول به.	ص ١٠٣	٤ / ١ / ٣
حكم تقييد الكفالة بشرط وتعليقها على شرط أو إضافتها إلى المستقبل.	ص ١٠٣	٤ / ١ / ٣
حكم رجوع الكفيل عن الكفالة.	ص ١٠٣	٢ / ٣ ، ٤ / ١ / ٣
حكم ضمان المجهول.	ص ١٠٣	٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم ضمان ما لم يجب في الذمة.	ص ١٠٣	٢ / ٣
♦ مقتضى الكفالة.	ص ١٠٣	٣ / ٣
من يطالب الدائن في حال وجود الكفيل.	ص ١٠٣	١ / ٣ / ٣
حكم اشتراط الكفيل الترتيب في المطالبة بحيث لا يطالب إلا بعد امتناع المكفول.	ص ١٠٣	١ / ٣ / ٣
أثر إبراء الدائن للمدين على عقد الكفالة.	ص ١٠٣	٢ / ٣ / ٣
ما يرجع به الكفيل على المكفول.	ص ١٠٣	٢ / ٣ / ٣
إذا صالح الكفيل الدائن عن الدين بغير جنسه فبم يرجع على المدين؟	ص ١٠٣	٣ / ٣ / ٣
هل يجوز أن يكون عقد الكفالة ضمن عقد المداينة؟	ص ١٠٣	٣ / ٣ / ٣
هل يجوز أن يكون عقد الكفالة مستقلاً قبل العقد أو بعده؟	ص ١٠٣	٣ / ٣ / ٣
حكم ضمان تقلبات أسعار صرف العملات.	ص ١٠٣	٤ / ٣ / ٣
هل للمؤسسة فسخ العقد إذا امتنع العميل عن تقديم كفيل اشترط عليه في العقد؟	ص ١٠٤	٥ / ٣ / ٣
♦ تعريف الرهن.	ص ١٠٤	(٤)
♦ صور تحقق مقاصد الضمان.	ص ١٠٤	(٥)
حكم اشتراط حلول الأقساط بالتخلف عن السداد.	ص ١٠٤	١ / ٥
هل يستحق الدائن فسخ العقد دون الرجوع إلى القضاء إذا أخل المدين بسداد ثمن المبيع؟	ص ١٠٤	٢ / ٥
♦ التطبيقات المعاصرة للضمانات.	ص ١٠٤	(٦)

المسألة	الصفحة	الفقرة
أخذ الأجرة على الضمان.	ص ١٠٤	١ / ١ / ٦
حكم تحميل طالب خطاب الضمان المصروفات الإدارية.	ص ١٠٤	٢ / ١ / ٦
حكم إصدار خطاب الضمان لمن يطلبه للحصول على قرض ربوي.	ص ١٠٤	٣ / ١ / ٦
تعريف الاعتماد المستندي.	ص ١٠٥	٢ / ٦
أخذ السندات الإذنية والشيكات - إن لم يمنع النظام - على المدين لأداء الأقساط في مواعيدها.	ص ١٠٥	٣ / ٦
أخذ المدين التعهد على من أخذ منه ضماناً بسند إذني ونحوه بعدم استخدامها إلا بعد حلول موعدها.	ص ١٠٥	٣ / ٦
حكم التأمين على الديون.	ص ١٠٥	٤ / ٦
حكم اشتراط تجميد أرصدة المدين لأجل الدين كلياً أو جزئياً.	ص ١٠٥	١ / ٥ / ٦
لمن يكون ربح الحساب الاستثماري في حال تجميده؟	ص ١٠٥	١ / ٥ / ٦
هل يجوز للمؤسسة في عملية المدائنة أن تشترط على العميل تجميد حسابه الجاري؟	ص ١٠٥	٢ / ٥ / ٦
حكم تعهد طرف خارجي بضمان الخسارة (ضمان الطرف الثالث).	ص ١٠٥	٦ / ٦
حكم التعهد بالاكتتاب أو (ضمان الاكتتاب بالأسهم).	ص ١٠٥	٧ / ٦
حكم أخذ الملتزم بالاكتتاب مقابلاً للأعمال التي يؤديها غير الضمان.	ص ١٠٦	٢ / ٧ / ٦
حكم أخذ الضمان في المزايدات والمناقصات ومن ذلك: (الضمان النقدي الابتدائي)، (الضمان النقدي النهائي).	ص ١٠٦	٨ / ٦

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	يد الجهة القابضة للضمانات النقدية.
١ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	حكم خلط الجهة للمال المقبوض على وجه الضمان بهالٍ غيره.
١ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	حكم مصادرة الضمان النقدي من الجهة القابضة له.
١ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	حكم استثمار الضمان النقدي المقدم من العميل في المناقصات والمزايدات.
٢ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	حكم أخذ هامش الجدية من العميل الواعد بالشراء.
٢ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	يد القابض لهامش الجدية.
٢ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	ضابط الضرر الفعلي عند التخلف عن الشراء للواعد به.
٣ / ٨ / ٦	ص ١٠٦	حكم أخذ العربون من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد مع وجود خيار شرط.
١ / ٩ / ٦	ص ١٠٦	هل تستحق المؤسسة المالية استرداد الموجودات العينية أو المصنوعة في مال العميل المفلس؟
٢ / ٩ /	ص ٦	هل تستحق المؤسسة المالية تتبع محل الضمان إذا تصرف الحائز له تصرفاً يؤدي إلى ضياع حق المؤسسة في استيفاء حقها؟
٣ / ٩ / ٦ ^(١)	ص ١٠٦	تقديم الدائنين المرتهنين على الدائنين العاديين.
٤ / ٩ / ٦	ص ١٠٧	تقدم القائم بالتصفية على غيره بشأن ما قام به من أعمال التصفية.

(١) وينظر المعيار رقم (٣٩) بشأن الرهن.

تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي

المسألة	الصفحة	الفقرة
المدى الزمني للتحويل.	ص ١٢٣	(٢)
الحكم فيما نتج عن المعاملات المحرمة قبل قرار التحويل.	ص ١٢٣	١ / ٢
حكم التأخر في التخلص مما نتج عن المعاملات غير المشروعة قبل قرار التحويل.	ص ١٢٣	١ / ٢
ضابط المتحوّل إلى بنك إسلامي.	ص ١٢٣	٢ / ٢
متى يصير البنك الذي تحول تدريجياً بنكاً متحولاً؟	ص ١٢٣	٢ / ٢
هل يأثم ملاك المصرف التقليدي على استمرار المصرف في التعامل بالأنشطة المحرمة؟	ص ١٢٣	٢ / ٢
الإجراءات اللازمة للتحويل.	ص ١٢٤	(٣)
التعامل مع البنوك.	ص ١٢٤	(٤)
من خطوات التحويل: العمل على تعديل وتصحيح طريقة التعامل مع البنك المركزي فيما يتعارض مع أحكام الشريعة وعلى أساس عدم التعامل بالربا واستخدام الصيغ المقبولة شرعاً.	ص ١٢٤	٢ / ٤ ، ١ / ٤
تطبيقات مقترحة للاحتياطي القانوني الذي تشترطه البنوك المركزية.	ص ١٢٤	١ / ٤
تطبيقات مقترحة لأغراض المقاصة.	ص ١٢٤	١ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
تطبيق مقترح للتعامل مع البنك المركزي في مجال الحصول على السيولة منه.	ص ١٢٥	١ / ٤
من خطوات التحول: التوسع في التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية.	ص ١٢٥	٣ / ٤
♦ حكم أخذ الفوائد الربوية عن الخدمات المصرفية.	ص ١٢٥	(٥)
بدائل شرعية عن أخذ الفوائد عن الخدمات المصرفية.	ص ١٢٥	(٥)
حكم أخذ العمولات على مجرد التسهيلات بدون ربط المقابل بما يستحق عن عمليات تنفيذ تلك التسهيلات بحسب أحكامها.	ص ١٢٥	(٥)
♦ أثر التحول على الأموال التي تلقاها المصرف بفائدة وبدائلها الشرعية.	ص ١٢٥	(٦)
حكم تصفية آثار العمليات التقليدية السابقة التي حصل عليها البنك.	ص ١٢٥	١ / ٦
الاقتصار على ما هو مشروع من وسائل للحصول على السيولة اللازمة لمزاولة الأنشطة أو لإنهاء الالتزامات غير المشروعة على البنك.	ص ١٢٥	٢ / ٦
أمثلة لوسائل مشروعة ينبغي على البنك السير عليها في حال احتياجه إلى السيولة لمزاولة الأنشطة أو لإنهاء الالتزامات غير المشروعة.	ص ١٢٥	٢ / ٦
♦ أثر التحول على توظيف الأموال.	ص ١٢٦	(٧)
هل يجب على البنك المتحول إيقاف طرق توظيف الأموال بالإقراض بفائدة أثناء التحول؟	ص ١٢٦	١ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
على البنك المتحول السعي ما أمكنه إلى إنهاء القروض الربوية التي أقرضها البنك قبل قرار التحول.	ص ١٢٦	٢ / ٧
العمل في القروض الربوية التي لم يستطع البنك إنهاؤها (٢ / ١٠).		
معالجة الحقوق غير المشروعة التي للبنك قبل قرار التحول.	ص ١٢٦	(٨)
إذا كان البنك التقليدي قد تم تملكه بقصد تحويله إلى مصرف إسلامي فهل يجب على الملاك الجدد التخلص من الفوائد والإيرادات المحرمة التي حصل عليها البنك قبل التملك؟	ص ١٢٦	١ / ١ / ٨
إذا كان البنك قد تحول من داخله إلى مصرف إسلامي فهل يجب عليه التخلص من الفوائد والإيرادات المحرمة؟	ص ١٢٦	٢ / ١ / ٨
ما يجب على البنك تجاه الإيرادات المحرمة التي حصلت قبل الفترة المالية للتحول.	ص ١٢٦	٢ / ١ / ٨
هل يجب على البنك التخلص من الإيرادات التي فيها شبهة أو قبضت باعتقاد الجواز بسبب اجتهاد من له أهلية الاجتهاد؟	ص ١٢٧	٣ / ١ / ٨
هل يجوز للبنك قبض استحقاقاته المحرمة غير النقدية بنية إتلافها؟	ص ١٢٧	٤ / ١ / ٨
العمل في استحقاقات البنك لأثمان موجودات أو خدمات محرمة باعها.	ص ١٢٧	٥ / ١ / ٨، ٤ / ١ / ٨
العمل في مستحقات البنك المتحول التي قدم أعواضها.	ص ١٢٧	٤ / ١ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ١ / ٨	ص ١٢٧	ما يجب على البنك المتحول تجاه الموجودات العينية المحرمة.
٦ / ١ / ٨	ص ١٢٧	ما يجب على البنك المتحول تجاه الموجودات المُعدّة لتقديم خدمات غير مشروعة.
(٩)	ص ١٢٧	معالجة الالتزامات غير المشروعة التي على البنك قبل قرار التحول إذا كان التحول من داخله أو خارجه.
١ / ١ / ٩	ص ١٢٧	على البنك المتحول من الداخل السعي إلى عدم دفع الالتزامات غير المشروعة، ولا يشمل ذلك أصل الديون أو القروض، ما لم يضطر إلى ذلك.
٢ / ١ / ٩	ص ١٢٧	يجب على البنك المتحول إنهاء الالتزامات التي تلزمه بتقديم خدمات محرمة ويعيد ما أخذ ولو مع التعويض المترتب على فسخ الالتزام.
٢ / ٩	ص ١٢٧	ما يجب على من أراد شراء بنك لتحويله إلى مصرف إسلامي تجاه الحقوق غير المشروعة.
٢ / ٩	ص ١٢٧	العمل في حال لم يتمكن المشترون الراغبون بتحويل البنك إلى مصرف إسلامي استثناء الحقوق غير المشروعة.
٣ / ٩	ص ١٢٨	معالجة الرهون غير المشروعة.
(١٠)	ص ١٢٨	كيفية التخلص من الكسب غير المشروع.
١ / ١٠	ص ١٢٨	يجب على البنك المتحول التخلص من الكسب غير المشروع وصرفه جميعه دون تأخير حسبما جاء في المعيار ما لم يتعذر ذلك.

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا تعذر على المصرف المبادرة إلى صرف جميع الكسب غير المشروع لكونه يؤدي إلى شل أنشطته أو إفلاسه فهل يمكن حينئذ أن يتخلص منه على مراحل؟	ص ١٢٨	١ / ١٠ (١)
مصارف الفوائد والكسب غير المشروع.	ص ١٢٨	٢ / ١٠
هل يجوز للمصرف أن يستفيد من مصارف الفوائد والكسب غير المشروع بأي وجه؟	ص ١٢٨	٢ / ١٠
أمثلة على وجوه الخير التي يجوز صرف ما نتج عن الكسب غير المشروع فيه.	ص ١٢٨	٢ / ١٠
هل يجب على المالكين للبنك بغرض تحويله إلى مصرف إسلامي زكاة عن الفترة السابقة لقرار التحول؟	ص ١٢٨	(١١)
على من تجب الزكاة للفترة السابقة لقرار التحول؟	ص ١٢٨	(١١)
إذا كان قرار التحول من داخل البنك فهل يجب أداء الزكاة عن الفترة السابقة على المساهمين؟	ص ١٢٨	(١١)
هل يطالب المساهمون بأداء الزكاة عن الفترة السابقة لقرار التحول؟ وكيف يجتمع ذلك مع كونه حراماً؟	ص ١٢٨	(١١)

(١) المستند الشرعي على جواز التخلص المرحلي: ص ١٣٣، و ص ١٣٦.

الحوالة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الحوالة.	ص ١٤١	(١)
مشروعية الحوالة.	ص ١٤١	(٣)
عقد الحوالة عقد إرفاق قائم بذاته وليست بيعاً.	ص ١٤١	١ / ٣
الحكمة من مشروعية الحوالة.	ص ١٤١	٢ / ٣، ١ / ٣
متى تكون الحوالة مستحبة للمحال.	ص ١٤١	٢ / ٣
متى تكون الحوالة مباحة.	ص ١٤١	٣ / ٣
وجه انتفاع الدائن والمدين من الحوالة.	ص ١٤١	٢ / ٣
صيغة الحوالة.	ص ١٤١	(٤)
هل يشترط للحوالة لفظ معين؟ وما الذي يكفي من الألفاظ التي بها تنشأ الحوالة؟	ص ١٤١	١ / ٤
حكم الحوالة من جهة الجواز واللزوم.	ص ١٤١	٢ / ٤
حكم تعليق الحوالة.	ص ١٤١	٣ / ٤
حكم تأقيت الحوالة.	ص ١٤١	٣ / ٤
حكم إضافة الحوالة إلى أمر مستقبل.	ص ١٤١	٣ / ٤
حكم تأجيل دين الحوالة إلى أجل معلوم.	ص ١٤١	٣ / ٤
أقسام الحوالة.	ص ١٤١	(٥)
تعريف الحوالة المقيدة.	ص ١٤١	١ / ١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم الحوالة المقيدة.	ص ١٤٢	١ / ١ / ٥
تعريف الحوالة المطلقة.	ص ١٤٢	٢ / ١ / ٥
حكم الحوالة المطلقة.	ص ١٤٢	٢ / ١ / ٥
تعريف الحوالة الحالّة وحكمها.	ص ١٤٢	٣ / ١ / ٥
تعريف الحوالة المؤجلة وحكمها.	ص ١٤٢	٤ / ١ / ٥
حكم مطالبة المحال للمحال عليه قبل حلول الأجل المتفق عليه.	ص ١٤٢	٤ / ١ / ٥
♦ شروط الحوالة.	ص ١٤٢	(٦)
هل يشترط في الحوالة رضا الأطراف؟	ص ١٤٢	١ / ٦
هل يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديناً للمحال؟	ص ١٤٢	٣ / ٦، ٢ / ٦
حكم حوالة من لا دين عليه وتكييفها.	ص ١٤٢	٢ / ٦
أهلية التصرف وأثرها على عقد الحوالة.	ص ١٤٢	٤ / ٦
ما يشترط في الدين المحال به والدين المحال عليه.	ص ١٤٢	٥ / ٦
التساوي المشترط في الحوالة المقيدة.	ص ١٤٢	٦ / ٦
حكم الإحالة بالدين الأقل على الدين الأكثر.	ص ١٤٢	٦ / ٦
♦ أثر الحوالة في العلاقة بين المحيل والمحال.	ص ١٤٢	(٧)
هل يبرأ المحيل من الدين والمطالبة جميعاً بانعقاد الحوالة صحيحة؟	ص ١٤٢	١ / ٧
هل يحق للمحال الرجوع على المحيل؟	ص ١٤٢	١ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط ملاءة المحال عليه.	ص ١٤٢	١ / ٧
رجوع المحال إذا توي الدين.	ص ١٤٣	٢ / ٧
تعريف التوى.	ص ١٤٣	٢ / ٧
♦ أثر الحوالة في العلاقة بين المحيل والمحال عليه.	ص ١٤٣	(٨)
♦ أثر الحوالة في العلاقة بين المحال والمحال عليه.	ص ١٤٣	(٩)
يتقيد المحال بشروط عقد الحوالة في مطالبة المحال عليه بدين الحوالة.	ص ١٤٣	١ / ٩
حكم امتناع المحال عليه عن الدفع.	ص ١٤٣	١ / ٩
ما يستفيدة المحال بعقد الحوالة فيما يتعلق بالحقوق والدفوع والالتزامات.	ص ١٤٣	٢ / ٩
♦ أثر الموت والإفلاس على الحوالة.	ص ١٤٣	(١٠)
هل تبطل الحوالة بموت المحيل؟	ص ١٤٣	١ / ١٠
أثر تصفية المؤسسة المحيلة على عقد الحوالة.	ص ١٤٣	١ / ١٠
هل يحق للمحال بالدين الدخول في قسمة غرماء المحيل؟	ص ١٤٣	١ / ١٠
أثر موت المحال عليه على عقد الحوالة.	ص ١٤٣	٢ / ١٠
أثر تصفية المؤسسة المحال عليها على عقد الحوالة.	ص ١٤٣	٢ / ١٠
ما يرجع به المحال إذا مات المحال عليه أو صُفِّيت المؤسسة المحال عليها.	ص ١٤٣	٢ / ١٠

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا مات المحال عليه مفلساً أو صفيت المؤسسة المحال عليها مفلسة فهل يحق للمحال الرجوع على المحيل؟	ص ١٤٣	٢ / ١٠ (١)
هل تبطل الحوالة بموت المحال؟	ص ١٤٣	٣ / ١٠
إذا مات المحال فلمن يكون الحق في المطالبة؟	ص ١٤٣	٣ / ١٠
هل تبطل الحوالة بتصفية المؤسسة المحالة؟ ومن محل محل المؤسسة في المطالبة؟	ص ١٤٣	٣ / ١٠
◆ انتهاء الحوالة.	ص ١٤٣	(١١)
ما تنتهي به الحوالة.	ص ١٤٣	(١١)
التطبيقات المعاصرة للحوالة.	ص ١٤٤	١ / ١٢ :
السحب على الحساب الجاري.	ص ١٤٤	١ / ١٢
السحب على المكشوف.	ص ١٤٤	٢ / ١٢
الشيكات السياحية.	ص ١٤٤	٣ / ١٢
الكمبيالة إذا كان الشخص المستفيد الذي سحبت لأمره دائناً للساحب.	ص ١٤٤	١ / ٤ / ١٢
إذا لم يكن بين الساحب والمسحوب عليه في الكمبيالة مديونية فبمّ تكيف؟	ص ١٤٤	٢ / ٤ / ١٢
تظهير الأوراق التجارية إذا كان المظهر إليه دائناً للمظهر.	ص ١٤٥	٥ / ١٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يعتبر من الحوالة التظهير التوكيلي الذي يطلب العميل بموجبه من المؤسسة تحصيل قيمة الورقة التجارية لحسابه؟	ص ١٤٥	٢/٥/١٢
تكييف توالي التظهيرات على الأوراق التجارية.	ص ١٤٥	٣/٥/١٢
الحكم الشرعي لتوالي التظهيرات.	ص ١٤٥	٣/٥/١٢
حكم حسم الأوراق التجارية.	ص ١٤٥	٤/٥/١٢
تكييف التحويلات المصرفية إذا كان العميل مديناً للمستفيد.	ص ١٤٥	٦/١٢
تكييف المبلغ الذي تأخذه المؤسسة في الحوالات المصرفية وحكمه.	ص ١٤٥	٦/١٢
تكييف الحوالة المصرفية إذا كانت بغير العملة وحكمها.	ص ١٤٥	٦/١٢ (١)

(١) وينظر: معيار المتاجرة بالعملات ١١/٢.

المرابحة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٥٩	الإجراءات التي تسبق عقد المربحة.
١ / ٢	ص ١٥٩	إبداء العميل رغبته في تملك السلعة عن طريق المؤسسة.
١ / ١ / ٢	ص ١٥٩	حكم شراء المؤسسة لسلعة معينة يرغبها العميل.
١ / ١ / ٢	ص ١٥٩	لا بد أن تكون السلعة التي يرغب العميل بشرائها متفقة مع الضوابط الشرعية لعقد البيع.
٢ / ١ / ٢ (١)	ص ١٥٩	حكم اشتراط العميل على المؤسسة أن يكون شراء السلعة من بائع معيّن.
٢ / ١ / ٢	ص ١٥٩	هل يحق للمؤسسة الاعتذار عن المضي العملية إذا رفض العميل عروضاً هي الأنسب لها؟
٣ / ١ / ٢	ص ١٥٩	التكييف الشرعي للرغبة الصادرة من العميل.
٣ / ١ / ٢	ص ١٥٩	حكم إعداد مستند واحد يوقع عليه العميل يشمل الرغبة والوعد.
٣ / ١ / ٢	ص ١٥٩	حكم إعداد المؤسسة لطلب نمطيّ يتضمن الرغبة ويوقع عليه العميل.
٤ / ١ / ٢	ص ١٥٩	التكييف الشرعي لعروض الأسعار التي يحضرها العميل للسلعة التي يرغبها سواء كانت موجهة له أو لغيره.

(١) وينظر: ص ١٦٠، ٢ / ٢ / ٣.

المسألة	الصفحة	الفقرة
الصيغة المثلث للعروض التي يحضرها العميل.	ص ١٥٩	٤ / ١ / ٢
إذا صدر القبول من المؤسسة بعد اطلاعها على العرض الذي أحضره العميل والمشمول على إيجاب محدد بمدة فهل ينعقد البيع بينها وبين البائع تلقائياً؟	ص ١٥٩	٤ / ١ / ٢
موقف المؤسسة من طلب العميل لإجراء المراجعة.	ص ١٦٠	٢ / ٢
إذا أعطى البائع عرض سعر للسلعة التي يرغبها العميل بإيجاب موجه إلى العميل أو خالياً من التوجيه فقبله العميل: فهل ينعقد البيع هنا بين العميل والبائع؟	ص ١٦٠	١ / ٢ / ٢
إذا سبق للعميل أن قبل العرض المقدم من البائع فهل يجوز للمؤسسة إجراء عملية المراجعة في تلك السلعة؟	ص ١٦٠	١ / ٢ / ٢
أثر وجود أي ارتباط عقدي سابق بين العميل الأمر بالشراء والبائع الأصلي.	ص ١٦٠	٢ / ٢ / ٢
أثر كون الإقالة للاتفاق السابق بين البائع والعميل صورية.	ص ١٦٠	٢ / ٢ / ٢
حكم تحويل العقد المبرم بين العميل والمورد إلى المؤسسة.	ص ١٦٠	٢ / ٢ / ٢
يجب على المؤسسة أن تتأكد أن البائع للسلعة المرغوبة طرف ثالث غير العميل أو وكيله.	ص ١٦٠	٣ / ٢ / ٢
هل يجوز أن يكون البائع في عقد المراجعة للأمر بالشراء جهة مملوكة للعميل بما يزيد على النصف؟	ص ١٦٠	٣ / ٢ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر كون العميل مالكا للجهة البائعة على عقد المرابحة الذي أبرم بين المؤسسة والعميل.	ص ١٦٠	٣ / ٢ / ٢
حكم شراء المؤسسة لسلعة من جهة لها قرابة نسب أو علاقة زوجية بالعميل.	ص ١٦٠	٤ / ٢ / ٢
حكم الاتفاق بين المؤسسة والعميل على المشاركة في مشروع أو صفقة محددة مع وعد أحدهما للآخر بشراء حصته بالمرابحة الحالة أو المؤجلة في وقت لاحق.	ص ١٦٠	٥ / ٢ / ٢ (١)
حكم وعد أحد الشريكين الآخر بشراء حصته بالقيمة السوقية للبيع أو بقيمة يتفقان عليها في حينه بعقد شراء جديد سواء أكان بثمن حال أو مؤجل.	ص ١٦٠	٦ / ٢ / ٢
حكم إجراء المرابحة المؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات.	ص ١٦٠	٦ / ٢ / ٢
حكم إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المرابحة أو غيرها من الديون.	ص ١٦٠	٦ / ٢ / ٢
حكم تجديد المرابحة على نفس السلعة.	ص ١٦٠	٦ / ٢ / ٢
الوعد من العميل.	ص ١٦٠	٣ / ٢
حكم اشتغال وثيقة الوعد على ما يفيد كون المواعدة ملزمة.	ص ١٦٠	١ / ٣ / ٢
هل الوعد أو الاتفاق العام (الإطار) من لوازم المرابحة؟	ص ١٦١	٢ / ٣ / ٢

(١) ينظر: ص ١٧٦.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٣ / ٢	ص ١٦١	إذا كان لدى المؤسسة فرص بديلة لتسويق السلعة الموعود ببيعها على العميل فهل لها الاستغناء عن الوعد أو الإطار؟
٣ / ٣ / ٢	ص ١٦١	حكم اشتغال المواعدة بين المؤسسة والعميل الأمر بالشراء على شرط الخيار للمتواعدين أو لأحدهما.
٤ / ٣ / ٢	ص ١٦١	حكم تعديل بنود الوعد عما كانت عليه سابقاً بعد شراء المؤسسة للسلعة وقبل إبرام المراجعة.
٤ / ٣ / ٢	ص ١٦١	هل يجوز لأحد طرفي عقد المراجعة للأمر بالشراء تعديل الوعد دون موافقة الآخر؟
٥ / ٣ / ٢	ص ١٦١	حكم شراء المؤسسة لسلعة من البائع بشرط الخيار.
٥ / ٣ / ٢	ص ١٦١	هل يسقط الخيار بعرض المؤسسة السلعة على العميل؟
٥ / ٣ / ٢	ص ١٦١	متى يسقط خيار الشرط.
٥ / ٣ / ٢	ص ١٦١	يستحسن أن يُنص في خيار الشرط على أن عرض السلعة للبيع لا يسقط الخيار.
٤ / ٢	ص ١٦١	العمولات والمصروفات.
١ / ٤ / ٢	ص ١٦١	هل للمؤسسة الحصول على عمولة ارتباط؟
٥ / ٣ / ٢	ص ١٦١	هل يجوز للمؤسسة الحصول على عمولة تسهيلات؟
٣ / ٤ / ٢	ص ١٦١	الأصل في مصروفات العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل أن تقسم بينهما ما لم يتفق الطرفان على تحمل أحدهما لها.

المسألة	الصفحة	الفقرة
يجب أن تكون مصروفات إعداد العقود عادلة على قدر العمل حتى لا تشتمل ضمناً على عمولة ارتباط أو عمولة تسهيلات.	ص ١٦١	٣ / ٤ / ٢
حكم أخذ المؤسسة المنظمة لعملية التمويل الجماعي أجره على التنظيم بحيث يتحملها المشاركون في التمويل.	ص ١٦١	٤ / ٤ / ٢
حكم أخذ المؤسسة عمولة على دراسة الجدوى التي تجريها بطلب العميل ومصالحته.	ص ١٦١	٥ / ٤ / ٢
الضمانات المتعلقة بالشروع في العملية.	ص ١٦٢	٥ / ٢
حكم اشتراط المؤسسة على العميل كفالة (ضماناً) يضمن به حسن أداء البائع الأصلي لالتزاماته إذا اشترط العميل بائعاً معيناً.	ص ١٦٢	١ / ٥ / ٢
مآل ضمان (كفالة) العميل الشخصية لحسن أداء البائع إذا لم يتم عقد المراجعة.	ص ١٦٢	١ / ٥ / ٢
الأثر المترتب على ضمان العميل للبائع.	ص ١٦٢	١ / ٥ / ٢
حكم تضمين المؤسسة للعميل ما يطرأ على السلعة من أضرار أو هلاك خلال فترة الشحن.	ص ١٦٢	٢ / ٥ / ٢
حكم أخذ المؤسسة هامش الجدية من العميل.	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
الغرض من اشتراط المؤسسة هامش الجدية.	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
إذا نكل العميل عن وعده الملزم فما الذي يضمنه؟	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
هل للمؤسسة أن تستقطع تعويضها عن الضرر الذي لحق بها نتيجة نكول الأمر بالشراء عن وعده من مبلغ هامش الجدية الذي دفعه؟	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
التكليف الشرعي لهامش الجدية.	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
يد المؤسسة المالية على هامش الجدية المدفوع من العميل.	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
هل يجوز للمؤسسة أن تستثمر مبلغ هامش الجدية الذي دفعه العميل؟	ص ١٦٢	٣ / ٥ / ٢
ضابط تحديد الضرر الفعلي الناتج عن نكول العميل عن وعده الملزم.	ص ١٦٢	٤ / ٥ / ٢
هل يشمل التعويض عن نكول العميل عن وعده الملزم التعويض عن الفرصة الضائعة؟	ص ١٦٢	٤ / ٥ / ٢
حكم حجز المؤسسة لمبلغ هامش الجدية الزائد عن التعويض الذي تستحقه على العميل نتيجة نكوله.	ص ١٦٢	٤ / ٥ / ٢
شرط تملك المؤسسة لهامش الجدية.	ص ١٦٣	٥ / ٥ / ٢
هل يجوز اتفاق المؤسسة مع العميل عند إبرام عقد المراجعة على اعتبار هامش الجدية المدفوع داخلياً في ثمن السلعة؟	ص ١٦٣	٥ / ٥ / ٢
حكم أخذ المؤسسة عربوناً على العميل عند عقد بيع المراجعة.	ص ١٦٣	٦ / ٥ / ٢
حكم أخذ المؤسسة من العميل عربوناً في مرحلة الوعد.	ص ١٦٣	٦ / ٥ / ٢
الأولى للمؤسسة أن تتنازل عن المبلغ الزائد عن مقدار الضرر الفعلي من العربون إذا رغب العميل بالفسخ.	ص ١٦٣	٦ / ٥ / ٢
تملك المؤسسة وقبضها والتوكيل فيها.	ص ١٦٣	(٣)

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم بيع المؤسسة لسلعة بالمرابحة قبل تملكها لها.
١ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم بيع المؤسسة لسلعة قبل قبضها من البائع الأول حقيقة أو حكماً.
١ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم بيع المؤسسة لسلعة اشترتها بعقد باطل لا يفيد ملكاً تاماً.
٢ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم إجراء المبايعة بين المؤسسة والبائع الأول بالمراسلة والمكاتبة ووسائل الاتصال الحديثة.
٣ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم توكيل غير المؤسسة للشراء من البائع الأول عن طريق الوكالة لغير العميل الأمر بالشراء.
٣ / ١ / ٣	ص ١٦٣	حكم توكيل المؤسسة للعميل الأمر بالشراء ليشتري السلعة من البائع الأول.
٣ / ١ / ٣	ص ١٦٣	إذا وجدت الحاجة الملحة فاشتري العميل السلعة نيابة عن المؤسسة فهل له أن يبيع لنفسه؟
٤ / ١ / ٣	ص ١١٦٣	ما يجب على المؤسسة التأكد منه من إجراءات قام بها الأمر بالشراء إذا وكّل بشراء السلعة - إذا تحققت حال الحاجة الملحة -.
٥ / ١ / ٣	ص ١٦٤	يجب الفصل بين الضمانين: ضمان المؤسسة وضمان العميل الوكيل عن المؤسسة في حال شراء السلعة لصالحها.
٦ / ١ / ٣	ص ١٦٤	هل يجوز كون مستندات وعقود الشراء من البائع الأول باسم العميل؟
٧ / ١ / ٣	ص ١٦٤	حكم عدم إعلان الوكيل عن وكالته عن الغير عند إبرام العقود بحيث يباشر الشراء باسمه.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٣	ص ١٦٤	قبض المؤسسة السلعة قبل بيعها مرابحة.
٢ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	الغرض من اشتراط قبض السلعة من المؤسسة.
٢ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	يجب أن تتضح نقطة الفصل التي ينتقل فيها ضمان السلعة من المؤسسة إلى العميل المشتري وذلك من خلال مراحل انتقال السلعة من طرف لآخر.
٣ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	تختلف كيفية قبض الأشياء باختلاف حالها والأعراف المتعلقة بها.
٣ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	ضابط ما يقبض قبضاً حسيماً.
٣ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	ضابط ما يقبض بالتخلية.
٣ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	هل تعتبر التخلية قبضاً إذا لم يتمكن المشتري من المبيع؟
٣ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	ضابط قبض المنقول.
٤ / ٢ / ٣	ص ١٦٤	التكليف الشرعي لقبض المؤسسة لمستندات الشحن أو شهادات التخزين التي تعين البضاعة من المخازن التي تدار بطرق موثوقة عند الشراء من بضائع السوق الخارجية.
٥ / ٢ / ٣	ص ١٦٥	حكم توكيل المؤسسة لغيرها لقبض السلعة من مخازن البائع أو المكان المحدد في شروط التسليم.
٥ / ٢ / ٣	ص ١٦٥	متى يتحقق انتقال ضمان المبيع إلى المؤسسة؟
٦ / ٢ / ٣	ص ١٦٥	على من تقع مسؤولية التأمين على سلعة المرابحة قبل البيع؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا تلفت السلعة بعد شراء المؤسسة وقبل انعقاد عقد المربحة فعلى من تكون تبعة الهلاك؟	ص ١٦٥	٦ / ٢ / ٣
هل يستحق العميل للتعويض الناتج عن تلف السلعة بعد شراء المؤسسة وقبل انعقاد عقد المربحة؟	ص ١٦٥	٦ / ٢ / ٣
حكم توكيل المؤسسة للغير للقيام بإجراءات التأمين على السلعة في مرحلة تملكها للسلعة.	ص ١٦٥	٧ / ٢ / ٣
إبرام عقد المربحة.	ص ١٦٥	(٤)
حكم اعتبار المؤسسة عقد المربحة مبرماً تلقائياً بمجرد تملكها للسلعة.	ص ١٦٥	١ / ٤
هل يجوز للمؤسسة إذا امتنع العميل عن إبرام عقد المربحة أن تلزمه بتسلم السلعة وسداد ثمن بيع المربحة بعد شرائها للسلعة؟	ص ١٦٥	١ / ٤
الأثر المترتب على نكول العميل الأمر بالشراء عن وعده الملزم.	ص ١٦٥	٢ / ٤
ما يجوز للمؤسسة تقاضيه من العميل تعويضاً عن نكوله عن وعده الملزم.	ص ١٦٥	٢ / ٤
حكم إخفاء المؤسسة عن العميل شرائها للسلعة - محل المربحة - بالبيع الآجل.	ص ١٦٥	٣ / ٤
حكم تصريح المؤسسة عند التعاقد على البيع بتفاصيل المصروفات التي ستدخلها بالتكلفة.	ص ١٦٥	٣ / ٤
هل يجوز للمؤسسة أن تدخل في تفاصيل التكلفة مصروفات أخرى متصلة بالسلعة؟	ص ١٦٥	٣ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣/٤	ص ١٦٥	إذا لم تفصل المؤسسة في المصروفات فهل يجوز لها إدخال ما لم يجر العرف باعتباره من التكلفة؟
٤/٤	ص ١٦٥	ضابط ما يحق للمؤسسة أن تضيفه إلى تكلفة السلعة من المصروفات.
٤/٤	ص ١٦٥	حكم إضافة المؤسسة إلى تكلفة السلعة مقابل أعمال موظفيها.
٥/٤	ص ١٦٦	يستفيد العميل الأمر بالشراء من الخصم الذي تحصل عليه المؤسسة من البائع ولو كان الخصم بعد العقد.
٦/٤	ص ١٦٦	حكم ترك تحديد الثمن أو الربح لمؤشرات مجهولة أو قابلة للتحديد في المستقبل.
٦/٤	ص ١٦٦	حكم ذكر مؤشر من المؤشرات المعروفة في مرحلة الوعد للاستئناس به في تحديد نسبة الربح.
٧/٤	ص ١٦٦	حكم إخفاء الربح في عقد المربحة.
٧/٤	ص ١٦٦	حكم جعل الربح في عقد المربحة بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء أو ثمن الشراء مضافاً إليه المصروفات.
٨/٤	ص ١٦٦	حكم الاتفاق على سداد ثمن السلعة في عقد المربحة على أقساط.
٨/٤	ص ١٦٦	حكم اشتراط المؤسسة على الأمر بالشراء زيادة مقابل زيادة الأجل أو التأخير لعذر أو لغير عذر إذا اتفق العميل مع المؤسسة على تأجيل السداد.

المسألة	الصفحة	الفقرة
مسؤولية المؤسسة عن العيوب الخفية التي تظهر بعد العقد.	ص ١٦٦	٩/٤
مسؤولية المؤسسة عن ضمان العيوب الحادثة بعد إبرام عقد المراجعة وقبض العميل.	ص ١٦٦	٩/٤
حكم اشتراط المؤسسة البراءة من العيوب أو من بعضها.	ص ١٦٦	١٠/٤
إذا اشترطت المؤسسة البراءة من العيوب فهل للعميل أن يرجع على البائع الأول مطالباً بالتعويض عن العيوب؟	ص ١٦٦	١٠/٤
حكم اشتراط المؤسسة على العميل استحقاقها للفسخ إذا امتنع عن تسليم السلعة في الموعد المحدد.	ص ١٦٦	١١/٤
حكم اشتراط المؤسسة على العميل استحقاقها لبيع السلعة نيابة عن العميل ولحسابه وأن تستوفي مستحقاتها من الثمن وترجع عليه بالباقي إذا لم يكف الثمن.	ص ١٦٦	١١/٤
ضمانات المراجعة ومعالجة مديونيتها.	ص ١٦٧	(٥)
حكم اشتراط المؤسسة حلول جميع الأقساط عند امتناعه عن أداء أي قسط منها.	ص ١٦٧	١/٥
أنواع الضمانات المشروعة التي يجوز للمؤسسة اشتراطها على العميل.	ص ١٦٧	٢/٥
هل يجوز للمؤسسة أن ترهن السلعة وتفك الرهن تدريجياً بحسب نسبة السداد؟	ص ١٦٧	٢/٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط المؤسسة على العميل تقديم شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المراجعة ضماناً للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد.	ص ١٦٧	٣ / ٥
حكم اشتراط العميل على المؤسسة ألا تستخدم الشيكات المقدمة منه إلا في مواعيد استحقاقها.	ص ١٦٧	٣ / ٥
حكم اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى العميل إلا بعد سداد الثمن.	ص ١٦٧	٤ / ٥
حكم تأخير تسجيل الملكية باسم العميل بغرض ضمان سداد الثمن مع اشتراط تفويض من العميل ببيع السلعة إذا تأخر عن السداد.	ص ١٦٧	٤ / ٥
يجب على المؤسسة في حال رهن السلعة ضماناً لسداد ثمنها أن تعطي العميل إثباتاً لحقه في الملكية.	ص ١٦٧	٤ / ٥
ما يجوز للمؤسسة اقتضائه من ثمن الرهن المباع إذا باعت الرهن.	ص ١٦٧	٤ / ٥
هل يحق للمؤسسة أن تشترط على العميل تفويضه لها ببيع الرهن من أجل استيفاء الثمن دون الرجوع للقضاء؟	ص ١٦٧	٥ / ٥
حكم نص المؤسسة في عقد المراجعة على التزام العميل بدفع مبلغ أو نسبة من الدين على أساس الالتزام بالتصدق به في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة على أن تصرف في وجوه.	ص ١٦٧	٦ / ٥
حكم تأجيل موعد أداء الدين مقابل الزيادة في مقداره.	ص ١٦٧	٧ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨/٥	ص ١٦٨	حكم إلزام المؤسسة للعميل بدفع زيادة لصالحها إذا تأخر في سداد أي قسط من الأقساط.
٩/٥	ص ١٦٨	حكم تنازل المؤسسة عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته.
	ص ١٦٨	حكم تنازل المؤسسة عن قدر من الدين عند تعجيل السداد إذا كان مشروطاً في العقد.
١٠/٥	ص ١٦٨	حكم سداد الدين بعملة مغايرة لعملة الدين وشرطه.
١٠/٥	ص ١٦٨	حكم اشتغال العقد على شرط سداد أقساط المربحة بعملة مغايرة.

الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٨٧	الوعد بالاستئجار.
١ / ٢	ص ١٨٧	حكم طلب العميل من المؤسسة أن تشتري عيناً أو تحصل على منفعة أحد الموجودات مما يرغب به ويعد باستئجاره بعد ذلك.
٢ / ٢	ص ١٨٧	حكم تنظيم إطار عام للاتفاقية التي تنظم عمليات التأجير بين المؤسسة والعملاء متضمنة الشروط العامة للتعامل.
٢ / ٢	ص ١٨٧	يجب أن يوجد عقد إيجار خاص لكل عملية في مستند مستقل ولو وجدت اتفاقية عامة.
٣ / ٢	ص ١٨٧	حكم أخذ المؤسسة من العميل الواعد بالاستئجار مبلغاً لضمان الجدية.
٣ / ٢	ص ١٨٧	ما يحق للمؤسسة أخذه من مبلغ ضمان الجدية عند نكول الواعد بالاستئجار عن وعده.
٣ / ٢	ص ١٨٧	ما تستحقه المؤسسة من التعويض في حال كان الوعد على أجرة تشغيلية.
٣ / ٢	ص ١٨٧	ما تستحقه المؤسسة من التعويض في حال كان الوعد على إيجار مع الوعد بالتمليك.
٤ / ٢	ص ١٨٧	التكييف الشرعي للمبلغ الذي يدفعه الواعد للمؤسسة كضمان جدية.
(٣)	ص ١٨٨	تملك المؤسسة للعين المراد إيجارها أو تملك منفعتها.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٣	ص ١٨٨	تملك المؤسسة للعين المراد إيجارها أو تملك منفعتها شرط لصحة العقد.
٢ / ١ / ٣	ص ١٨٨	لا تنعقد الإجارة مع الواعد بالاستئجار إلا بعد تملك المؤسسة للعين.
٢ / ١ / ٣	ص ١٨٨	أثر التملك بعقد البيع الذي لم يتم تسجيله باسم المؤسسة على انعقاد العقد مع الواعد بالاستئجار.
٢ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المؤسسة العين المشتراة لمن باعها.
٢ / ٣	ص ١٨٨	حكم اشتغال عقد البيع لعين على شرط إيجارها لمن باعها.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المستأجر العين المؤجرة من الباطن.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المستأجر العين المؤجرة من الباطن بأقل من الأجرة.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المستأجر العين المؤجرة من الباطن بأكثر من الأجرة.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المستأجر العين المؤجرة من الباطن بأجرة مؤجلة.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم تأجير المستأجر العين المؤجرة من الباطن بأجرة حالة.
٣ / ٣	ص ١٨٨	حكم اشتراط المؤجر على المستأجر ألا يؤجر من الباطن.
٤ / ٣	ص ١٨٨	حكم إجارة العين المستأجرة لمالكها في مدة الإجارة بأجرة معجلة أقل من الأجرة المتفق عليها في العقد الأول.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٣	ص ١٨٨	حكم إجارة العين المستأجرة للمالكها في مدة الإجارة بأجرة معجلة أكثر من الأجرة المتفق عليها في العقد الأول.
٤ / ٣	ص ١٨٨	صور اشتغال العقد الثاني المبرم مع المؤجر على عينة.
٥ / ٣	ص ١٨٨	حكم وقوع عقد الإجارة على موصوف في الذمة غير معين.
٥ / ٣	ص ١٨٨	حكم وقوع عقد الإجارة على غير مملوك إذا كان موصوفاً في الذمة غير معين.
٥ / ٣	ص ١٨٩	هل يشترط في إجارة العين الموصوفة في الذمة تعجيل الأجرة؟
٥ / ٣	ص ١٨٩	الأثر المترتب على تسليم المؤجر العين الموصوفة في الذمة بصفة غير التي اتفق على وصفها في العقد.
٦ / ٣	ص ١٨٩	حكم اشتراك العميل مع المؤسسة في شراء العين التي يرغب باستئجارها ثم استئجار حصة المؤسسة.
٦ / ٣	ص ١٨٩	ما يستحق على العميل من الأجرة في حال اشتراكه مع المؤسسة في شراء عين.
٦ / ٣	ص ١٨٩	ما تستحق المؤسسة أجرة عليه من العين التي شاركت العميل في شرائها ثم أجرتها عليه.
٧ / ٣	ص ١٨٩	حكم توكيل المؤسسة لأحد عملائها لشراء ما يحتاجه عميل آخر بغرض إجارته للعميل الآخر وشرط جوازه.
٧ / ٣	ص ١٨٩	حكم توكيل العميل الراغب بالإيجار بأن يشتري لحساب المؤسسة الأعيان أو المعدات التي يحتاجها.

المسألة	الصفحة	الفقرة
إبرام عقد الإجارة وأحواله.	ص ١٨٩	(٤)
إبرام عقد الإجارة وآثاره.	ص ١٨٩	١ / ٤
حكم عقد الإجارة من حيث الجواز واللزوم.	ص ١٨٩	١ / ١ / ٤
هل يفسخ عقد الإيجار بالعدر الطارئ؟	ص ١٨٩	١ / ١ / ٤
حكم تحديد مدة عقد الإجارة.	ص ١٨٩	٢ / ١ / ٤
متى يبدأ عقد الإجارة من حيث الأصل؟	ص ١٨٩	٢ / ١ / ٤
صورة الإجارة المضافة وحكمها.	ص ١٨٩	٢ / ١ / ٤
الأثر المترتب على تأخر المؤجر في تسليم العين المؤجرة عن الموعد المحدد لابتداء العقد.	ص ١٨٩	٣ / ١ / ٤
حكم الاتفاق على التعويض بمدة بديلة بعد نهاية مدة العقد عن مدة العقد التي فاتت بسبب تأخر المؤجر في تسليم العين.	ص ١٨٩	٣ / ١ / ٤
حكم أخذ العربون في عقد الإجارة عند إبرام العقد.	ص ١٨٩	٤ / ١ / ٤
الأثر المترتب على نكول دافع العربون عن إمضاء العقد أو طلبه الفسخ.	ص ١٨٩	٤ / ١ / ٤
مآل العربون إذا لم يفسخ واحد من الطرفين العقد خلال المدة المشترطة.	ص ١٨٩	٤ / ١ / ٤
أحوال عقد الإجارة.	ص ١٩٠	٢ / ٤
حكم ترادف الإيجارات على عين واحدة في مدد متلاحقة غير مشتركة وعلاقتها بالإجارة المضافة للمستقبل.	ص ١٩٠	١ / ٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم إبرام عقد إجازة في مدة معينة على عين مؤجرة بالفعل في تلك المدة.	ص ١٩٠	٢ / ٢ / ٤
صورة من صور المهياة الزمانية.	ص ١٩٠	٣ / ٢ / ٤
حكم توارد عقود الإجازة لعدة أشخاص على منفعة معينة لعين واحدة ومدة محددة دون تعيين زمن معين لشخص معين.	ص ١٩٠	٣ / ٢ / ٤
حكم تشريك المستأجر لآخرين معه فيما ملكه من منافع بتمليكهم حصصاً قبل إيجارها من الباطن.	ص ١٩٠	٤ / ٢ / ٤
محل الإجازة.	ص ١٩٠	(٥)
أحكام المنفعة والعين المؤجرة.	ص ١٩٠	١ / ٥
شروط العين المؤجرة.	ص ١٩٠	١ / ١ / ٥
حكم كون العين المؤجرة تتلف أجزاءؤها شيئاً فشيئاً.	ص ١٩٠	١ / ١ / ٥
حكم تأجير حصة من عين مملوكة على الشيوع على المستأجر أو غيره.	ص ١٩٠	٢ / ١ / ٥
طريقة انتفاع المستأجر للحصة المملوكة على الشيوع.	ص ١٩٠	٢ / ١ / ٥
حكم إجازة الأعيان لغير المسلمين.	ص ١٩١	٣ / ١ / ٥
حكم إجازة من يغلب على الظن أنه يستخدم العين المؤجرة في عمل محرم.	ص ١٩١	٣ / ١ / ٥
ما يجب على المستأجر التقيد به من الاستعمالات للعين المؤجرة.	ص ١٩١	٤ / ١ / ٥
يجب على المستأجر التقيد بالشروط المتفق عليها المقبولة شرعاً.	ص ١٩١	٤ / ١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم إلحاق الضرر بالعين المؤجرة بسوء الاستعمال مثلاً.	ص ١٩١	٤ / ١ / ٥
حكم اشتراط المؤجر البراءة من عيوب العين المؤجرة التي تخل بالانتفاع أو أن يشترط عدم مسؤوليته عما يطرأ على العين من خلل يؤثر في المنفعة المقصودة بفعله أو بغير فعله.	ص ١٩١	٥ / ١ / ٥
إذا تعدى المستأجر في العين المؤجرة ففات من العين المؤجرة جميع المنفعة أو بعضها فإنه يضمن إعادة المنفعة أو إصلاحها.	ص ١٩١	٦ / ١ / ٥
هل تسقط الأجرة عن مدة فوات المنفعة إذا كان فواتها بسبب تعدّي المستأجر؟	ص ١٩١	٦ / ١ / ٥
حكم اشتراط المؤجر على المستأجر الصيانة الأساسية للعين التي تتوقف عليها المنفعة.	ص ١٩١	٧ / ١ / ٥
حكم توكيل المؤجر المستأجر في إجراءات الصيانة الأساسية على حساب المؤجر.	ص ١٩١	٧ / ١ / ٥
الصيانة التشغيلية والدورية (العادية) على من تجب؟	ص ١٩١	٧ / ١ / ٥
ضمان العين المؤجرة على المؤجر طيلة مدة الإجارة ما لم يقع من المستأجر تعد أو تقصير.	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥
حكم تأمين المؤجر على العين المؤجرة.	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥
على من تجب نفقة التأمين على العين المؤجرة؟	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥
حكم إدخال نفقة التأمين على العين المؤجرة في تحديد الأجرة عند العقد.	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تحميل المستأجر بعد العقد أي تكلفة إضافية زادت على ما كان متوقفاً عند تحديد الأجرة.	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥
حكم توكيل المؤجر للمستأجر للقيام بإجراءات التأمين على حساب المؤجر.	ص ١٩١	٨ / ١ / ٥
أحكام الأجرة.	ص ١٩١	٢ / ٥
حكم كون الأجرة عيناً من الأعيان.	ص ١٩١	١ / ٢ / ٥
حكم كون الأجرة منفعة أو خدمة.	ص ١٩١	١ / ٢ / ٥
حكم تحديد الأجرة بأقساط لأجزاء المدة.	ص ١٩١	١ / ٢ / ٥
حكم ربط الأجرة التالية بمؤشر منضبط.	ص ١٩١	٣ / ٢ / ٥ ، ١ / ٢ / ٥
متى تجب الأجرة ومتى يُستحق استيفاؤها.	ص ١٩٢	٢ / ٢ / ٥
حكم دفع الأجرة دفعة واحدة بعد إبرام العقد.	ص ١٩٢	٢ / ٢ / ٥
حكم دفع الأجرة على دفعات خلال مدة تساوي أو تزيد أو تقل عن مدة الإجارة.	ص ١٩٢	٢ / ٢ / ٥
إذا تأخر المؤجر في تسليم العين المؤجرة عن المدة المحددة مدة تزيد عن المتعارف عليه فهل يجب دفع الأجرة؟	ص ٥	٢ / ٢ /
حكم الأجرة المتغيرة.	ص ١٩٢	٣ / ٢ / ٥
شروط ربط الأجرة بمؤشر.	ص ١٩٢	٣ / ٢ / ٥
حكم الاتفاق على أن تكون الأجرة من جزأين محددتين أحدهما يسلم للمؤجر والآخر يبقى لدى المستأجر لتغطية أي مصروفات أو نفقات.	ص ١٩٢	٤ / ٢ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم الاتفاق على تعديل الأجرة للفترات المستقبلية بزيادة أو نقصان.	ص ١٩٢	٥ / ٢ / ٥
حكم اشتراط زيادة الأجرة للفترات السابقة التي استوفيت منافعها.	ص ١٩٢	٥ / ٢ / ٥ (١)
ضمانات مديونية الإجارة ومعالجتها.	ص ١٩٢	(٦)
حكم أخذ الضمانات المشروعة لتوثيق الحصول على الأجرة أو الضمان في حالة التعدي أو التقصير.	ص ١٩٢	١ / ٦
حكم اشتراط تعجيل الأجرة.	ص ١٩٢	٢ / ٦
حكم تقسيط الأجرة.	ص ١٩٢	٢ / ٦
حكم اشتراط حلول الأجرة المقسطة إذا تخلف المستأجر عن سداد قسط أو أكثر.	ص ١٩٢	٢ / ٦
خضوع الأجرة المعجلة أو الحالة بالاشتراط للتسوية في آخر مدة الإجارة أو عند انفساخها قبيل نهاية المدة.	ص ١٩٢	٢ / ٦
الأثر المترتب على الإمهال من المؤجر للمستأجر الحاصل بعد اشتراط تعجيل الأجرة.	ص ١٩٣	٢ / ٦
حكم اشتراط زيادة على الأجرة يستحقها المؤجر في حال التأخر في السداد.	ص ١٩٣	٣ / ٦
حكم اشتراط المؤجر على المستأجر أن يلتزم بالتصدق بمبلغ محدد أو نسبة من الأجرة في حالة تأخره عن سداد الأجرة المستحقة.	ص ١٩٣	٤ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا نفذ المؤجر على الضمانات المقدمة من المستأجر فهل يحق للمؤجر أن يستوفي منها ما يتعلق بالأجرة للأقساط الإيجارية القادمة؟	ص ١٩٣	٥ / ٦
هل يجوز للمؤجر أن يستوفي التعويضات المشروعة من الضمانات المقدمة من المستأجر الناتجة عن إخلال المستأجر بالعقد.	ص ١٩٣	٥ / ٦
طوارئ الإجارة.	ص ١٩٣	(٧)
بيع العين المؤجرة على المستأجر ينهي عقد الإيجار.	ص ١٩٣	١ / ١ / ٧
حكم بيع المؤجر للعين المستأجرة لغير المستأجر.	ص ١٩٣	٢ / ١ / ٧
أثر بيع المؤجر العقار المستأجر على عقود الاستئجار السابقة.	ص ١٩٣	٢ / ١ / ٧
الأثر المترتب على عدم علم المشتري بإيجار البائع للعين محل العقد.	ص ١٩٣	٢ / ١ / ٧
حلول المالك الجديد محل المالك السابق في استحقاق الأجرة عن المدة الباقية.	ص ١٩٣	٢ / ١ / ٧
الأثر المترتب على الهلاك الكلي للعين المؤجرة.	ص ١٩٣	٣ / ١ / ٧
هل يجوز اشتراط أداء بقية الأقساط في حالة الهلاك الكلي للعين المؤجرة.	ص ١٩٣	٣ / ١ / ٧
يد المستأجر على العين المؤجرة.	ص ١٩٣	٤ / ١ / ٧
إذا تعدى المستأجر أو قصر فهلكت العين المؤجرة عوضاً بمثلها إن كان لها مثل وإلا عوض بقيمتها التي تقدر عند الهلاك.	ص ١٩٣	٤ / ١ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
الأثر المترتب على الهلاك الجزئي للعين المؤجرة الذي يخل بالمنفعة.	ص ١٩٤	٥ / ١ / ٧
حكم تعديل الأجرة في حالة الهلاك الجزئي للعين إذا تخلى المستأجر عن حقه في الفسخ.	ص ١٩٤	٥ / ١ / ٧
هل يستحق المؤجر أجرة عن مدة التوقف عن الانتفاع الحاصلة بسبب غير المستأجر؟	ص ١٩٤	٥ / ١ / ٧
الأثر المترتب على الهلاك الكلي أو الجزئي في الإجارة الموصوفة في الذمة.	ص ١٩٤	٦ / ١ / ٧
ما يلزم المؤجر أن يعوّض به المستأجر في الإجارة الموصوفة في الذمة في حال الهلاك الكلي أو الجزئي.	ص ١٩٤	٦ / ١ / ٧
إذا تعذر البديل في الإجارة الموصوفة في الذمة فما أثر ذلك على العقد؟	ص ١٩٤	٦ / ١ / ٧
الأثر المترتب على توقف المستأجر عن استخدام العين المؤجرة.	ص ١٩٤	٧ / ١ / ٧
هل يلزم المستأجر دفع الأجرة عن المدة الباقية من العقد إذا أعاد العين المؤجرة دون موافقته؟	ص ١٩٤	٧ / ١ / ٧
هل يحق للمؤجر تأجير العين المعادة من المستأجر أثناء مدة العقد للغير إذا كان المؤجر لم يوافق على فسخ العقد؟	ص ١٩٤	٧ / ١ / ٧
فسخ العقد عقد الإجارة وانتهائه وتجديده.	ص ١٩٤	٢ / ٧
حكم فسخ العقد باتفاق الطرفين.	ص ٧	١ / ٢ /
هل يحق لأحد الطرفين فسخ العقد دون موافقة الطرف الآخر؟	ص ١٩٤	١ / ٢ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
فسخ العقد بسبب العيب الحادث في العين المخل بالانتفاع.	ص ١٩٤	١ / ٢ / ٧
فسخ عقد الإيجار بخيار الشرط لمن اشترطه خلال المدة المحددة.	ص ١٩٤	١ / ٢ / ٧
حكم اشتراط المؤجر استحقاقه فسخ العقد لعدم سداد المستأجر الأجرة أو تأخره في سدادها.	ص ١٩٤	٢ / ٢ / ٧
أثر وفاة أحد المتعاقدين على عقد إجارة الأعيان.	ص ١٩٤	٣ / ٢ / ٧
هل يجوز لورثة المستأجر فسخ العقد إذا أثبتوا أن أعباء العقد أصبحت بسبب وفاة مورثهم أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أنها تتجاوز حدود حاجتهم؟	ص ١٩٤	٣ / ٢ / ٧
حكم إقالة الطرفين بعضهما عن عقد الإجارة قبل سريانه.	ص ١٩٤	٥ / ٢ / ٧
الأثر المترتب على انتهاء مدة الإجارة.	ص ١٩٥	٦ / ٢ / ٧
إذا انتهت مدة الإجارة قبل حصول الغرض من العقد مثل بلوغ الأماكن المقصودة من استئجار وسائل النقل وعدم نضج الزرع في الأرض المستأجرة للزراعة فهل يبقى العقد إلى حين بلوغ المقصود؟	ص ١٩٥	٦ / ٢ / ٧
حكم نص العقد المبرم بين الطرفين على تجديد العقد تلقائياً لمدة أخرى بعدها.	ص ١٩٥	٦ / ٢ / ٧
الأثر المترتب على إشعار واحد من الطرفين الآخر بعدم رغبته بتجديد العقد مع النص على تجديده تلقائياً بمضي المدة.	ص ١٩٥	٦ / ٢ / ٧
تملك العين المؤجرة في الإجارة المنتهية بالتملك.	ص ١٩٥	(٨)

المسألة	الصفحة	الفقرة
يجب في الإجارة المنتهية بالتمليك تحديد طريقة تمليك العين للمستأجر وأن يكون ذلك بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة.	ص ١٩٥	١ / ٨
الطرق الجائزة لتمليك المستأجر العين محل عقد الإجارة المنتهي بالتمليك.	ص ١٩٥	١ / ٨
هل يجوز في الوثيقة المستقلة للوعد بالهبة أو الوعد بالبيع أو عقد الهبة المعلق بشرط سداد الأقساط أن يُنص على أن هذه الوثيقة جزء لا يتجزأ من عقد الإجارة المنتهي بالتمليك؟	ص ١٩٥	٣ / ١ / ٨
الوعد الصادر من المؤسسة بالتمليك ملزم أم غير ملزم؟	ص ١٩٥	٢ / ٨
حكم الوعد المتضمن صفة الإلزام من طرفين.	ص ١٩٥	٢ / ٨
هل تنتقل العين المؤجرة في عقد الإيجار المنتهي بالتمليك تلقائياً بمجرد بنود وثيقة الوعد؟ أم لا بد من عقد جديد؟	ص ١٩٥	٣ / ٨
حكم كون العين المؤجرة إيجاراً منتهياً بالتمليك مملوكة في السابق للمستأجر.	ص ١٩٥	٥ / ٨
هل يجوز أن تشتري المؤسسة المالية عيناً ثم تؤجرها على المالك السابق إيجاراً منتهياً بالتمليك؟	ص ١٩٥	٥ / ٨
هل لعقد الإجارة المنتهي بالتمليك أثناء سريانه أحكام تخصه أم تسري أحكام الإجارة العادية عليه؟	ص ١٩٦	٦ / ٨
هل لوجود الوعد بالتمليك أثر على سريان أحكام الإجارة على العين التي تعاقد الطرفان على إجارتها إجارة منتهية بالتمليك؟	ص ١٩٦	٦ / ٨

المسألة	الصفحة	الفقرة
لا أثر لاعتبار القوانين الوضعية أو المعايير المحاسبية التقليدية عقد الإيجار المنتهي بالتمليك بصورة الجائزة عقد بيع فيما يخص سريان أحكام الإجارة العادية عليه.	ص ١٩٦	٦ / ٨
حكم إبرام عقد بيع مضاف إلى المستقبل مع إبرام عقد الإجارة.	ص ١٩٦	٧ / ٨
أثر هلاك العين المؤجرة في عقد الإجارة المنتهي بالتمليك.	ص ١٩٦	٨ / ٨
ما يحق للمستأجر الرجوع به على المؤسسة المالية إذا هلكت العين المؤجرة إيجاراً منتهاً بالتمليك بغير سبب منه.	ص ١٩٦	٨ / ٨

السلم والسلم الموازي

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٢١٣	عقد السلم.
١ / ٢	ص ٢١٣	الإطار العام لعقود السلم.
١ / ١ / ٢	ص ٢١٣	حكم إبرام عقود سلم بمعاملات محدودة تنتهي كل عملية منها بنهاية أجلها.
١ / ١ / ٢	ص ٢١٣	حكم إنشاء عقود السلم بإعداد إطار عام أو اتفاقية أساسية تشتمل على التفاهم بإبرام عقود سلم متتالية كل في حينه.
١ / ١ / ٢	ص ٢١٣	آلية التعامل في حال رغبة الطرفين التعاقد بإعداد إطار عام.
٢ / ١ / ٢	ص ٢١٣	تكييف مذكرة التفاهم التي تضمنت الإطار العام للتعاقد بين الطرفين.
٢ / ١ / ٢	ص ٢١٣	حكم ما استثناءه الطرفان من مذكرة التفاهم عند التعاقد.
٢ / ٢	ص ٢١٣	صيغة عقد السلم.
(٣)	ص ٢١٣	محل السلم.
١ / ٣	ص ٢١٣	رأس مال السلم وشروطه.
١ / ١ / ٣	ص ٢١٣	حكم كون رأس مال السلم عيناً من المثليات وشروطه.
١ / ١ / ٣	ص ٢١٤	حكم كون رأس مال السلم من المتقيّمات كالحيوانات ونحوها.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم كون رأس مال السلم منفعة عامة لعين معينة.	ص ٢١٤	١ / ١ / ٣
متى يعتبر رأس المال مستلماً إذا كان منفعة عين معينة.	ص ٢١٤	١ / ١ / ٣
حكم عقد السلم الذي جهل فيه رأس مال السلم.	ص ٢١٤	٢ / ١ / ٣
ما ترتفع به جهالة رأس مال السلم.	ص ٢١٤	٢ / ١ / ٣
حكم التأخر في قبض رأس مال السلم عن مجلس العقد.	ص ٢١٤	٣ / ١ / ٣
هل يجوز تأخير تسليم رأس مال السلم بشرط أو بغير شرط؟	ص ٢١٤	٣ / ١ / ٣
حكم جعل القروض أو الديون رأس مال سلم.	ص ٢١٤	٤ / ١ / ٣
المسلم فيه وشروطه.	ص ٢١٤	٢ / ٣
حكم السلم في المثليات كالمكيلات والموزونات.	ص ٢١٤	١ / ٢ / ٣
حكم السلم في المزروعات والمعدودات المتقاربة.	ص ٢١٤	١ / ٢ / ٣
ضابط التفاوت الذي يعد مؤثراً في عقد السلم.	ص ٢١٤	١ / ٢ / ٣
حكم السلم في مصنوعات الشركات المتوفرة التي لا تتفاوت أحادها المنضبطة بعلامات تجارية ومواصفات قياسية.	ص ٢١٤	٢ / ٢ / ٣
حكم السلم الواقع على عين معينة.	ص ٢١٤	٣ / ٢ / ٣
حكم السلم فيما لا يثبت في الذمة كالأراضي والبنيات والأشجار.	ص ٢١٤	٣ / ٢ / ٣
حكم السلم فيما لا ينضبط بالوصف كالجواهر والأثريات.	ص ٢١٤	٣ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط كون المنتجات المسلم فيها من منتجات أرض معينة.	ص ٢١٤	٣ / ٢ / ٣
حكم السلم في النقود والربويات إذا كان رأس مال السلم مائثلاً لها أو متفقاً معها في الجنس.	ص ٢١٤	٤ / ٢ / ٣
ضابط الوصف الذي يكفي في بيان المسلم فيه.	ص ٢١٥	٥ / ٢ / ٣
المرجع في الصفات التي تميز المسلم فيه.	ص ٢١٥	٦ / ٢ / ٣
حكم بيان قدر المسلم فيه.	ص ٢١٥	٧ / ٢ / ٣
هل يشترط أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله؟	ص ٢١٥	٨ / ٢ / ٣
الحكمة من اشتراط أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله.	ص ٢١٥	٨ / ٢ / ٣
حكم اتفاق المسلم والمسلم إليه على تسليم المسلم فيه على دفعات بأجال متعددة مع تعجيل رأس مال السلم كله.	ص ٢١٥	٩ / ٢ / ٣
مكان تسليم المسلم فيه إذا سكت عن بيانه الطرفان.	ص ٢١٥	١٠ / ٢ / ٣
توثيق المسلم فيه.	ص ٢١٥	٣ / ٣
ما يطرأ على السلم.	ص ٢١٥	(٤)
حكم بيع المسلم فيه قبل قبضه.	ص ٢١٥	١ / ٤
حكم استبدال المسلم فيه بعد حلول الأجل وشرطه.	ص ٢١٥	٢ / ٤
الإقالة في السلم.	ص ٢١٦	٣ / ٤
حكم الإقالة في جزء من المسلم فيه نظير استرداد ما يقابله من رأس المال.	ص ٢١٦	٣ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٥)	ص ٢١٦	تسليم المسلم فيه.
١ / ٥	ص ٢١٦	حكم امتناع المسلم إليه عن تسليم المسلم فيه عند حلول الأجل.
١ / ٥	ص ٢١٦	حكم امتناع المسلم من استلام المسلم فيه عند حلول الأجل.
١ / ٥	ص ٢١٦	هل للمسلم إليه المطالبة بإجبار المسلم على استلام المسلم فيه عند امتناعه عن الاستلام بعد حلول الأجل؟
٢ / ٥	ص ٢١٦	هل يلزم المسلم قبول المسلم فيه إذا كان بصفة أجود من الصفة المشترطة في عقد السلم؟
٣ / ٥	ص ٢١٦	إذا سلم المسلم إليه المسلم فيه بصفة أقل من الصفة المشترطة في عقد السلم فهل يلزم المسلم قبوله؟
٣ / ٥	ص ٢١٦	تصالح الطرفين مع الخط من الثمن في حال كان المسلم فيه أقل من الصفة التي اشترطت في العقد.
٤ / ٥	ص ٢١٦	لا يجوز التسليم من نوع آخر ولو من جنس المسلم فيه إلا على أساس الاستبدال بشروطه.
٥ / ٥	ص ٢١٦	حكم تسليم المسلم فيه قبل الأجل.
٥ / ٥	ص ٢١٦	هل يجبر المسلم على استلام المسلم فيه قبل الأجل؟
٦ / ٥	ص ٢١٦	أثر عجز المسلم عن تسليم المسلم فيه بسبب إعساره.
٧ / ٥	ص ٢١٦	حكم اشتراط شرط جزائي للتعويض عن التأخير في تسليم المسلم فيه.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨/٥	ص ٢١٦	ما يستحقه المسلم إذا لم يتوفر المسلم فيه في الأسواق بحيث لم يستطع المسلم إليه الحصول عليه عند الأجل.
(٦)	ص ٢١٦	السلم الموازي.
١/٦	ص ٢١٦	صورة السلم الموازي.
١/٦	ص ٢١٦	حكم عقد المسلم إليه سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث.
٢/٦	ص ٢١٧	حكم عقد المسلم عقد سلم موازياً مستقلاً مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة المشتراة بعقد السلم الأول.
٣/٦	ص ٢١٧	حكم ربط عقد سلم بعقد سلم آخر.
٣/٦	ص ٢١٧	إذا أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه فهل يحق للطرف الآخر المتضرر بالإخلال أن يجيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً؟
٤/٦	ص ٢١٧	هل تنطبق أحكام السلم العادي على السلم الموازي؟
(٧)	ص ٢١٧	حكم إصدار صكوك سلم.

الاستصناع والاستصناع الموازي

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٢٣١	◆ عقد الاستصناع.
١ / ٢	ص ٢٣١	◆ إبرام عقد الاستصناع مباشرة أو بعد المواعدة.
١ / ١ / ٢	ص ٢٣١	حكم إبرام عقد الاستصناع مع عدم تملك الصانع للمبيع أو المواد.
٢ / ١ / ٢	ص ٢٣١	حكم استفادة الصانع من عرض الأسعار الذي يحصل عليه العميل المستصنع من الجهات الأخرى لغرض تقدير التكلفة والأرباح.
٣ / ١ / ٢	ص ٢٣١	حكم إبرام المؤسسة المالية عقداً مع المستصنع بغرض تمويله لسداد مستحقات لدى صانع آخر.
٢ / ٢	ص ٢٣١	◆ صفة عقد الاستصناع وشروطه.
١ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	حكم عقد الاستصناع من حيث الجواز واللزوم.
١ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	شروط عقد الاستصناع.
١ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	ما يثبت للمستصنع إذا جاء المصنوع مخالفاً للمواصفات المشروطة.
٢ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	هل يلزم عند استلام المصنوع إعادة الإيجاب والقبول؟
٢ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	التفريق بين المربحة للأمر بالشراء والاستصناع من جهة الحاجة إلى إيجاب وقبول بعد الوعد الأول.
٣ / ٢ / ٢	ص ٢٣١	حكم اشتراط الصانع البراءة من العيوب في عقد الاستصناع.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم إجراء عقد الاستصناع بقصد التحايل على الربا وصورته.	ص ٢٣١	٤ / ٢ / ٢
محل الاستصناع وضمائنه.	ص ٢٣٢	(٣)
أحكام المصنوع.	ص ٢٣٢	١ / ٣
حكم إجراء عقد الاستصناع على ما لا تدخله الصناعة.	ص ٢٣٢	١ / ١ / ٣
حكم إجراء عقد الاستصناع بأوصاف خاصة يشترطها المصنوع ولو لم يكن لها مثيل في السوق.	ص ٢٣٢	٢ / ١ / ٣
حكم إجراء عقد الاستصناع على ما له مثيل في الأسواق أو كان ذا مواصفات موحدة.	ص ٢٣٢	٢ / ١ / ٣
حكم إجراء عقد الاستصناع على مصنوع يستعمل بذهاب عينه.	ص ٢٣٢	٢ / ١ / ٣
حكم إبرام عقد الاستصناع على شيء معين بذاته.	ص ٢٣٢	٣ / ١ / ٣
هل يثبت للمصنوع أولوية فيما شرع الصانع في صناعته بعد العقد؟	ص ٢٣٢	٣ / ١ / ٣
حكم اشتراط كون الصناعة من الصانع (البائع) بنفسه.	ص ٢٣٢	٤ / ١ / ٣
إذا اشترط المصنوع أن يكون الصانع من الصانع (البائع) نفسه فهل يجوز أن يعهد لغيره بإنجاز ذلك؟	ص ٢٣٢	٤ / ١ / ٣
إذا أبرم صانع عقداً مع مصنوع على صناعة شيء بمواصفات محددة وكان لدى الصانع شيء مطابق لهذه المواصفات صنعه قبل العقد فهل يجوز له أن يسلم ما صنعه قبل العقد توفية للمصنوع؟	ص ٢٣٢	٥ / ١ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٦ / ١ / ٣	ص ٢٣٣	ما يجب على الصانع العمل به بخصوص المواصفات والمدة وما يقتضيه العمل.
٧ / ١ / ٣	ص ٢٣٣	حكم تحديد مدة لضمان عيوب التصنيع أو الالتزام بالصيانة لمدة معينة.
٨ / ١ / ٣	ص ٢٣٣	حكم الاستصناع في المباني لإقامتها على أرض معينة مملوكة للمستصنع أو للصانع أو على أرض ملك أحدهما منفعتها.
٢ / ٣	ص ٢٣٣	◆ ثمن الاستصناع.
١ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	شرط العلم بثمن الاستصناع.
١ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم كون ثمن الاستصناع عيناً أو منفعة.
١ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم كون ثمن الاستصناع منفعة المصنوع نفسه.
١ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم منح الجهات الرسمية عقود امتياز نظير الانتفاع بالمشروع لمدة معينة.
٢ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم تأجيل ثمن الاستصناع أو تقسيطه.
٣ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم اشتراط أن يؤدي ثمن الاستصناع على أساس الوحدة في الاستصناع المكون من عدة أجزاء بحيث يدفع المستصنع ما أنجز من العمل.
٤ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم اختلاف ثمن الاستصناع تبعاً لاختلاف أجل التسليم.
٤ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم التفاوض على مجموعة من العروض قبل إبرام العقد بأجال مختلفة وأثمان مختلفة.
٥ / ٢ / ٣	ص ٢٣٣	حكم إجراء المراجعة في الاستصناع بأن يحدد ثمن التكلفة وزيادة معلومة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا انخفضت التكلفة الفعلية التي أنفقها الصانع في إنجاز المصنوع عن التكلفة التقديرية فهل يلزمه تخفيض الثمن على المستصنع عن الثمن المحدد في العقد؟	ص ٢٣٣	٢٣٤- ٣ / ٢ / ٦
الضمانات.	ص ٢٣٤	٣ / ٣
حكم دفع أو أخذ العربون في عقد الاستصناع.	ص ٢٣٤	١ / ٣ / ٣
حكم أخذ الضمانات في عقد الاستصناع.	ص ٢٣٤	٢ / ٣ / ٣
ما يطرأ على الاستصناع.	ص ٢٣٤	(٤)
التعديلات والإضافات والمطالبات الإضافية.	ص ٢٣٤	١ / ٤
حكم اتفاق الصانع والمستصنع بعد العقد على تعديل المواصفات المشروطة في المصنوع.	ص ٢٣٤	١ / ١ / ٤
حكم تعديل الثمن والمهلة بعد إبرام العقد نتيجة لتعديل المواصفات باتفاق الطرفين الصانع والمستصنع.	ص ٢٣٤	١ / ١ / ٤
هل للمستصنع إلزام الصانع بإضافات أو تعديلات على محل العقد لم يتفق عليها ولم يوافق الصانع على إضافتها؟	ص ٢٣٤	٢ / ١ / ٤
حكم زيادة الثمن لتمديد أجل السداد.	ص ٢٣٤	٣ / ١ / ٤
حكم تخفيض الثمن عند تعجيل السداد باشتراط منصوص في العقد.	ص ٢٣٤	٣ / ١ / ٤
حكم تخفيض الثمن عند تعجيل السداد بغير اشتراط.	ص ٢٣٤	٣ / ١ / ٤
الظروف الطارئة أو القاهرة.	ص ٢٣٤	٢ / ٤
هل يحق لأي من الطرفين المطالبة بتعديل الثمن زيادة أو نقصاً لأجل ظروف طرأت؟	ص ٢٣٤	١ / ٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يعد من الظروف التي يعدل الثمن بها زيادة أو نقصاً تمديد أجل التسليم أو تخفيضه في مقابل تعجيل السداد؟	ص ٢٣٥	١ / ٢ / ٤ (١)
حكم إتمام الصانع لمشروع سبق أن بدأه صانع قبله.	ص ٢٣٥	٢ / ٢ / ٤
إذا تولت المؤسسة المالية إكمال مشروع قام به صانع آخر فهل يلزمها التعاقد مع نفس الصانع السابق؟	ص ٢٣٥	٢ / ٢ / ٤
مآل الديون المترتبة على عقد الاستصناع السابق.	ص ٢٣٥	٢ / ٢ / ٤
حكم اشتراط المستصنع في العقد أن له الحق في تنفيذ الاستصناع على حساب الصانع إذا امتنع عن التنفيذ أو إتمام العمل.	ص ٢٣٥	٣ / ٢ / ٤
ما يترتب على عجز الصانع عن إتمام العمل.	ص ٢٣٥	٤ / ٢ / ٤
ما يترتب على عجز الصانع عن إتمام العمل بسبب راجع إليه.	ص ٢٣٥	٤ / ٢ / ٤
ما يترتب على عجز الصانع عن إتمام العمل بسبب راجع إلى المستصنع.	ص ٢٣٥	٤ / ٢ / ٤
ما يترتب على عجز الصانع عن إتمام العمل بسبب لا يرجع إلى طرفي العقد.	ص ٢٣٥	٤ / ٢ / ٤
من يتحمل الضرر إذا عجز الصانع عن إتمام العمل؟	ص ٢٣٥	٤ / ٢ / ٤
حكم نص العقد المبرم بين طرفي الاستصناع على أن أي شرط أو قيد تضعه الجهات المختصة لم يتضمنه العقد أو القانون ويترتب عليه تبعات فإن الذي يضمنه المستصنع.	ص ٢٣٥	٥ / ٢ / ٤
الإشراف على التنفيذ.	ص ٢٣٥	(٥)

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تخويل طرفي عقد الاستصناع مكتباً فنياً للتحقق من التقييد بالمواصفات والموافقة على تسليم الدفعات والتسليم والاستلام.	ص ٢٣٥	١ / ٥
حكم توكيل الصانع للمستصنع بعقد توكيل مستقل للقيام بالإشراف على إنجاز المصنوع.	ص ٢٣٥	٢ / ٥
حكم اتفاق الصانع والمستصنع على تحديد من يتحمل منهما التكلفة الإضافية للإشراف.	ص ٢٣٦	٣ / ٥
تسليم المصنوع والتصرف فيه.	ص ٢٣٦	(٦)
متى تبرأ ذمة الصانع في عقد الاستصناع؟	ص ٢٣٦	١ / ٦
ما يستحقه المستصنع إذا كان المصنوع غير مطابق للمواصفات.	ص ٢٣٦	١ / ١ / ٦
حكم تصالح الطرفين على الحط من الثمن لأجل مخالفة الصانع للمواصفات.	ص ٢٣٦	١ / ١ / ٦
هل يلزم المستصنع أن يقبل المصنوع إذا كان الصانع قد أحضره بصفة أجود؟	ص ٢٣٦	٢ / ١ / ٦
هل يلزم المستصنع أن يدفع ثمناً زائداً للصفة الزائدة إذا قبل المصنوع وقد أحضره الصانع بصفة أجود؟	ص ٢٣٦	٢ / ١ / ٦
إذا كان المستصنع قد اشترط صفة معينة له فيها قصد صحيح فأحضر الصانع صفة أجود منها فهل يلزم المستصنع قبولها؟	ص ٢٣٦	٢ / ١ / ٦
حكم تسليم المصنوع قبل الأجل.	ص ٢٣٦	٢ / ٦
هل يلزم المستصنع قبول المصنوع إذا سلمه الصانع قبل الأجل المحدد؟	ص ٢٣٦	٢ / ٦
متى يخرج المصنوع من ضمان الصانع؟	ص ٢٣٦	٣ / ٦

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٦	ص ٢٣٦	أثر امتناع المستصنع عن قبول المصنوع دون وجه حق.
٤ / ٦	ص ٢٣٦	ما يلزم المستصنع من تكاليف إذا امتنع عن استلام المصنوع دون وجه حق.
٥ / ٦	ص ٢٣٦	هل يجوز النصر في عقد الاستصناع على توكيل المستصنع للصانع بأن يبيع المصنوع إذا تأخر المستصنع عن استلامه مدة معينة؟
٥ / ٦	ص ٢٣٦	كيف يستقضي الصانع حقه من ثمن الاستصناع إذا باع المصنوع؟
٦ / ٦	ص ٢٣٦	حكم اشتراط شرط جزائي على الصانع لتعويض المستصنع عن التأخير؟
٦ / ٦	ص ٢٣٦	هل يجوز أن يشترط الصانع شرطاً جزائياً على المستصنع إذا تأخر في أداء الثمن؟
٧ / ٦	ص ٢٣٧	حكم بيع المصنوع قبل تسلمه من الصانع.
٧ / ٦	ص ٢٣٧	حكم إبرام المستصنع عقد سلم موازٍ يبيع به المصنوع قبل تسلمه.
٨ / ٦	ص ٢٣٧	حكم توكيل المستصنع الصانع ببيع المصنوع بعد التمكن من القبض إلى عملاء الصانع لصالح المستصنع؟
٨ / ٦	ص ٢٣٧	هل يجوز لطرفي الاستصناع أن يضمنا عقد الاستصناع شرطاً يلزم الصانع ببيع المصنوع بعد التمكن من قبضه لصالح المستصنع؟
(٧)	ص ٢٣٧	◆ الاستصناع الموازي.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم إبرام المستصنع عقد استصناع مع صانع للحصول على مصنوعات بمواصفات منضبطة لبيعها بعقد استصناع على طرف آخر.	ص ٢٣٧	١ / ٧
حكم إبرام الصانع عقد استصناع من عميل بثمن مؤجل وتتعاقد مع صانع للشراء منه بالاستصناع الموازي.	ص ٢٣٧	٢ / ٧
من يضمن تبعات المالك في عقد الاستصناع الموازي قبل التسليم إلى العميل كنفقات الصيانة والتأمين ونحوها.	ص ٢٣٧	٣ / ٧
حكم الربط بين عقدي الاستصناع الأول والموازي.	ص ٢٣٧	٤ / ٧ (١)
لا يجوز التحلل من التسليم في أحدهما - أي في أحد عقدي الاستصناع والاستصناع الموازي - إذا لم يقع التسليم في الآخر، وكذلك التأخير أو الزيادة في التكاليف.	ص ١٣٧	٤ / ٧
حكم اشتراط المستصنع على الصانع في الاستصناع الموازي شرطاً جزائياً ماثلاً للشرط الجزائي الملزم به من المستصنع الأول.	ص ٢٣٧	٤ / ٧

(١) وينظر: ١ / ٧.

الشركة، المشاركة، والشركات الحديثة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف شركة العقد وأقسامها وأنواعها.	ص ٢٥١	(٢)
تعريف شركة العقد.	ص ٢٥١	١ / ٢
أقسام شركة العقد.	ص ٢٥١	٢ / ٢
الشركات المعروفة في كتب الفقه.	ص ٢٥١	١ / ٢ / ٢
الشركات الحديثة.	ص ٢٥٢	٢ / ٢ / ٢
القسم الأول: الشركات المؤصلة فقهاً.	ص ٢٥٢	(٣)
الأحكام العامة للشركة وبخاصة شركة العنان.	ص ٢٥٢	١ / ٣
انعقاد الشركة.	ص ٢٥٢	١ / ١ / ٣
ما تنعقد به الشركة.	ص ٢٥٢	١ / ١ / ٣
هل يجب كتابة عقد بالشركة وتسجيله رسمياً؟	ص ٢٥٢	١ / ١ / ١ / ٣
حكم الاشتراك مع غير المسلمين في عمليات مقبولة شرعاً.	ص ٢٥٢	٢ / ١ / ١ / ٣
حكم الاشتراك مع البنوك التقليدية في عمليات مقبولة شرعاً.	ص ٢٥٢	٢ / ١ / ١ / ٣
من يتولى الشركة إذا حصل الاشتراك مع بنك تقليدي أو غير مسلم؟	ص ٢٥٢	٢ / ١ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراك البنوك التقليدية مع المؤسسات في التمويل المصرفي المجمع الملتزم بالأحكام الشرعية وشرطه.	ص ٢٥٢	٣ / ١ / ١ / ٣
حكم تعديل الشركاء لشروط عقد الشركة وتغيير نسب الربح في أثناء العقد.	ص ٢٥٣	٤ / ١ / ١ / ٣
رأس مال الشركة.	ص ٢٥٣	٢ / ١ / ٣
حكم تقديم رأس مال للشركة من الموجودات غير النقدية.	ص ٢٥٣	١ / ٢ / ١ / ٣
ما يلزم لتقديم الموجودات غير النقدية لتكون رأس مال شركة.	ص ٢٥٣	١ / ٢ / ١ / ٣
إذا اختلفت العملات التي دخل بها الشركاء فبأي عملة تقوّم العملات التي قدموها لتحديد حصصهم؟	ص ٢٥٣	٢ / ٢ / ١ / ٣
حكم تحديد حصص الشركاء في رأس مال الشركة.	ص ٢٥٣	٣ / ٢ / ١ / ٣
يجب تحديد حصص الشركاء في رأس مال الشركة سواء تم تقديمها جملة واحدة أم بالتدرج.	ص ٢٥٣	٣ / ٢ / ١ / ٣
حكم كون الديون وحدها رأس مال للشركة.	ص ٢٥٣	٤ / ٢ / ١ / ٣
الديون التي يجوز أن تكون داخلة في رأس مال الشركة.	ص ٢٥٣	٤ / ٢ / ١ / ٣
التكييف الشرعي للمبالغ المودعة في الحسابات الجارية أنها قروض فهل يجوز تقديم هذه المبالغ لتكون رأس مال في شركة؟	ص ٢٥٣	٥ / ٢ / ١ / ٣
إدارة الشركة.	ص ٢٥٣	٣ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
الأصل أن كل شريك في شركة العنان له حق التصرف في كل ما هو من مصلحة التجارة، وليس للشريك التصرف بما لا تعود منفعة على الشركة أو بما فيه ضرر مثل الهبة أو الإقراض إلا بإذن الشركاء.	ص ٢٥٣	١ / ٣ / ١ / ٣ - ٢٥٤
حكم هبة الشريك في شركة العنان وإقراضه المبالغ اليسيرة والمدد القصيرة حسب العرف.	ص ٢٥٤	١ / ٣ / ١ / ٣
حكم حصر الشركاء إدارة الشركة ببعضهم.	ص ٢٥٤	٢ / ٣ / ١ / ٣
حكم تعيين مدير من غير الشركاء بأجر محدد يحتسب من مصروفات الشركة.	ص ٢٥٤	٣ / ٣ / ١ / ٣
هل يجوز تخصيص نسبة من أرباح الشركة للمدير المعين من غير الشركاء بالإضافة إلى الأجر المحدد له؟	ص ٢٥٤	٣ / ٣ / ١ / ٣
إذا حددت النسبة من الأرباح مقابل الإدارة فهل يستحق المدير أن يأخذ أجراً نظير الإدارة؟ وما التكييف الشرعي له في هذه الصورة؟	ص ٢٥٤	٣ / ٣ / ١ / ٣
هل يجوز أن يخصص أجر محدد لمن يستعان به من الشركاء في الإدارة أو في مهام أخرى؟ وهل يختلف الحكم بين النص على ذلك في عقد الشركة وكون ذلك بعقد مستقل؟	ص ٢٥٤	٤ / ٣ / ١ / ٣ ٥ / ٣ / ١ / ٣
الضمانات في الشركة.	ص ٢٥٤	٤ / ١ / ٣
يد الشركاء على مال الشركة.	ص ٢٥٤	١ / ٤ / ١ / ٣
متى يضمن الشركاء.	ص ٢٥٤	١ / ٤ / ١ / ٣
حكم اشتراط أحد الشركاء ضمان رأس مال شريك آخر.	ص ٢٥٤	١ / ٤ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط أحد أطراف الشركة على طرف آخر تقديم كفيل أو رهن لضمان التعدي أو التقصير أو مخالفة قيود الشركة.	ص ٢٥٤	٢ / ٤ / ١ / ٣
حكم تعهد طرف خارجي منفصل عن الشركة بتحمل الخسارة.	ص ٢٥٤	٣ / ٤ / ١ / ٣
إذا تعهد طرف خارجي بتحمل الخسارة فحصلت خسارة وامتنع عن الوفاء فهل يحق للشريك الاستفادة من التعهد أن يدفع ببطان الشركة لأجل امتناع المتعهد عن تحمل الخسارة؟	ص ٢٥٥	٣ / ٤ / ١ / ٣
نتائج الشركة (الأرباح والخسائر).	ص ٢٥٥	٥ / ١ / ٣
حكم النص على كيفية توزيع الأرباح بين أطراف الشركة.	ص ٢٥٥	١ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز تحديد الأرباح بمبلغ مقطوع؟	ص ٢٥٥	١ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز تأجيل تحديد نسب الأرباح لأطراف الشركة إلى ما بعد حصول الربح؟	ص ٢٥٥	٢ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز الاتفاق على تعديل نسب الأرباح؟	ص ٢٥٥	٢ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز لأحد الشركاء أن يتنازل عن جزء من أرباحه لشريك آخر؟	ص ٢٥٥	٢ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز أن تكون نسبة الأرباح مخالفة لنسبة الحصة من رأس المال؟	ص ٢٥٥	٣ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز أن تشترط الأرباح الزائدة عن حصة رأس المال لمن اشترط عدم العمل؟	ص ٢٥٥	٣ / ٥ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا اشترط أحد الشركاء أرباحاً زائدة عن حصته في رأس المال ولم يشترط عدم العمل ولكنه لم يعمل فهل يجوز ذلك؟	ص ٢٥٥	٣ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز أن يتفق الشركاء على أن تكون الخسارة مختلفة عن نسب الشركاء في رأس المال؟	ص ٢٥٥	٤ / ٥ / ١ / ٣
هل يجوز أن يتحمل أحد الشركاء الخسارة؟	ص ٢٥٥	٤ / ٥ / ١ / ٣
حكم تحمل أحد الشركاء الخسارة بعد حصولها دون اشتراط سابق.	ص ٢٥٥	٤ / ٥ / ١ / ٣
حكم الاتفاق على توزيع الربح بنسب ثابتة أو متغيرة لفترات زمنية.	ص ٢٥٥	٥ / ٥ / ١ / ٣
متى يجوز توزيع الأرباح بين أطراف الشركة بشكل نهائي.	ص ٢٥٥	٦ / ٥ / ١ / ٣
حكم اشتغال عقد الشركة أو أسس توزيع أرباحها على أي نص أو شرط يؤدي إلى احتمال قطع الاشتراك في الربح؟	ص ٢٥٦	٧ / ٥ / ١ / ٣
إذا تضمن العقد أو أسس توزيع الربح شرطاً باطلاً فكيف يكون توزيع الأرباح؟	ص ٢٥٦	٧ / ٥ / ١ / ٣
حكم الاتفاق على أنه إذا زادت الأرباح عن نسبة معينة فإن أحد الأطراف يختص بالربح الزائد عن تلك النسبة.	ص ٢٥٦	٨ / ٥ / ١ / ٣
كيفية توزيع الربح وبيان المعبر في أساس الثمن الذي يحسب به رأس المال وتحسب على إثره الأرباح.	ص ٢٥٦	٩ / ٥ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يوجد في قياس الذمم المدينة القيمة الزمنية للدين؟	ص ٢٥٦	٩/٥/١/٣
مبدأ الحسم على أساس القيمة الحالية.	ص ٢٥٦	٩/٥/١/٣
هل يجوز توزيع الأرباح بشكل نهائي على أساس الربح المتوقع؟	ص ٢٥٦	١٠/٥/١/٣
التنضيض الحقيقي والتنضيض الحكمي.	ص ٢٥٦	٩/٥/١/٣ ١٠/٥/١/٣
حكم توزيع مبالغ تحت الحساب قبل التنضيض الحقيقي أو الحكمي.	ص ٢٥٦	١١/٥/١/٣
تكييف المبالغ التي توزع على الشركاء في الشركة التي محلها مستغلات تحقق غلة.	ص ٢٥٦	١٢/٥/١/٣
اتفاق الشركاء على الاحتفاظ بأرباح الشركة دون توزيع أو حسم نسبة معينة من الأرباح بشكل دوري لتقوية ملاءة الشركة أو تكوين احتياطي أو المحافظة على معدل توزيع الأرباح.	ص ٢٥٧	١٣/٥/١/٣
حكم الاتفاق على تخصيص نسبة من الربح لغير الشركاء على أساس التبرع.	ص ٢٥٧	١٤/٥/١/٣
◆ انتهاء الشركة.	ص ٢٥٧	٦/١/٣
هل يحق لأي شريك الانسحاب من الشركة؟ وما يلزم لذلك؟	ص ٢٥٧	١/٦/١/٣
هل يجوز للشركاء أن يتعاهدوا فيما بينهم ألا ينسحب أحد منهم لمدة معينة؟	ص ٢٥٧	١/٦/١/٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا اتفق الشركاء على عدم فض الشراكة خلال مدة معينة فهل يجوز لهم الاتفاق على إنهاؤها قبل انتهاء المدة؟	ص ٢٥٧	١ / ٦ / ١ / ٣
إذا حصل الانسحاب من الشركة أو فسخت باتفاق الأطراف في الشركة محددة المدة فهل يكون لذلك أثر على التصرفات القائمة قبله؟	ص ٢٥٧	١ / ٦ / ١ / ٣
حكم إصدار أحد أطراف الشركة وعداً ملزماً بشراء موجودات الشركة خلال مدتها أو عند التصفية.	ص ٢٥٧	٢ / ٦ / ١ / ٣
حكم وعد أحد أطراف الشركة بشراء موجودات الشركة خلال مدتها أو عند التصفية بالقيمة الاسمية.	ص ٢٥٧	٢ / ٦ / ١ / ٣
بم تنتهي الشركة؟	ص ٢٥٧	٣ / ٦ / ١ / ٣
التنضيض الحكمي يعتبر كما لو أن الشركة القائمة قد انتهت وبدئ بشركة جديدة، وتكون قيمة الموجودات التي تم تقويمها بالتنضيض الحكمي رأس مال للشركة الجديدة.	ص ٢٥٧	٣ / ٦ / ١ / ٣
الحقوق المتعلقة بهال الشركة بعد التصفية.	ص ٢٥٧ - ٢٥٨	٣ / ٦ / ١ / ٣
كيف تكون قسمة موجودات الشركة إذا لم تكف الموجودات لاسترداد رأس المال؟	ص ٢٥٨	٣ / ٦ / ١ / ٣
شركة الوجوه (الذمم).	ص ٢٥٨	٢ / ٣
تعريف شركة الوجوه (الذمم).	ص ٢٥٨	١ / ٢ / ٣
هل لشركة الوجوه رأس مال نقدي؟	ص ٢٥٨	٢ / ٢ / ٣
محل المشاركة في شركة الوجوه.	ص ٢٥٨	٢ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
يجب الاتفاق على النسبة التي يتحملها كل شريك من ضمان أداء الديون.	ص ٢٥٨	٢ / ٢ / ٣
كيف توزع الأرباح في شركة الوجوه؟	ص ٢٥٨	٣ / ٢ / ٣
كيف توزع الخسائر في شركة الوجوه؟	ص ٢٥٨	٣ / ٢ / ٣
هل يجوز لواحد من أطراف شركة الوجوه اشتراط مبلغ مقطوع من الربح؟	ص ٢٥٨	٣ / ٢ / ٣
شركة الأعمال (الصنائع، أو الأبدان، أو التقبل).	ص ٢٥٨	٣ / ٣
تعريف شركة الأعمال.	ص ٢٥٨	١ / ٣ / ٣
تحديد نسبة الأرباح بين الشركاء في شركة الأعمال.	ص ٢٥٨	١ / ٣ / ٣
حكم كون محل الشراكة الأعمال الفكرية.	ص ٢٥٨	١ / ٣ / ٣
هل لشركة الأعمال رأس مال نقدي؟	ص ٢٥٨	٢ / ٣ / ٣
محل المشاركة في شركة الأعمال.	ص ٢٥٨	٢ / ٣ / ٣
هل يجوز في شركة الأعمال أن يتفاوت العمل الذي يؤديه أحد الشركاء عن الآخر؟	ص ٢٥٨	٢ / ٣ / ٣
هل يجوز للشركاء في شركة الأعمال أن ينيبوا غيرهم في القيام بالأعمال؟	ص ٢٥٨	٢ / ٣ / ٣
حكم تقسيم الأعمال بين الشركاء في شركة الأعمال.	ص ٢٥٨	٢ / ٣ / ٣
كيف يكون توزيع الأرباح بين أطراف شركة الأعمال.	ص ٢٥٨	٣ / ٣ / ٣
هل يجوز لأحد الشركاء في شركة الأعمال أن يشترط مبلغاً مقطوعاً؟	ص ٢٥٨	٣ / ٣ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٣ / ٣	ص ٢٥٩	إذا اقتضت شركة الأعمال توافر موجودات ثابتة كالمعدات والأدوات فوفرها أحد الشركاء فهل تكون ملكاً للشركاء أم تبقى على ملك الشريك؟
٤ / ٣ / ٣	ص ٢٥٩	إذا احتاج الشركاء في شركة الأعمال إلى أدوات أو معدات فاشتروها من عوائد الشركة فهل لشراء هذه الموجودات أثر في تكييف الشركة؟ وما مآل هذه الموجودات؟ وهل تعتبر مآلاً للشركة؟
٤ / ٣ / ٣	ص ٢٥٩	حكم تقديم أحد الشركاء موجودات كأدوات أو معدات بحيث يستحق أجره عليها تسجل على مصروفات الشركة.
(٤)	ص ٢٥٩	◆ القسم الثاني: الشركات الحديثة.
١ / ٤	ص ٢٥٩	◆ شركة المساهمة.
١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	تعريف شركة المساهمة.
١ / ١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	شركة المساهمة من شركات الأموال.
١ / ١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	خصائص شركة المساهمة.
١ / ١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	لشركة المساهمة أحكام شركة العنان إلا ما يتعلق بتحديد مسؤولية الشركاء وامتناع الفسخ من أحد الشركاء.
٢ / ١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة.
٢ / ١ / ١ / ٤	ص ٤	ما يترتب على ثبوت الشخصية الاعتبارية لشركة المساهمة.
٢ / ١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	ثبوت الأهلية لشركة المساهمة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حق التقاضي لشركة المساهمة.	ص ٢٥٩	٢ / ١ / ١ / ٤
الأحكام الشرعية لشركة المساهمة.	ص ٢٥٩	٢ / ١ / ٤
عقد شركة المساهمة من حيث الجواز واللزوم.	ص ٢٥٩	١ / ٢ / ١ / ٤
هل يملك واحد من الشركاء الخروج من شركة المساهمة بدون موافقة بقية الشركاء؟	ص ٢٥٩	١ / ٢ / ١ / ٤
هل للشركاء حل الشركة قبل نهاية مدتها أو الغرض الذي أنشئت من أجله؟	ص ٢٥٩	١ / ٢ / ١ / ٤
حكم بيع الشريك أسهمه أو التنازل بها للغير.	ص ٢٥٩	١ / ٢ / ١ / ٤
حكم إضافة نسبة معينة مع قيمة السهم عند الاكتتاب لتغطية مصروفات الإصدار.	ص ٢٥٩	٢ / ٢ / ١ / ٤
حكم إصدار شركة المساهمة أسهماً جديدة لزيادة رأس مال الشركة.	ص ٢٦٠	٣ / ٢ / ١ / ٤
الوسائل التي يتخذها الخبراء لتقويم القيمة العادلة لموجودات الشركة عند زيادة رأس المال.	ص ٢٦٠	٣ / ٢ / ١ / ٤
حكم ضمان الإصدار.	ص ٢٦٠	٤ / ٢ / ١ / ٤
تعريف ضمان الإصدار.	ص ٢٦٠	٤ / ٢ / ١ / ٤
حكم حصول الضامن على مقابل عن العمل الذي يقدمه غير الضمان كالدراستات والتسويق.	ص ٢٦١	٤ / ٢ / ١ / ٤
حكم تقسيط قيمة السهم عند الاكتتاب.	ص ٢٦٠	٥ / ٢ / ١ / ٤
تكييف صورة تقسيط قيمة السهم.	ص ٢٦٠	٥ / ٢ / ١ / ٤
حكم شراء الأسهم بقرض ربوي.	ص ٢٦٠	٦ / ٢ / ١ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٦/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم رهن السهم مقابل قرض ربوي.
٧/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم بيع أسهم لا يملكها البائع.
٨/٢/١/٤	ص ٢٦٠	يجوز للجهات الرسمية المختصة تنظيم تداول بعض الأسهم بالأشياء إلا بواسطة سمسرة مخصصين ومرخصين لتحقيق مصالح مشروعة.
٩/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم تحديد مسؤولية الشركة برأس مالها.
١٠/٢/١/٤	ص ٢٦٠	يجوز بيع أسهم الشركة المساهمة مع مراعاة أولوية المساهمين في الشراء.
١١/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم رهن أسهم الشركة.
١٢/٢/١/٤	ص ٢٦١	حكم كون السهم للأمر.
١٣/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم كون السهم لحامله.
١٤/٢/١/٤	ص ٢٦٠	من يكون مالك الحصة الشائعة التي يمثلها السهم؟
١٤/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم إصدار أسهم ممتازة لها خصائص مالية تؤدي إلى إعطائها أولوية عند التصفية أو تصفية الأرباح.
١٤/٢/١/٤	ص ٢٦٠	هل يجوز إعطاء بعض الأسهم خصائص تتعلق بالأمور الإجرائية أو الإدارية بالإضافة إلى حقوق الأسهم العادية؟
١٥/٢/١/٤	ص ٢٦٠	تعريف أسهم التمتع.
١٥/٢/١/٤	ص ٢٦٠	حكم إصدار أسهم التمتع.
٢/٤	ص ٢٦٠	شركة التضامن.
١/٢/٤	ص ٢٦١	تعريف شركة التضامن.

المسألة	الصفحة	الفقرة
شركة التضامن من شركات الأشخاص.	ص ٢٦١	١ / ١ / ٢ / ٤
الشخصية الاعتبارية لشركة التضامن.	ص ٢٦١	٢ / ١ / ٢ / ٤
ما يترتب على ثبوت الشخصية الاعتبارية لشركة التضامن.	ص ٢٦١	٢ / ١ / ٢ / ٤
مسؤولية الشركاء في شركة التضامن.	ص ٢٦١	٢ / ١ / ٢ / ٤
ماذا يترتب على عدم وفاء أموال الشركة في سداد التزامات الشركة؟	ص ٢٦١	٣ / ١ / ٢ / ٤
ما يلزم الشركاء بالنسبة لأعمالهم خارج الشركة.	ص ٢٦١	٣ / ١ / ٢ / ٤
الأحكام الشرعية لشركة التضامن.	ص ٢٦١	٢ / ٢ / ٤
هل يحق لمن له التزامات في مواجهة شركة التضامن أن يطالب بها أحد الشركاء أو كلهم؟	ص ٢٦١	١ / ٢ / ٢ / ٤
هل يجب على الدائن أن يطالب الشركة أولاً؟	ص ٢٦١	١ / ٢ / ٢ / ٤
حكم عقد شركة التضامن من جهة اللزوم والجواز.	ص ٢٦١	٢ / ٢ / ٢ / ٤
شروط انسحاب الشريك من شركة التضامن.	ص ٢٦١	٢ / ٢ / ٢ / ٤
شركة التوصية البسيطة.	ص ٢٦٢	١ / ٣ / ٤
شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص.	ص ٢٦٢	١ / ١ / ٣ / ٤
وجه عدّ شركة التوصية البسيطة من شركات الأشخاص.	ص ٢٦٢	١ / ١ / ٣ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
شركة التوصية البسيطة تضم شركاء متضامنين مسؤولين عن التزامات الشركة في أموالهم الشخصية وشركاء موصين تنحصر مسؤولية كل منهم في حدود الحصة التي يملكها ولا تتعدى مسؤوليته إلى أملاكه الخاصة.	ص ٢٦٢	٢ / ١ / ٣ / ٤
حكم تحديد مسؤولية بعض المساهمين دون مقابل عن ذلك التحديد لمسؤوليتهم بحيث يكون في الشركة شركاء متضامنون وشركاء محدودو المسؤولية.	ص ٢٦٢	٢ / ١ / ٣ / ٤
تدخل الشركاء الموصين في أعمال شركة التوصية البسيطة.	ص ٢٦٢	٣ / ١ / ٣ / ٤
إدارة شركة التوصية البسيطة.	ص ٢٦٢	٤ / ١ / ٣ / ٤
الأحكام الشرعية لشركة التوصية البسيطة.	ص ٢٦٢	٢ / ٣ / ٤
توزيع الأرباح في شركة التوصية البسيطة.	ص ٢٦٢	١ / ٢ / ٣ / ٤
تحميل الخسائر على الشركاء وقدر نسب الشركاء في هذه الخسارة.	ص ٢٦٢	١ / ٢ / ٣ / ٤
إذا زادت الخسائر في شركة التوصية البسيطة عن رأس المال فمن يتحملها؟	ص ٢٦٢	١ / ٢ / ٣ / ٤
حكم اشتراط أرباح بنسبة من رأس المال أو بمبلغ مقطوع للشريك الموصي.	ص ٢٦٣	٢ / ٢ / ٣ / ٤
شركة التوصية بالأسهم.	ص ٢٦٣	١ / ٤ / ٤
تعريف شركة التوصية بالأسهم.	ص ٢٦٣	١ / ٤ / ٤
شركة التوصية بالأسهم من شركات الأموال.	ص ٢٦٣	١ / ٤ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	الشركاء في شركة التوصية بالأسهم.
١ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	الأسهم في شركة التوصية بالأسهم.
٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	الأحكام الشرعية لشركة التوصية بالأسهم.
١ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	مسؤولية الشركاء المتضامنين في شركة التوصية بالأسهم.
١ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	الشركاء المتضامنون في حكم المضارب بعمله المشارك به.
١ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	مسؤولية الشركاء الموصين في شركة التوصية بالأسهم.
١ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	حكم وجود شركاء في شركة التوصية البسيطة ذوو مسؤولية محدودة دون مقابل لذلك التحديد.
٢ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	تدخل الشركاء الموصين في أعمال الشركة.
٣ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	إدارة شركة التوصية البسيطة.
٣ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	هل يحق للشركاء الموصين إدارة شركة التوصية البسيطة؟
٤ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	توزيع الأرباح في شركة التوصية البسيطة.
٤ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	تحمل الخسارة في شركة التوصية البسيطة.
٤ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	إذا زادت الخسارة عن رأس مال شركة التوصية البسيطة فمن يتحملها؟
٥ / ٢ / ٤ / ٤	ص ٢٦٣	حكم اشتراط أرباح بنسبة من رأس المال أو بمبلغ مقطوع للشريك الموصي.
٥ / ٤	ص ٢٦٤	شركة المحاصة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف شركة المحاصة.	ص ٢٦٤	١ / ٥ / ٤
علاقة شركة العنان بشركة المحاصة.	ص ٢٦٤	١ / ١ / ٥ / ٤
شركة المحاصة من شركات الأشخاص.	ص ٢٦٤	١ / ١ / ٥ / ٤
هل لشركة المحاصة شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة؟	ص ٢٦٤	٢ / ١ / ٥ / ٤
الأحكام الشرعية لشركة المحاصة.	ص ٢٦٤	٢ / ٥ / ٤
لا تختلف شركة المحاصة في تكييفها وأحكامها عن شركة العنان.	ص ٢٦٤	١ / ٢ / ٥ / ٤
مسؤولية الشركاء في شركة المحاصة.	ص ٢٦٤	٢ / ٢ / ٥ / ٤
حكم عقد شركة المحاصة من جهة الجواز واللزوم.	ص ٢٦٤	٣ / ٢ / ٥ / ٤
حكم تحديد مدة يلتزم فيها شركاء شركة المحاصة بعدم الفسخ خلالها.	ص ٢٦٤	٣ / ٢ / ٥ / ٤
هل يحق لأحد شركاء شركة المحاصة أن يفسخ العقد؟	ص ٢٦٤	٤ / ٢ / ٥ / ٤
كيف تنهى مشاركة الشريك الذي فسخ العقد في شركة المحاصة.	ص ٢٦٤	٤ / ٢ / ٥ / ٤
المشاركة المتناقصة.	ص ٢٦٤	(٥)
تعريف الشركة المتناقصة.	ص ٢٦٤	١ / ٥
حكم اشتراط البيع والشراء في الشركة المتناقصة.	ص ٢٦٤	١ / ٥
لا بد أن يكون الشراء بعقد منفصل عن عقد الشركة.	ص ٢٦٤	١ / ٥
هل يجوز أن يشترط عقد الشركة المتناقصة في عقد الشركة الأساس؟	ص ٢٦٤	١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
تطبق الأحكام العامة للشركات على المشاركة المتناقصة.	ص ٢٦٤	٢ / ٥
هل يجوز أن يتضمن عقد الشركة أي نص يعطي أياً من أطراف العقد الحق في استرداد حصته من رأس مال الشركة؟	ص ٢٦٤	٢ / ٥
حكم اشتراط تحمل أحد الشركاء وحده مصروفات التأمين أو الصيانة بحجة أن محل الشركة سيؤول إليه.	ص ٢٦٥	٣ / ٥
يجب أن يقدم كل من أطراف الشركة بحصة من موجودات الشركة المتناقصة.	ص ٢٦٥	٤ / ٥
كيفية حساب الخسارة في حال وقوعها في المشاركة المتناقصة، وكيف يكون ذلك مع كون المشاركة متناقصة؟	ص ٢٦٥	٤ / ٥
تحديد النسب المستحقة لكل من أطراف الشركة.	ص ٢٦٥	٥ / ٥
حكم الاتفاق على نسب الأرباح بصورة مختلفة عن حصص الملكية.	ص ٢٦٥	٥ / ٥
حكم استبقاء نسب الأرباح إذا تغيرت حصص الملكية.	ص ٢٦٥	٥ / ٥
حكم الاتفاق بين أطراف الشركة على تغير نسب الأرباح تبعاً لتغير حصص الملكية.	ص ٢٦٥	٥ / ٥
حكم اشتراط مبلغ مقطوع من الأرباح لأحد الشركاء.	ص ٢٦٥	٦ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٧/٥	ص ٢٦٥	حكم إصدار أحد الشريكين وعداً ملزماً يستحق بموجبه تملك لشريكه تملك حصته تدريجياً من خلال عقد بيع عند الشراء وبحسب القيمة السوقية في كل حين أو بالقيمة التي يتفق عليها عند الشراء.
٧/٥	ص ٢٦٥	حكم اشتراط بيع الحصص المتناقصة بالقيمة الاسمية.
٨/٥	ص ٢٦٥	لا مانع من تنظيم عملية تملك حصة المؤسسة من قبل شريكها بأي صورة يتحقق بها غرض الطرفين؟
٩/٥	ص ٢٦٥	حكم استئجار أحد الشركاء حصة شريكه بأجرة معلومة ولمدة محددة.
٩/٥	ص ٢٦٥	أثر تأجير أحد الشركاء على مسؤوليته مع بقية الشركاء عن الصيانة الأساسية.

المضاربة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف المضاربة.	ص ٢٨٣	(٢)
الاتفاق على تمويل المضاربة.	ص ٢٨٣	(٣)
حكم الاتفاق على إنشاء عقود تمويل بالمضاربة بموجب إطار عام أو مذكرة تفاهم.	ص ٢٨٣	١ / ٣
ما يذكر في مذكرة التفاهم.	ص ٢٨٣	٢ / ٣
مآل مذكرة التفاهم بعد إبرام العقد.	ص ٢٨٣	٣ / ٣
إذا أبرم العقد بعد الاتفاق على الإطار العام هل يبقى لمذكرة التفاهم فائدة؟	ص ٢٨٣	٣ / ٣
إذا أبرم العاقدان عقد المضاربة بعد مذكرة التفاهم فهل يجوز لهم أن يستثنوا شيئاً منها؟	ص ٢٨٣	٣ / ٣
عقد المضاربة.	ص ٢٨٣	(٤)
صيغة التعاقد لعقد المضاربة.	ص ٢٨٣	١ / ٤
ما يشترط في طرفي المضاربة.	ص ٢٨٣	٢ / ٤
حكم عقد المضاربة من حيث الجواز واللزوم.	ص ٢٨٤	٣ / ٤
الأحوال التي لا يحق فيها لواحد من الطرفين فسخ عقد المضاربة.	ص ٢٨٤	١ / ٣ / ٤
حكم تأقيت المضاربة.	ص ٢٨٤	٢ / ٣ / ٤
الأثر المترتب على شروع المضارب في العمل.	ص ٢٨٤	١ / ٣ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
يد المضارب على المال.	ص ٢٨٤	٤ / ٤
متى يضمن المضارب.	ص ٢٨٤	٤ / ٤
◆ أنواع المضاربة.	ص ٢٨٤	(٥)
المضاربة المطلقة.	ص ٢٨٤	١ / ٥
المضاربة المقيدة.	ص ٢٨٤	٢ / ٥
◆ الضمانات في عقد المضاربة.	ص ٢٨٤	(٦)
◆ رأس المال وشروطه.	ص ٢٨٤	(٧)
حكم كون العرض رأس مال لعقد المضاربة.	ص ٢٨٤	١ / ٧
المعتبر بقيمة العرض وقت التعاقد.	ص ٢٨٤	١ / ٧
كيف يقدر طرفا المضاربة قيمة العرض الذي يكون رأس مال.	ص ٢٨٤	١ / ٧
صفة العلم التي تكفي في رأس المال.	ص ٢٨٥	٢ / ٧
حكم كون رأس المال ديناً لرب المال على المضارب أو غيره.	ص ٢٨٥	٣ / ٧
ما يشترط لإنفاذ عقد المضاربة.	ص ٢٨٥	٤ / ٧
◆ أحكام الربح وشروطه.	ص ٢٨٥	(٨)
العلم بقدر الربح شرط من شروط عقد المضاربة.	ص ٢٨٥	١ / ٨
حكم كون الربح في المضاربة بمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال.	ص ٢٨٥	١ / ٨
حكم الجمع للمضارب بين الربح والأجرة.	ص ٢٨٥	٢ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٨	ص ٢٨٥	حكم قيام أحد الشريكين في عقد المضاربة بأعمال خارجة عن أعمال المضاربة بأجر محدد.
٣ / ٨	ص ٢٨٥	حكم تغيير نسبة توزيع الأرباح في عقد المضاربة أثناء سريانه.
٤ / ٨	ص ٢٨٥	الحكم المترتب على سكوت طرفي عقد المضاربة عن نسبة توزيع الربح.
٤ / ٨	ص ٢٨٥	فساد عقد المضاربة إذا جهل الربح ولم يكن ثمة عرف يرجع إليه.
٤ / ٨	ص ٢٨٥	إذا فسد عقد المضاربة فهل يذهب عمل العامل هباءاً؟
٥ / ٨	ص ٢٨٥	أثر اشتراط أحد طرفي المضاربة لنفسه مبلغاً مقطوعاً من الربح.
٥ / ٨	ص ٢٨٥	اتفاق الطرفين على اختصاص أحد الطرفين بالربح إذا تجاوزت الأرباح نسبة معينة.
٦ / ٨	ص ٢٨٥	حكم دفع رب المال للمضارب مبلغين منفصلين على أن يكون للمضارب ربح أحد المالين ولرب المال ربح الآخر.
٦ / ٨	ص ٢٨٥	حكم دفع رب المال مبلغاً للمضارب على أن يكون لرب المال ربح فترة معينة ويكون للمضارب ربح الفترة الأخرى.
٧ / ٨	ص ٢٨٥	حكم دفع رب المال للمضارب مبلغاً من المال على أن يكون لرب المال ربح الصفقة الأولى ويكون للعامل ربح الصفقة الثانية.

المسألة	الصفحة	الفقرة
متى يحصل الربح؟	ص ٢٨٥	٧ / ٨
جبر رأس المال من الأرباح.	ص ٢٨٥	٧ / ٨
العبرة في المضاربة بنتائج الأعمال عند التصفية.	ص ٢٨٦	٧ / ٨
هل يتحمل المضارب شيئاً من الخسارة؟	ص ٢٨٦	٧ / ٨
إذا كانت الخسارة أكثر من رأس المال فما العمل.	ص ٢٨٦	٧ / ٨
إذا كانت المصروفات بقدر الإيرادات فبماذا يرجع رب المال وماذا يكون للعامل؟	ص ٢٨٦	٧ / ٨
متى يستحق المضارب نصيبه من الربح؟	ص ٢٨٦	٨ / ٨
هل ملك المضارب للربح بعد ظهوره ملك مستقر؟	ص ٢٨٦	٨ / ٨
حكم تقسيم ما ظهر من ربح بين الطرفين تحت الحساب بحيث يراجع عند التنضيف.	ص ٢٨٦	٨ / ٨
التنضيف الحقيقي والتنضيف الحكمي.	ص ٢٨٦	٨ / ٨ (مكرر)
كيفية قياس الذم المدينة.	ص ٢٨٦	٨ / ٨
لا تؤخذ في قياس الذم المدينة القيمة الزمنية للدين (سعر الفائدة).	ص ٢٨٦	٨ / ٨
لا يؤخذ بمبدأ الحسم على أساس القيمة الحالية أي ما يقابل تخفيض مبلغ الدين لتعجيل سداده.	ص ٢٨٦	٨ / ٨
حكم خلط المضارب مال المضاربة بهاله.	ص ٢٨٦	٩ / ٨
أثر خلط المضارب ماله بهال المضاربة على الربح.	ص ٢٨٦	٩ / ٨
صلاحيات المضارب وتصرفاته.	ص ٢٨٦	(٩)
ما يجب على المضارب تجاه الهدف من دفع المال إليه.	ص ٢٨٦	(٩)

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٩	ص ٢٨٦	إذا انعقدت المضاربة مطلقة فما الذي يجوز للمضارب أن يقوم به من أعمال الاستثمار.
٢ / ١ / ٩	ص ٢٨٦	حكم توكيل المضارب لغيره في مباشرة بعض أعمال المضاربة.
٤ / ١ / ٩	ص ٢٨٧	حكم إيداع المضارب مال المضاربة لدى أمين.
١ / ٦ / ١ / ٩	ص ٢٨٧	حكم ضم مال المضاربة إلى شركة أو إنشاء شركة به.
١ / ٦ / ١ / ٩	ص ٢٨٧	حكم ضم المضارب مال المضاربة بهال نفسه وإنشاء شركة بالمالين.
١ / ٦ / ١ / ٩	ص ٢٨٧	خلط ودائع الاستثمار المطلقة بأموال المؤسسات من قبيل خلط المضارب مال المضاربة بشركة.
٢ / ٦ / ١ / ٩	ص ٢٨٧	حكم أخذ المضارب مال طرف ثالث بقصد المضاربة به.
٢ / ٩	ص ٢٨٧	حكم تقييد رب المال تصرفات المضارب.
٢ / ٩	ص ٢٨٧	حكم تقييد رب المال تصرفات المضارب بزمان أو مكان معين.
٢ / ٩	ص ٢٨٧	حكم تقييد رب المال تصرفات المضارب بالاستثمار في قطاع معين.
٢ / ٩	ص ٢٨٧	حكم تقييد رب المال تصرفات المضارب بسلمة أو مجموعة من السلع لا يتعدها وشرط ذلك.
٣ / ٩	ص ٢٨٧	هل يحق لرب المال أن يشترط أن يعمل مع المضارب بحيث تكون يده معه في البيع والشراء؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يحق لرب المال أن يشترط على المضارب أن يراجعه في كل شيء فلا يقضي في أي أمر بدون مشورته؟	ص ٢٨٧	٣ / ٩
حكم اشتراط رب المال شروطاً تسلب تصرف المضارب على مال المضاربة.	ص ٢٨٧	٣ / ٩
حكم اشتراط رب المال أن يخلط المضارب مال المضاربة بهاله.	ص ٢٨٧	٣ / ٩
يتولى المضارب بنفسه كل الأعمال التي يتولاها المستثمرون مثلها بحسب العرف.	ص ٢٨٧	٤ / ٩
هل يستحق المضارب أجره على الأعمال التي يتولى المستثمرون مثلها عرفاً؟	ص ٢٨٧	٤ / ٩
إذا استأجر المضارب من يقوم بأعمال هي من أعماله حقيقة فمن يلزمه دفع الأجرة لذلك؟	ص ٢٨٧	٤ / ٩
حكم استئجار المضارب من يقوم بأعمال غير الأعمال التي يلزمه القيام بها في عرف عقد المضاربة.	ص ٢٨٧	٤ / ٩
بيع المضارب بأقل من ثمن المثل أو شراؤه بأكثر من ثمن المثل.	ص ٢٨٧	٥ / ٩
هل للمضارب أن يبيع بأقل من ثمن المثل أو أن يشتري بأكثر من ثمن المثل لمصلحة ظاهرة يراها؟	ص ٢٨٧	٥ / ٩
حكم إقراض المضارب من مال المضاربة.	ص ٢٨٧	٦ / ٩
حكم تصدق المضارب من مال المضاربة.	ص ٢٨٧	٦ / ٩
حكم هبة المضارب من مال المضاربة.	ص ٢٨٧	٦ / ٩

المسألة	الصفحة	الفقرة
نفقة سفر المضارب لمصلحة المضاربة.	ص ٢٨٨	٧/٩
نفقة سفر المضارب لمصلحته الشخصية.	ص ٢٨٨	٧/٩
◆ انتهاء عقد المضاربة.	ص ٢٨٨	(١٠)
الأحوال التي ينتهي بها عقد المضاربة.	ص ٢٨٨	١/١٠
أثر تلف المال أو هلاكه في عقد المضاربة.	ص ٢٨٨	٤/١/١٠
أثر موت المضارب على شركة المضاربة.	ص ٢٨٨	٥/١/١٠
الأثر المترتب على الحكم بانتهاء المضاربة.	ص ٢٨٨	٢/١٠

الاعتمادات المستندية

المسألة	الصفحة	الفقرة
التعريف بالاعتماد المستندي وأنواعه وخصائصه.	ص ٣٠٣	(٢)
تعريف الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٣	١ / ٢
أطراف الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٣	١ / ٢
مراحل الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٣	٢ / ٢
مرحلة عقد البيع الموثق بالاعتماد.	ص ٣٠٣	١ / ٢ / ٢
مرحلة طلب فتح الاعتماد.	ص ٣٠٣	٢ / ٢ / ٢
مرحلة إصدار الاعتماد وتبليغه.	ص ٣٠٣	٣ / ٢ / ٢
الإجراء الذي يجريه المصرف بعد إصدار الاعتماد.	ص ٣٠٣	٣ / ٢ / ٢
مرحلة تنفيذ الاعتماد.	ص ٣٠٣	٤ / ٢ / ٢
التغطية بين المراسلين.	ص ٣٠٤	٤ / ٢ / ٢
أنواع الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٤	٣ / ٢
أقسام الاعتماد المستندي من حيث قوة التعهد.	ص ٣٠٤	١ / ٣ / ٢
الاعتماد القابل للنقض.	ص ٣٠٤	١ / ١ / ٣ / ٢
الاعتماد غير القابل للنقض.	ص ٣٠٤	٢ / ١ / ٣ / ٢
التقسيمات الأخرى للاعتماد المستندي.	ص ٣٠٤	٢ / ٣ / ٢
الاعتماد القابل للتحويل.	ص ٣٠٤	١ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد الظهير.	ص ٣٠٤	٢ / ٢ / ٣ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
الاعتماد الدائري أو المتجدد.	ص ٣٠٤	٢ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد ذو الشرط الأحمر أو اعتماد الدفعة المقدمة.	ص ٣٠٤	٤ / ٢ / ٣ / ٢
اعتماد الاستيراد واعتماد التصدير.	ص ٣٠٤	٥ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد المحلي والاعتماد الخارجي.	ص ٣٠٥	٦ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد المعزز والاعتماد غير المعزز.	ص ٣٠٥	٧ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد الذي يسمح بالشحن الجزئي والاعتماد الذي لا يسمح بذلك.	ص ٣٠٥	٨ / ٢ / ٣ / ٢
اعتماد الدفع الفوري واعتماد الدفع الآجل.	ص ٣٠٥	٨ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد الجماعي (اعتماد المشاركة).	ص ٣٠٥	٩ / ٢ / ٣ / ٢
الاعتماد المعد للاستخدام (اعتماد الضمان).	ص ٣٠٥	١١ / ٢ / ٣ / ٢
خصائص الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٥	٤ / ٢
محل النظر في الاعتماد المستندي في المستندات دون النظر في البضاعة.	ص ٣٠٥	١ / ٤ / ٢
جوهر الاعتماد المستندي تنفيذ المصرف الالتزام متى استكمل المتطلبات.	ص ٣٠٥	١ / ٤ / ٢
هل يعد فتح الاعتماد من جانب المشتري وفاء نهائياً؟	ص ٣٠٥	٢ / ٤ / ٢
متى تبرأ ذمة المشتري (الآمر) في الاعتماد المستندي؟	ص ٣٠٥	٢ / ٤ / ٢
هل يحق للبائع (المستفيد) مطالبة المشتري مع وجود الاعتماد المستندي القائم؟	ص ٣٠٥	٢ / ٤ / ٢
هل يترتب على انقضاء مدة الاعتماد انفساخ العقد؟	ص ٣٠٥	٢ / ٤ / ٢
متى يكون المصرف ملزماً بدفع قيمة الاعتماد؟	ص ٣٠٥	٣ / ٤ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
الحالات المستثناة من وجوب الدفع على المصرف.	ص ٣٠٥	٣ / ٤ / ٢
تفسير المسؤوليات والالتزامات على أطراف الاعتماد.	ص ٣٠٥	٤ / ٤ / ٢
الحكم الشرعي للاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	(٣)
مشروعية التعامل بالاعتماد المستندي.	ص ٣٠٦	(٣)
ينطوي الاعتماد المستندي على أمرين: الكفالة، والوكالة.	ص ٣٠٦	١ / ١ / ٣
حكم إصدار الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم المشاركة في إصدار الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم التوسط في إصدار الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم تبليغ الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم تعديل الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم تنفيذ الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
حكم إصدار الاعتمادات المستندية لبضاعة محرمة أو عقد محرّم أو باطل أو فاسد أو المساهمة في أي خدمة تخصه.	ص ٣٠٦	٢ / ١ / ٣
ما يشترط لشرعية موضوع الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٦	٣ / ١ / ٣
متى يلزم المؤسسة تنفيذ الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٧	٤ / ١ / ٣
ما هي الحالات المستثناة التي يجوز للمؤسسة فيها ألا تنفذ الاعتماد.	ص ٣٠٧	٤ / ١ / ٣ (مكرر)
العقد السابق على فتح الاعتماد.	ص ٣٠٧	٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط البائع على المشتري في عقد البيع أن يتم دفع الثمن عن طريق اعتماد مستندي.	ص ٣٠٧	١ / ٢ / ٣
حكم توثيق البيوع الدولية بالاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٧	٢ / ٢ / ٣
حكم تقييد عقد البيع بأن تفسيره خاضع للمصطلحات التجارية أو لاتفاقيات بشأن البيع الدولي ونحو ذلك.	ص ٣٠٧	٣ / ٢ / ٣
العمولات والمصرفات في الاعتماد المستندي.	ص ٣	٣ / ٣
حكم أخذ المؤسسة قيمة التكاليف الفعلية على الاعتمادات المستندية.	ص ٣٠٧	١ / ٣ / ٣
حكم أخذ المؤسسة أجره على القيام بالخدمات المطلوبة في الاعتماد المستندي.	ص ٣٠٧	١ / ٣ / ٣
حكم أخذ أجره على القيام بتعديل زيادة مدة الاعتماد.	ص ٣٠٧	١ / ٣ / ٣
هل يجوز للمؤسسة أن تعتبر جانب الضمان عند تقدير الأجره الفعلية لخدمات الاعتمادات المستندية؟	ص ٣٠٧	١ / ١ / ٣ / ٣
حكم أخذ المؤسسة زيادة على المصرفات الفعلية للاعتماد المستندي عند تعزيزها لاعتماد مصرف آخر.	ص ٣٠٧	١ / ١ / ٣ / ٣
تكييف أخذ الزيادة على الأجره الفعلية لتعزيز الاعتماد.	ص ٣٠٧	١ / ١ / ٣ / ٣
إذا ترتب على أخذ مصرفات وعمولات إصدار الاعتماد المستندي فائدة ربوية أو ذريعة لها فهل يجوز إصدارها؟	ص ٣٠٨	٢ / ١ / ٣ / ٣
لا يجوز أن يتخذ اجتماع العقود في الاعتماد المستندي ذريعة إلى ما هو محرم شرعاً كأخذ عائد على الضمان أو القرض.	ص ٣٠٨	٣ / ١ / ٣ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٣ / ٣	ص ٣٠٨	هل تشمل الأحكام السابقة ما لو كانت المؤسسة وسيطة؟
٣ / ٣ / ٣	ص ٣٠٨	يطبق على خطابات الضمان المصاحبة للاعتماد المستندي من حيث أخذ الأجر ما ورد في المعيار (٥) بشأن الضمانات في حكم الأجر على خطاب الضمان.
٤ / ٣	ص ٣٠٨	الضمانات في الاعتماد المستندي.
١ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	حكم توثيق المؤسسة للالتزامات بالاعتماد المستندي.
١ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	ما يجوز أن يكون غطاء للاعتماد المستندي.
١ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	حكم كون غطاء الاعتماد المستندي اعتماداً مستندياً قابلاً للتحويل أو اعتماد تظهير.
٢ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	حكم قبول المؤسسة ضماناً من السندات الربوية أو أسهم الشركات ذات الأنشطة المحرمة أو الفوائد الربوية، وحكم تقديم شيء منها ضماناً للالتزاماتها.
٢ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	حكم توسط المؤسسة في اعتماد مستندي يكون ضمانه شيئاً من المحرمات السابقة.
٣ / ٤ / ٣	ص ٣٠٨	حكم اتفاق المؤسسة والأمر على استثمار مبلغ الغطاء النقدي.
٥ / ٣	ص ٣٠٩	المراوحة في الاعتمادات المستندية.
٥ / ٣	ص ٣٠٩	ما يجب مراعاته عند رغبة العميل أن يشتري من المؤسسة بضاعة مستوردة باعتماد مستندي.
٦ / ٣	ص ٣٠٩	مشاركة المؤسسة للعميل في البضاعة المستوردة بالاعتمادات المستندية.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٦ / ٣	ص ٣٠٩	حكم مشاركة المؤسسة للعميل فيما اشتراه لنفسه.
٧ / ٣	ص ٣٠٩	أحكام عامة.
١ / ٧ / ٣	ص ٣٠٩	حكم النص في الاعتماد على أنه خاضع لأصول أو أعراف موحدة للاعتمادات المستندية وما يشترط لذلك.
٢ / ٧ / ٣	ص ٣٠٩	حكم قيام المؤسسة بخصم كمبيالات اعتمادات القبول أي شراؤها نقداً بأقل من قيمتها.
٣ / ٧ / ٣	ص ٣١٠	حكم قيام المؤسسة بتداول المستندات مؤجلة الدفع أو اعتمادات القبول بشرائها نقداً بأقل من قيمتها الاسمية.
٤ / ٧ / ٣	ص ٣١٠	حكم تداول المؤسسة لمستندات الاطلاع أو الكمبيالات المستحقة الدفع بأقل من قيمتها.
٥ / ٧ / ٣	ص ٣١٠	لا يجوز للمؤسسة - كلما أمكن - أن تتيح الكمبيالات التي أضافت عليها تعهداً بالدفع لعملائها المدينين بها بغرض حسمها لدى بنوك أخرى تقبل ذلك.
٦ / ٧ / ٣	ص ٣١٠	يجب على المؤسسات أن تبني تعاملاتها على أساس تجنب دفع الفوائد وكل ما هو ممنوع شرعاً.

الجعالة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٣٢٧	◆ تعريف الجعالة.
(٣)	ص ٣٢٧	◆ مشروعية الجعالة.
(٤)	ص ٣٢٧	◆ الصفة الشرعية للجعالة.
١ / ٤	ص ٣٢٧	حكم الجعالة من جهة اللزوم والجواز.
١ / ٤	ص ٣٢٧	أحوال يلزم فيها عقد الجعالة.
١ / ٤	ص ٣٢٧	حكم تعهد العامل في الجعالة بعدم الفسخ لمدة معينة.
٢ / ٤	ص ٣٢٧	يد العامل في الجعالة على أموال الجاعل.
٢ / ٤	ص ٣٢٧	ضمان العامل في الجعالة.
(٥)	ص ٣٢٧	◆ أركان الجعالة وشروطها.
١ / ٥	ص ٣٢٨	العاقدان (الجاعل والعامل).
١ / ٥	ص ٣٢٨	ما يشترط في العاقدين في عقد الجعالة.
١ / ٥	ص ٣٢٨	هل يشترط تعيين العامل في عقد الجعالة؟
١ / ٥	ص ٣٢٨	حكم توجيه الإيجاب للجمهور في عقد الجعالة.
١ / ٥	ص ٣٢٨	حكم استعانة العامل في الجعالة بغيره.
١ / ٥	ص ٣٢٨	إذا عين الجاعل عاملاً معيناً فهل للعامل أن يستعمل أحداً مكانه؟
٢ / ٥	ص ٣٢٨	الصيغة التي ينقذ بها عقد الجعالة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يشترط للجمالة قبول؟	ص ٣٢٨	٢ / ٥
محل العقد في عقد الجمالة.	ص ٣٢٨	٣ / ٥
أمثلة على الأعمال محل الجمالة (العمل المحقق للنتيجة).	ص ٣٢٨	١ / ٣ / ٥
من أمثلة الجمالة: تقديم التقارير والدراسات عن معلومات مؤثرة أو إنجاز أعمال تحقق نتائج لا يتحدد مقدار العمل فيها.	ص ٣٢٨	١ / ٣ / ٥ (ب)
الجعل.	ص ٣٢٩	٢ / ٣ / ٥
حكم اشتراط إنجاز العمل محل الجمالة خلال زمن محدد.	ص ٣٢٨	٢ / ١ / ٣ / ٥
إذا انتهت المدة في الجمالة المحددة بمدة قبل أن ينجز العامل العمل فهل يستحق من الجعل شيئاً؟	ص ٣٢٨	٢ / ١ / ٣ / ٥
إذا انتهت المدة وقد أنجز العامل ما ينتفع به الجاعل فله أجرة المثل.	ص ٣٢٨	٣ / ١ / ٣ / ٥
إذا أوشك العامل على تحقيق النتيجة التي من أجلها أبرم العقد وانتهت المدة مُدِّد العقد تلقائياً.	ص ٣٢٨	٢ / ١ / ٣ / ٥
حكم الجمالة مع جهالة العمل.	ص ٣٢٨	٤ / ١ / ٣ / ٥
يشترط أن يكون في العمل نوع جهد.	ص ٣٢٨	٥ / ١ / ٣ / ٥
حكم كون العمل محل الجمالة واجباً على العامل.	ص ٣٢٨	٦ / ١ / ٣ / ٥
يشترط في الجعل أن يكون معلوماً متقوماً شرعاً مقدوراً على تسليمه.	ص ٣٢٩	١ / ٢ / ٣ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا فسدت الجعالة بسبب الجهالة بالجعل فما الذي يثبت للعامل؟	ص ٣٢٩	١ / ٢ / ٣ / ٥
حكم كون الجعل جزءاً من محل الجعالة.	ص ٣٢٩	٢ / ٢ / ٣ / ٥
حكم كون الجعل انتفاعاً لمدة معينة في المشروع المتعاقد عليه.	ص ٣٢٩	٢ / ٢ / ٣ / ٥
الأصل في الجعل ألا يستحق إلا بعد إنجاز العمل وتسليمه للجاعل.	ص ٣٢٩	٣ / ٢ / ٣ / ٥
إذا تبين أن ما قام العامل بالعمل فيه مملوك لغير الجاعل وقضي له به فماذا يستحق العامل؟	ص ٣٢٩	٣ / ٢ / ٣ / ٥ (أ)
إذا حدث عند قيام العامل بالعمل حادث أدى إلى نقصان قيمته دون تعد أو تقصير من العامل فللعامل جعله كاملاً.	ص ٣٢٩	٣ / ٢ / ٣ / ٥
حكم اشتراط تقديم الجعل أو جزء منه عند العقد أو بعده قبل إنجاز جميع العمل.	ص ٣٢٩	٤ / ٢ / ٣ / ٥
إذا قبض العامل الجعل مقدماً فهل يكون مستحقاً له؟	ص ٣٢٩	٤ / ٢ / ٣ / ٥
الحال التي يملك بها الجاعل استرداد الجعل إذا سلمه مقدماً.	ص ٣٢٩	٤ / ٢ / ٣ / ٥
فسخ الجعالة.	ص ٣٢٩	(٦)
لا شيء للعامل إذا فسخ العقد قبل الشروع في العمل سواء أكان الفسخ منه أم من الجاعل.	ص ٣٢٩	١ / ٦
يكون للعامل أجره المثل إذا منع الجاعل العامل من العمل.	ص ٣٢٩	٢ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
لا شيء للعامل إذا فسخ العامل العقد بعد شروع في العمل.	ص ٣٢٩	٣ / ٦
حكم اتفاق العامل والجاعل على فسخ العقد بعد شروع العامل في العمل على أن يكون للعامل مبلغ معين.	ص ٣٢٩	٣ / ٦
ما يستحقه العامل إذا انفسخ العقد بسبب لا يرجع إلى العامل بعد شروع في العمل.	ص ٣٢٩	٤ / ٦
ما تتميز به الجعالة عن الأجرة.	ص ٣٢٩ - ٣٣٠	(٧)
تطبيقات الجعالة.	ص ٣٣٠	(٨)
التنقيب على المعادن أو استخراج المياه إذا كان الجعل مشروطاً بالوصول إلى المعدن أو الماء دون نظر إلى مقدار العمل أو زمنه.	ص ٣٣٠	١ / ٨
تحصيل الديون بأن يشترط العامل استحقاق جزء من المبلغ المحصل أو مبلغاً غيره مقطوعاً.	ص ٣٣٠	٢ / ٨
حكم اتفاق الجاعل مع العامل على أن يتوسط له في أعمال مشروعة ليحصل على تسهيلات مالية مقابل جعل معين.	ص ٣٣٠	١ / ٣ / ٨
حكم اتفاق الجاعل مع العامل على استحقاق العامل لمبلغ معين إن رتب تمويلًا مجتمعاً.	ص ٣٣٠	١ / ٣ / ٨
يجوز أن يكون محل الجعالة الحصول على تسهيلات مثل المداينة بالمرابحة المؤجلة للثمن بشرط ألا يؤدي ذلك إلى الربا أو الإقراض بفائدة ونحو ذلك.	ص ٣٣٠	٢ / ٣ / ٨
صورة الجعالة في عقد السمسة.	ص ٣٣١	٤ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٨	ص ٣٣١	صورة الجعالة في تحقيق الاكتشافات والاختراعات والتصاميم.
(٩)	ص ٣٣١	صفة المؤسسات في الجعالة.
١ / ٩	ص ٣٣١	حكم اتخاذ المؤسسة صفة العامل في عقد الجعالة.
١ / ٩	ص ٣٣١	الجعالة الموازية.
١ / ٩	ص ٣٣١	شرط جواز الجعالة الموازية.
٢ / ٩	ص ٣٣١	مما يشترط في جواز الجعالة الموازية عدم الربط بين الجعالتين.
٢ / ٩	ص ٣٣١	حكم كون المؤسسة جاعلة في عقد جعالة لمن يقدم لها أعمالاً.
٢ / ٩	ص ٣٣١	حكم كون المؤسسة جاعلة في عقد يكون المستفيد فيه من العمل غير المؤسسة.

الأوراق التجارية

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٣٤٣	تعريف الأوراق التجارية.
١ / ٢	ص ٣٤٣	تعريف الكمبيالة.
٢ / ٢	ص ٣٤٣	تعريف السند لأمر.
٣ / ٢	ص ٣٤٣	تعريف الشيك.
(٣)	ص ٣٤٣	حكم التعامل بالأوراق التجارية.
١ / ٣	ص ٣٤٣	حكم التعامل بالأوراق التجارية التي لم يترتب على استعمالها مخالفات شرعية.
٢ / ٣	ص ٣٤٣	حكم التعامل بالكمبيالة والسند لأمر فيما يشترط فيه القبض.
٣ / ٣	ص ٣٤٤	الأحوال التي يجوز فيها استعمال الشيك والأحوال التي لا يجوز فيها.
٢ / ٣ / ٣	ص ٣٤٤	الشيك الذي ليس لصاحبه رصيد في المصرف بأن يسحب على المكشوف يعد قرضاً شرعاً، فيشترط لجوازه ألا يفضي إلى الربا.
	ص ٣٥٥	تعريف الشيك المسطر.
٣ / ٣ / ٣	ص ٣٤٤	هل يلزم المصرف المسحوب عليه أن يفي بشرطه؟
	ص ٣٥٦	تعريف الشيك المقيد في الحساب.
٤ / ٣ / ٣	ص ٣٤٤	حكم الوفاء بشروط الشيك المقيد في الحساب.

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الشيكات السياحية.	ص ٣٥٦	
حكم التعامل بالشيكات السياحية.	ص ٣٤٤	٥ / ٣ / ٣
تعريف التظهير.	ص ٣٥٦	
أثر التظهير.	ص ٣٤٤	(٤)
تكييف تحصيل الأوراق التجارية.	ص ٣٤٤	(٥)
العمل إذا لم يوجد اتفاق بين المؤسسة والمستفيد في تقدير الأجرة المستحقة.	ص ٣٤٤	(٥)
حسم (خصم) الأوراق التجارية.	ص ٣٤٤	(٦)
تعريف حسم (خصم) الأوراق التجارية.	ص ٣٥٦	
حكم حسم (خصم) الأوراق التجارية.	ص ٣٤٤	١ / ٦
حكم الوفاء بأقل من قيمة الورقة التجارية للمستفيد الأول (الدائن) قبل حلول أجلها.	ص ٣٤٤	١ / ٦
حكم بيع الورقة التجارية المؤجلة بمثل ثمنها مع التأجيل.	ص ٣٤٤	٢ / ٦
حكم بيع الورقة التجارية المؤجلة بأكثر من ثمنها مع التأجيل.	ص ٣٤٤	٢ / ٦
حكم جعل الورقة التجارية المؤجلة ثمناً لسلعة معينة أو منفعة معينة.	ص ٣٤٤	٣ / ٦
حكم شراء سلعة إلى أجل بقدر أجل الورقة التجارية وبعد أن يثبت الدين في ذمته يحيل حامل الورقة دائنه على المدين له بتلك الورقة.	ص ٣٤٥	٤ / ٦
قبض الأوراق التجارية.	ص ٣٤٥	(٧)

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يعتبر تسلم الشيك الحال الدفع المصدق قبضاً حكماً لمحتواه؟	ص ٣٤٥	١ / ٧
حكم التعامل بالشيك المصدق فيما يشترط فيه القبض.	ص ٣٤٥	١ / ٧
حال الشيك الحال الدفع غير المصدق (غير المصرفي).	ص ٣٤٥	٢ / ٧
هل يجوز التعامل بالشيك غير المصدق فيما يشترط فيه التقابض؟	ص ٣٤٥	٢ / ٧
حكم التعامل بشيكات التحويلات المصرفية إذا كان المبلغ المراد تحويله من جنس النقد المدفوع.	ص ٣٤٥	٣ / ٧
ما العمل إذا كانت شيكات التحويلات المصرفية من غير جنس النقد المدفوع؟	ص ٣٤٥	٣ / ٧
(صورة يجتمع فيها الصرف والحوالة).	ص ٣٤٥	٣ / ٧
قبول الوفاء بقيمة الورقة التجارية.	ص ٣٤٥	(٨)
تعريف قبول الوفاء.	ص ٢٥٦	
تكييف قبول الوفاء بقيمة الورقة التجارية.	ص ٣٤٥	١ / ٨
هل يجب الوفاء بالالتزام بالتعهد الذي يتعهد المسحوب عليه؟	ص ٢٤٥	١ / ٨
الموقعون على الورقة التجارية (الساحب، والمظهر والكفيل) ملتزمون بالتضامن بوفاء قيمتها لحاملها بحسب شروط التضامن.	ص ٣٤٥	٢ / ٨
شرط مطالبة المظهر والكفيل بقيمة الورقة التجارية.	ص ٢٤٥	٢ / ٨
الضمانات العينية التي يجوز أن يشترطها حامل الورقة التجارية.	ص ٣٤٥	٣ / ٨
تكييف الضمانات التي تقدم لحامل الورقة التجارية.	ص ٣٤٥	٣ / ٨

صكوك الاستثمار

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف صكوك الاستثمار.	ص ٣٦٣	(٢)
أنواع صكوك الاستثمار.	ص ٣٦٣	(٣)
صكوك ملكية الموجودات المؤجرة.	ص ٣٦٣	١ / ٣
أنواع صكوك ملكية المنافع.	ص ٣٦٣	٢ / ٣
صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة.	ص ٣٦٣	١ / ٢ / ٣
صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة.	ص ٣٦٤	٢ / ٢ / ٣
صكوك ملكية الخدمات من طرف معين.	ص ٣٦٤	٣ / ٢ / ٣
صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة.	ص ٣٦٤	٤ / ٢ / ٣
صكوك السلم.	ص ٣٦٤	٣ / ٣
صكوك الاستصناع.	ص ٣٦٤	٤ / ٣
صكوك المرابحة.	ص ٣٦٤	٥ / ٣
صكوك المشاركة.	ص ٣٦٥	٦ / ٣
صكوك الشركة.	ص ٣٦٥	١ / ٦ / ٣
صكوك المضاربة.	ص ٣٦٥	٢ / ٦ / ٣
صكوك الوكالة بالاستثمار.	ص ٣٦٥	٣ / ٦ / ٣
صكوك المزارعة.	ص ٣٦٥	٧ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨ / ٣	ص ٣٦٥	صكوك المساقاة.
٩ / ٣	ص ٣٦٥	صكوك المغارسة.
(٤)	ص ٣٦٦	خصائص صكوك الاستثمار.
١ / ٤	ص ٣٦٦	صكوك الاستثمار تصدر باسم مالكةا أو حاملها.
١ / ٤	ص ٣٦٦	صكوك الاستثمار تصدر بفئات متساوية القيمة لإثبات حق مالكةا فيما تمثله من حقوق والتزامات مالية.
٢ / ٤	ص ٣٦٦	صكوك الاستثمار تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود.
٢ / ٤	ص ٣٦٦	الغرض من إصدار هذه الصكوك الاستثمار.
٣ / ٤	ص ٣٦٦	تصدر صكوك الاستثمار على أساس عقد شرعي بضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.
٤ / ٤	ص ٣٦٦	يخضع تداول صكوك الاستثمار لشروط تداول ما تمثله.
٥ / ٤	ص ٣٦٦	يشارك ملاك الصكوك في غنمها حسب الاتفاق ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكون بموجب هذه الصكوك.
(٥)	ص ٣٦٦	الأحكام والضوابط الشرعية.
١ / ٥	ص ٣٦٦	إصدار الصكوك الاستثمارية.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	حكم إصدار صكوك استثمار لاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية.
٢ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	حكم تصكيك الموجودات من الأعيان والمنافع والخدمات بتقسيمها إلى حصص متساوية وإصدار صكوك بقيمتها.
٢ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	حكم تصكيك الديون في الذمم لغرض تداولها.
٣ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	ماذا يترتب على عقد إصدار صكوك الاستثمار؟
٣ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	متى تسري آثار العقد الذي يصدر الصك على أساسه؟
٤ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	أطراف عقد إصدار صكوك الاستثمار.
٥ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	كيف تتحدد العلاقة بين طرفي عقد إصدار صكوك الاستثمار.
١ / ٥ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	تكييف مُصدر صكوك ملكية الموجودات المؤجرة ومشتريها وحصيلة الاكتتاب فيها.
١ / ٥ / ١ / ٥	ص ٣٦٦	ماذا يملك ملاك صكوك الاستثمار لملكية الموجودات المؤجرة.
٢ / ٥ / ١ / ٥ (أ)	ص ٣٦٧	تكييف مُصدر صكوك منافع الأعيان الموجودة وصفة المكتتبين فيها وحصيلة الاكتتاب.
٢ / ٥ / ١ / ٥ (أ)	ص ٣٦٧	ماذا يملك ملاك صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة.
٢ / ٥ / ١ / ٥ (ب)	ص ٣٦٧	تكييف مُصدر صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتتاب.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢/٥/١/٥ (ج)	ص ٣٦٧	تكييف مُصدر ملكية الخدمات والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٢/٥/١/٥ (ج)	ص ٣٦٧	ما يستحقه حملة صكوك بإعادة بيع المنافع.
٣/٥/١/٥	ص ٣٦٧	تكييف مُصدر صكوك السلم والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٣/٥/١/٥	ص ٣٦٧	على ماذا يقع ملك حملة الصكوك في صكوك السلم؟ وماذا يستحقون.
٤/٥/١/٥	ص ٣٦٧	تكييف مُصدر صكوك الاستصناع والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٤/٥/١/٥	ص ٣٦٧	على ماذا يقع ملك حملة صكوك الاستصناع؟ وماذا يستحقون؟
٥/٥/١/٥	ص ٣٦٨	تكييف مُصدر صكوك المرابحة، والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٥/٥/١/٥	ص ٣٦٨	ماذا يملك حملة الصكوك بموجب هذه الصكوك وماذا يستحقون.
٦/٥/١/٥	ص ٣٦٨	تكييف مُصدر صكوك المشاركة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٦/٥/١/٥	ص ٣٦٨	على ماذا يقع ملك حملة صكوك المشاركة وماذا يستحقون.
٧/٥/١/٥	ص ٣٦٨	تكييف مُصدر صكوك المضاربة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٧/٥/١/٥	ص ٣٦٨	على ماذا يقع ملك حملة صكوك المضاربة.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨/٥/١/٥	ص ٣٦٨	تكييف مُصدر صكوك الوكالة بالاستثمار والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٨/٥/١/٥	ص ٣٦٨	ما يملكه حملة صكوك الوكالة بالاستثمار وماذا يستحقون.
٩/٥/١/٥	ص ٣٦٨	تكييف مُصدر صكوك المزارعة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
٩/٥/١/٥ (ب)	ص ٣٦٨	ما يملكه حملة صكوك المزارعة وماذا يستحقون.
١٠/٥/١/٥	ص ٣٦٩	تكييف مُصدر صكوك المساقاة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
١٠/٥/١/٥ (ب)	ص ٣٦٩	على ماذا يقع ملك حملة صكوك المساقاة وماذا يستحقون.
١١/٥/١/٥	ص ٣٦٩	تكييف مُصدر صكوك المغارسة والمكتتبون فيها وحصيلة الاكتاب.
١١/٥/١/٥ (ب)	ص ٣٦٩	ما يملكه حملة صكوك المغارسة.
٦/١/٥	ص ٣٦٩	تنظم عقود إصدار الصكوك بموجب ما انفق عليه طرفاها وتترتب آثارها بمجرد انعقاد العقد.
٧/١/٥	ص ٣٦٩	ما تمثله نشرة إصدار الصكوك.
٧/١/٥	ص ٣٦٩	تكييف الاكتاب وهل هو إيجاب أو قبول؟
١/٨/١/٥	ص ٣٧٠	ما ينبغي أن يراعى في نشرة إصدار الصكوك.
٧/٨/١/٥	ص ٣٧٠	حكم تضمن نشرة الإصدار على نص يضمن به مصدر الصك لملكه قيمة الصك الاسمية.
٧/٨/١/٥	ص ٣٧٠	حكم تبرع طرف ثالث مستقل بالضمان.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٩ / ١ / ٥	ص ٣٧١	حكم تعهد مؤسسة بشراء ما لم يكتب فيه من الصكوك.
٩ / ١ / ٥	ص ٣٧١	تكييف الالتزام الذي تعهدت به المؤسسة بشراء الصكوك.
١٠ / ١ / ٥	ص ٣٧١	حكم تقاضي متعهد الاكتتاب عمولات مقابل التعهد بالاكتتاب.
١٠ / ١ / ٥	ص ٣٧١	تحديد مدة صكوك الاستثمار.
١٠ / ١ / ٥	ص ٣٧١	حكم ترك صكوك الاستثمار دون تحديد أجل.
١١ / ١ / ٥	ص ٣٧١	حكم نص مصدر الصكوك أو حملتها على طريقة للتحوط من المخاطر.
٢ / ٥	ص ٣٧١	تداول الصكوك واستردادها.
١ / ٢ / ٥	ص ٣٧١	حكم تداول الصكوك واستردادها.
١ / ٢ / ٥	ص ٣٧١	حكم تداول الصكوك قبل البدء بالنشاط.
٢ / ٢ / ٥	ص ٣٧١	حكم تعهد مصدر الصك بشراء ما يعرض عليه من هذه الصكوك.
٢ / ٢ / ٥	ص ٣٧١	حكم اشتراط مصدر الصك بشراء الصكوك التي تعرض عليه بقيمتها الاسمية.
٣ / ٢ / ٥	ص ٣٧١	وسائل تداول الصكوك.
٤ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم تداول صكوك ملكية الموجودات المؤجرة أو الموعود باستئجارها.
٥ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم استرداد صكوك ملكية الموجودات المؤجرة من مصدرها قبل إعادة إجارة تلك الأعيان.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٦ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم تداول صكوك ملكية منافع الأعيان المعينة قبل إعادة إجازة تلك الأعيان.
٩ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	يخضع التداول إذا كان ما يمثله الصك مبلغاً في ذمة المستأجر الثاني - مثلاً - فيخضع حينئذ لضوابط التصرف في الديون.
١٠ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفى من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف الذي تستوفى منه الخدمة.
١١ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم إجراء إجازة موازية على عين بنفس مواصفات المنفعة لحملة الصكوك في الصور المشروعة.
١١ / ٢ / ٥	ص ٣٧٢	حكم إجراء عقود خدمة موازية بشرط عدم الربط بين عقدي الإجازة.
١٢ / ٢ / ٥	ص ٣٧٣	حكم بيع المشتري الثاني لمنافع الأعيان (الموجودات) المعينة بعد أن يبيعها أيضاً وصدرك صكوكاً بذلك.
١٣ / ٢ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول أو استرداد صكوك الاستصناع إذا تحولت إلى نقود أو أعيان مملوك لحملة الصكوك.
١٤ / ٢ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول صكوك السلم.
١٥ / ٢ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول صكوك المربحة.
١٦ / ١ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول صكوك المشاركة وصكوك المضاربة وصكوك الوكالة بالاستثمار بعد قفل باب المرافعة.
١٧ / ١ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول صكوك المزارعة والمساقاة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط.
١٨ / ٢ / ٥	ص ٣٧٣	حكم تداول صكوك المغارسة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط.

القبض

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف القبض.	ص ٣٨٥	(٢)
ما يتحقق به القبض.	ص ٣٨٥	(٣)
المردُّ في تحديد كيفية قبض الأشياء إلى العرف.	ص ٣٨٥	١ / ٣
سبب اختلاف ما يتحقق به قبض الأشياء راجع إلى اختلاف الأشياء واختلاف أعراف الناس.	ص ٣٨٥	١ / ٣
بمَ يكون القبض الحقيقي للعقار.	ص ٣٨٥	٢ / ٣
ما يتحقق به القبض الحقيقي في المنقول.	ص ٣٨٥	٣ / ٣
ما يحصل به القبض الحكمي في المنقول المعين.	ص ٣٨٥	٣ / ٣
ما يحصل به القبض الحكمي في المنقول الموصوف في الذمة.	ص ٣٨٥	٣ / ٣
هل يختلف في القبض الحكمي ما يكون تناوله باليد عادة؟	ص ٣٨٥	٣ / ٣
هل يمكن أن يتحقق القبض الحكمي فيما يشترط فيه التوفية؟	ص ٣٨٥	٣ / ٣
تكييف تسجيل رهن العقار والمنقول المتحرك.	ص ٣٨٥	٤ / ٣
ما يترتب على التسجيل من أحكام وآثار.	ص ٣٨٥	٤ / ٣
تكييف قبض المستندات الصادرة باسم القابض أو المظهرة لمصلحته.	ص ٣٨٥	٥ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
تكييف قبض المستندات الصادرة باسم القابض أو المظهرة لصالحه المعينة لسلع أو بضائع أو معدات والتي تتيح له التصرف بها.	ص ٣٨٥	٥ / ٣ ٣٨٦-
القبض السابق للعقد وأثره.	ص ٣٨٦	٦ / ٣
لا فرق في القبض السابق للعقد أن تكون يد القابض يد أمانة أو يد ضمان.	ص ٣٨٦	٦ / ٣
القبض المشترط في عقد الصرف وضابط ما يصح به.	ص ٣٨٦	٧ / ٣
مصروفات القبض.	ص ٣٨٦	(٤)
مصروفات القبض في عقود المعاوضات المالية.	ص ٣٨٦	١ / ٤
من يتحمل مصروفات تسليم المبيع.	ص ٣٨٦	١ / ١ / ٤
من يتحمل مصروفات ما يحتاج إلى توفية من المبيعات.	ص ٣٨٦	١ / ١ / ٤
من يتحمل مصروفات تسليم الثمن.	ص ٣٨٦	١ / ١ / ٤
من يتحمل مصروفات كتابة السندات والحجج والصكوك.	ص ٣٨٦	٢ / ١ / ٤
حكم اشتراط المشتري على البائع أن يكون تسليم المبيع في مكان معين غير المكان الموجود فيه وقت العقد وأن يكون نفقة ذلك على البائع.	ص ٣٨٦	٣ / ١ / ٤
سريان ما سبق من أحكام القبض على جميع العقود المالية.	ص ٣٨٦	٤ / ١ / ٤
مصروفات القبض في القرض.	ص ٣٨٧	٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
من يتحمل مصروفات التسليم والاستلام في عقد القرض.	ص ٣٨٧	١ / ٢ / ٤
من يتحمل مصروفات كتابة السندات والصكوك والحجج على المقرض وما يلزم لتنفيذه أو توثيقه.	ص ٣٨٧	٢ / ٢ / ٤
مصروفات القبض في الوديعة.	ص ٣٨٧	٣ / ٤
أهم تطبيقات القبض المعاصرة.	ص ٣٨٧	(٥)
تكييف قبض المستفيد للشيك المصرفي.	ص ٣٨٧	١ / ٥
أثر تأخر التحصيل في الشيك المصرفي على حكم القبض.	ص ٣٨٧	١ / ٥
تكييف الدفع ببطاقة الائتمان وأثره على القبض.	ص ٣٨٧	٢ / ٥
تحويل المبلغ إلى حساب الدائن هل تبرأ به ذمة المدين؟	ص ٣٨٧	٣ / ٥

القرض

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف القرض.	ص ٤٠٥	(٢)
أركان القرض.	ص ٤٠٥	(٣)
صيغة عقد القرض.	ص ٤٠٥	١ / ٣
ما يشترط في المقرض.	ص ٤٠٥	٢ / ٣
ما يشترط في المقترض.	ص ٤٠٥	٣ / ٣
شرط محل القرض.	ص ٤٠٥	٤ / ٣
متى يملك المقترض المال محل القرض.	ص ٤٠٥	١ / ٤ / ٣
ما يجب على المقترض رده.	ص ٤٠٥	٢ / ٤ / ٣
ما الأصل في مكان رد القرض؟	ص ٤٠٥	٢ / ٤ / ٣
أحكام المنفعة المشروطة في القرض.	ص ٤٠٥	(٤)
حكم اشتراط الزيادة في القرض للمقرض في الصفة أو المقدار.	ص ٤٠٥	١ / ٤
حكم اشتراط زيادة منفعة في القرض للمقرض.	ص ٤٠٥	١ / ٤
حكم كون الزيادة على القرض للمقرض عند تأجيل الوفاء.	ص ٤٠٥	١ / ٤
حكم كون الزيادة غير مشترطة في عقد القرض للمقرض ولكنها ملحوظة عرفاً.	ص ٤٠٥	١ / ٤
حكم اشتراط الوفاء في غير بلد القرض.	ص ٤٠٥	٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
أحكام المنفعة غير المشروطة في القرض.	ص ٤٠٦	(٥)
حكم تقديم المقرض عيناً أو منفعة للمقرض في أثناء الأجل من أجل القرض.	ص ٤٠٦	١ / ٥
حكم تقديم المقرض للمقرض المعتاد على إهداء المقرض في أثناء الأجل.	ص ٤٠٦	١ / ٥
حكم الزيادة على القرض في القدر أو الصفة أو تقديم عين أو بذل منفعة عند الوفاء من غير شرط ولا عرف.	ص ٤٠٦	٢ / ٥
اشتراط الأجل في القرض ولزومه.	ص ٤٠٦	(٦)
حكم اشتراط التأجيل في القرض.	ص ٤٠٦	(٦)
هل يلزم المقرض الوفاء قبل حلول الأجل؟	ص ٤٠٦	(٦)
هل للمقرض مطالبة المقرض قبل حلول الأجل؟	ص ٤٠٦	(٦)
إذا لم يشترط الأجل فمتى يلزم المقرض السداد؟	ص ٤٠٦	(٦)
اشتراط عقد في القرض.	ص ٤٠٦	(٧)
حكم اشتراط عقود المعاوضات في عقد القرض.	ص ٤٠٦	(٧)
حكم اشتراط الجعل على الاقتراض للغير.	ص ٤٠٦	(٨)
نفقات خدمات القرض.	ص ٤٠٦	(٩)
حكم أخذ المؤسسة المقرضة مصروفات خدمات القروض.	ص ٤٠٦	١ / ٩
حكم أخذ المؤسسة زيادة على المصروفات الفعلية لخدمات القروض.	ص ٤٠٦	١ / ٩

المسألة	الصفحة	الفقرة
الحكم الشرعي لكل زيادة أخذت على المصروفات الفعلية.	ص ٤٠٦	١ / ٩
كيف تحسب المصروفات الفعلية للقروض في أوعية الإقراض المشترك؟	ص ٤٠٦	١ / ٩
إذا تعسر حساب مصروفات كل قرض على حدة فهل يجوز أن تحسب التكاليف الإجمالية المباشرة عن جميع القروض على إجمالي المبالغ؟	ص ٤٠٦	١ / ٩
في المؤسسة المالية الإسلامية من يحدد الطريقة التفصيلية لتحديد تكاليف القروض في أوعية الإقراض المشترك.	ص ٤٠٦	١ / ٩
رواتب الموظفين وأجرة الأماكن الخاصة بالمؤسسة المقرضة هل تدخل في المصروفات الفعلية؟ وهل يجوز أخذ المؤسسة مقابلاً عليها؟	ص ٤٠٦	٢ / ٩
أهم التطبيقات المعاصرة للقروض.	ص ٤٠٧	(١٠)
الحسابات الجارية.	ص ٤٠٧	١ / ١٠
حقيقة الحسابات الجارية أنها قروض ولازم ذلك أن تملك المؤسسة المبالغ المودعة ويثبت مثلها في ذمتها.	ص ٤٠٧	١ / ١ / ١٠
حكم أخذ المؤسسة أجراً على الخدمات التي تقدمها لأصحاب الحسابات الجارية.	ص ٤٠٧	٢ / ١ / ١٠
حكم أخذ المؤسسة مقابلاً على الخدمات المتعلقة بالوفاء والاستيفاء التي تقدمها لأصحاب الحسابات الجارية.	ص ٤٠٧	٣ / ١ / ١٠

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣/١/١٠	ص ٤٠٧	حكم تمييز أصحاب الحسابات الجارية فيما يتعلق بجانب الإيداع والسحب.
٣/١/١٠	ص ٤٠٧	حكم تمييز بعض أصحاب الحسابات بغرف خاصة لاستقبالهم.
٢/١٠	ص ٤٠٧	جوائز القرض.
٢/١٠	ص ٤٠٧	حكم بذل المؤسسة لأصحاب الحسابات الجارية هدايا عينية أو ميزات مالية أو خدمات ومنافع لا تتعلق بالإيداع والسحب.
٥/١٠	ص ٤٠٧	حكم إعفاء المؤسسة بعض أصحاب الحسابات من الرسوم أو بعضها مثل الإعفاء من رسوم بطاقات الائتمان وصناديق الائتمان ونحوها.
٢/١٠	ص ٤٠٧	حكم الهدايا والجوائز والمزايا العامة التي لا تختص بأصحاب الحسابات الجارية.
١/٣/١٠	ص ٤٠٧	رسوم السحب النقدي بالبطاقات الائتمانية من أجهزة الصرف الآلي.
١/٣/١٠	ص ٤٠٧	تكيف الرسم المأخوذ على السحب النقدي بالبطاقات من أجهزة الصرف الآلي.
٢/٣/١٠	ص ٤٠٧	حكم تقدير الرسم المأخوذ على السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي بقدر المبلغ المسحوب.
٢/٣/١٠	ص ٤٠٧	حكم تقدير مبلغ مقطوع في حدود أجرى المثل عن خدمة السحب النقدي من أجهزة الصرف الآلي.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢/٣/١٠	ص ٤٠٧	حكم وضع المؤسسة شرائح للسحب النقدي من أجل تكرار أجرة خدمة السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.
٢/٣/١٠	ص ٤٠٧	حكم مراعاة زمن السداد للمبلغ المسحوب.
٢/٣/١٠	ص ٤٠٧	إذا كان السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي بعملة مختلفة فما المشرط في هذه الصورة.
٤/١٠	ص ٤٠٨	كشف الحسابات بين المؤسسة ومراسليها.
٤/١٠	ص ٤٠٨	حكم اتفاق المؤسسة المالية مع غيرها من البنوك المراسلة لتغطية ما انكشف من حسابات أحدهما لدى الآخر من دون تقاضي فوائد.

بيوع السلع في الأسواق المنظمة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف بيوع السلع وأنواعها.	ص ٤٢٣	(٢)
تعريف بيوع السلع.	ص ٤٢٣	١ / ٢
أنواع بيوع السلع.	ص ٤٢٣	٢ / ٢
العقود الحالّة.	ص ٤٢٣	١ / ٢ / ٢
التأخر بحدود يوم أو يومين هل يؤثر على كون العقد حالاً؟	ص ٤٢٣	١ / ٢ / ٢
العقود الآجلة.	ص ٤٢٣	٢ / ٢ / ٢
المستقبليات في السلع.	ص ٤٢٣	٣ / ٢ / ٢
انتهاء بيوع السلع.	ص ٤٢٤	٣ / ٢
الحكم الشرعي لبيوع السلع.	ص ٤٢٤	(٣)
حكم إبرام العقود الحالّة في أسواق السلع.	ص ٤٢٤	١ / ٣
ما يشترط لجواز العقود الحالّة في أسواق السلع.	ص ٤٢٤	١ / ٣
هل يكفي في التحقق من ملك المبيع وتعيينه الوثائق التي تكون بيد البائع؟	ص ٤٢٤	٢ / ١ / ٣
حكم تضمن العقد لشرط يمنع المشتري من تسلّم المبيع ويلزمه بالمقاصة بقيمته.	ص ٤٢٤	٣ / ١ / ٣
حكم إبرام العقود الآجلة في أسواق السلع المنظمة.	ص ٤٢٤	٢ / ٣
صورتا العقود المؤجلة البديلين.	ص ٤٢٤	٢ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا كان العقد استصناعاً فهل يجوز فيه تأجيل الثمن؟	ص ٤٢٥	٣ / ٢ / ٣
حكم المستقبلات في السلع.	ص ٤٢٥	٣ / ٣
أهم تطبيقات بيوع السلع.	ص ٤٢٥	(٤)
تطبيقات مشروعة في بيوع السلع.	ص ٤٢٥	١ / ٤
عمليات الوكالة بالاستثمار.	ص ٤٢٥	١ / ١ / ٤
تعيين الغير للمضاربة في سوق السلع المنظمة من.	ص ٤٢٥	٢ / ١ / ٤
شراء الوكيل بعد شراء السلع لصالح الموكل بشرائها لنفسه.	ص ٤٢٥	٣ / ١ / ٤
وسيلة تحقق للفصل بين الضمانين في مسألة شراء الوكيل السلع التي وكّل بشرائها بعد تملك الموكل لها.	ص ٤٢٥	٣ / ١ / ٤
شراء مؤسسة سلعاً بثمن حال ثم قيام المؤسسة ببيع تلك السلع بالأجل للغير.	ص ٤٢٦	٤ / ١ / ٤
يشترط في هذه التطبيقات - التي ذكروا أنها مشروعة - أن تجتنب العينة وعكسها.	ص ٤٢٦	٤ / ١ / ٤
تطبيقات ممنوعة شرعاً في بيوع السلع.	ص ٤٢٦	٢ / ٤
يمنع شرعاً التعامل في السلع غير المشروعة.	ص ٤٢٦	١ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً بيع السلع المشتراة قبل تعيينها تعييناً يميزها عن غيرها.	ص ٤٢٦	٢ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً شراء الوكيل السلع لصالح المؤسسة ثم بيعها لنفسه دون تحقق انتقال الضمان بين العقدين.	ص ٤٢٦	٣ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً على الوكيل بيع السلعة المشتراة قبل أن يتسلمها حقيقة أو حكماً.	ص ٤٢٦	٤ / ٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
من صور القبض الحكمي انتقال الضمان إلى المشتري (الوكيل) بتعيين السلعة تعييناً يميزها عن غيرها.	ص ٤٢٦	٤ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً إجراء عمليات شراء السلع للمؤسسة بالوكالة ثم شراء الوكيل لها بالأجل قبل تملك المؤسسة.	ص ٤٢٦	٥ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً شراء السلع من جهة بثمن حال ثم بيعها لنفس الجهة بالأجل أو بيعها إلى من يملك تلك الجهة ملكية تامة أو غالبية أو ذات أهمية أو تأثير (بيع العينة).	ص ٤٢٦	٦ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً بيع الوكيل السلع لعملائه قبل انتقال ملكيتها إليه بالشراء من المؤسسة الموكلة له.	ص ٤٢٦	٧ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً بيع سلع معينة بالذات دون دخولها في ملك البائع من خلال مستندات وهمية أو بيع السلع نفسها لأكثر من مؤسسة متعاملة بالسلع في الوقت نفسه.	ص ٤٢٧	٨ / ٢ / ٤
يجب تدقيق أرقام شهادات ملكية السلع مع تحميل المسؤولية للمتسبب في وقوع الخلل.	ص ٤٢٧	٨ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً ترك بيان أجره الوكالة (عمولة الوكيل) ودمجها في ثمن الشراء المحدد بمبلغ إجمالي شامل لها، والبديل الشرعي لهذه الصورة.	ص ٤٢٧	٩ / ٢ / ٤
يمنع شرعاً أن ينص الإطار العام للتوكيل في شراء السلع وبيعها على عدم حق المشتري الموكل في تسلم السلع.	ص ٤٢٧	١٠ / ٢ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
١١ / ٢ / ٤	ص ٤٢٧	يمنع شرعاً تعليق المؤسسة دفع ثمن شراء السلع إلى الوكيل على إرسال ضمان منه بضمن البيع للوكيل نفسه أو لغيره.
١٢ / ٢ / ٤	ص ٤٢٧	يمنع شرعاً اشتراط ضمان الوكيل لضمن البيع في جميع الأحوال.
(٥)	ص ٤٢٧	المشتقات.
١ / ١ / ٥	ص ٤٢٧	١ / صورة المستقبلات.
٢ / ١ / ٥	ص ٤٢٧	الحكم الشرعي للمستقبلات.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٢٨	٢ / الاختيارات وصورتها.
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٢٨	الحكم الشرعي للاختيارات.
٣ / ٢ / ٥	ص ٤٢٨	البديل الشرعي للاختيارات.
١ / ٣ / ٥	ص ٤٢٨	٣ / عمليات المبادلة المؤقتة.
١ / ٣ / ٥	ص ٤٢٨	صورة عمليات المبادلة المؤقتة.
٢ / ٣ / ٥	ص ٤٢٨	الحكم الشرعي لعمليات المبادلة المؤقتة.

الأوراق المالية (الأسهم والسندات)

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٤٣٩	أحكام إصدار الأسهم.
١ / ٢	ص ٤٣٩	حكم إصدار الأسهم إذا كان الغرض من إنشاء الشركة التعامل في الأمور المحرمة.
٢ / ٢	ص ٤٣٩	حكم إضافة نسبة معينة إلى قيمة السهم عند الاكتتاب لتغطية مصروفات الإصدار.
٣ / ٢	ص ٤٣٩	حكم إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس مال الشركة.
٣ / ٢	ص ٤٣٩	آلية تحديد القيمة العادلة التي تقدر بها الأسهم الجديدة التي أصدرت لأجل زيادة رأس مال شركة قائمة.
٤ / ٢	ص ٤٣٩	حكم ضمان الإصدار بدون مقابل.
٤ / ٢	ص ٤٣٩	حكم ضمان الإصدار بمقابل.
٤ / ٢	ص ٤٣٩	حقيقة ضمان الإصدار وما يلزم عنه.
٤ / ٢	ص ٤٣٩	حكم حصول الضامن للإصدار على مال يقابل أعمالاً غير الضمان مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم.
٥ / ٢	ص ٤٤٠	حكم تقسيط قيمة السهم عند الاكتتاب بأداء قسط وتأجيل باقي الأقساط.
٦ / ٢	ص ٤٤٠	حكم إصدار أسهم ممتازة.
٧ / ٢	ص ٤٤٠	حكم إصدار أسهم التمتع.

المسألة	الصفحة	الفقرة
صورة أسهم التمتع.	ص ٤٤٠	٧ / ٢
التكيف الشرعي لشهادة الأسهم وما يقوم مقامها.	ص ٤٤٠	٨ / ٢
أحكام تداول الأسهم.	ص ٤٤٠	(٣)
حقيقة السهم وما يمثله.	ص ٤٤٠	١ / ٣
محل العقد عند تداول الأسهم.	ص ٤٤٠	١ / ٣
ما الحكم فيما لو دخل فيما يمثله السهم ديون تزيد عن الأعيان والمنافع؟	ص ٤٤٠	(في الحاشية وهو هامش توضيحي لاستكمال نص المعيار تمهيداً لسلوك إجراءات تعديله).
حكم شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها حالاً أو آجلاً.	ص ٤٤١	٢ / ٣
حكم شراء وبيع أسهم الشركات المساهمة ذات الغرض والنشاط المحرم.	ص ٤٤١	٢ / ٣
الإسهام أو التعامل لأجل التغيير.	ص ٤٤١	٣ / ٣
حكم الدخول في الشركات المساهمة ذات المعاملات المحرمة أو التعامل معها بغرض التغيير لمن كان له قدرة على التغيير.	ص ٤٤١	٣ / ٣
حكم المساهمة أو التعامل في أسهم الشركات ذات النشاط المباح ولكنها تودع أو تقرض بفائدة.	ص ٤٤١	٤ / ٣
حكم المساهمة أو التعامل مع شركة مساهمة لها إيراد من نشاط محرم أو تملك محرم.	ص ٤٤١	٤ / ٤ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
مرجع تحديد النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق.	ص ٤٤١	٥ / ٤ / ٣
تخلص المساهم مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد الشركة.	ص ٤٤١	٦ / ٤ / ٣
حكم التخلص من الإيراد المحرم الناتج عن النشاط أو التملك المحرم.	ص ٤٤٢	١ / ٦ / ٤ / ٣
من يجب عليه التخلص من الإيراد المحرم.	ص ٤٤٢	١ / ٦ / ٤ / ٣
هل يلزمكم باع الأسهم قبل نهاية الفترة المالية التخلص؟	ص ٤٤٢	١ / ٦ / ٤ / ٣
إذا لم يربح السهم محل التخلص أو خسرت الشركة أو لم توزع الشركة أرباحاً فهل يلزم المالك أن يتخلص من الإيراد المحرم؟	ص ٤٤٢	٢ / ٦ / ٤ / ٣
هل يلزم الوسيط أو الوكيل أو المدير التخلص من جزء من عمولته أو أجرته التي أخذها من شركة لها إيراد محرم في حدود النسب التي قررها المعيار؟	ص ٤٤٢	٣ / ٦ / ٤ / ٣
كيف يُتَوَصَّلُ إلى ما يجب على المتعامل التخلص منه في تملكه لأسهم الشركة محل التخلص؟	ص ٤٤٢	٤ / ٦ / ٤ / ٣
حكم الانتفاع بالعنصر المحرم الواجب التخلص منه أو التحايل لذلك.	ص ٤٤٢	٤ / ٦ / ٤ / ٣
حكم بذل العنصر الواجب التخلص منه في دفع الضرائب.	ص ٤٤٢	٤ / ٦ / ٤ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يلزم المؤسسة المالية الإسلامية إذا تعاملت مع شركة لها إيراد محرم إذا كانت تدير مؤسسة تتعامل مع الشركة المذكورة أو كانت وسيطة لها.	ص ٤٤٢	٦ / ٦ / ٤ / ٣
حكم أخذ المؤسسة المالية الإسلامية - حال كونها وسيطة أو مديرة- أجراً على التخلص من نسبة الإيراد المحرم الذي تعاملت به الشركة المساهمة.	ص ٤٤٢	٦ / ٦ / ٤ / ٣
إذا اختلت الضوابط التي جاز بها المساهمة أو التعامل مع الشركة ذات الإيراد المحرم فما الواجب على المساهم أو المتعامل؟	ص ٤٤٢	٨ / ٤ / ٣
حكم شراء الأسهم بقرض ربوي من السمسار أو غيره (بيع الهامش).	ص ٤٤٣	٥ / ٣
حكم رهن السهم لقرض ربوي.	ص ٤٤٣	٥ / ٣
حكم بيع الأسهم التي لا يملكها البائع وهل لوعده السمار بإقراضه إياها في موعد التسليم أثر؟	ص ٤٤٣	٦ / ٣
حكم تصرف مشتري السهم ببيعه أو غير ذلك من التعاملات؟	ص ٤٤٣	٧ / ٣
متى يجوز للمشتري للسهم التعامل به.	ص ٤٤٣	٧ / ٣
حكم تقييد الجهات المنظمة لتداول الأسهم بألا تتداول إلا بواسطة سمسرة مخصصين ومرخص لهم بذلك.	ص ٤٤٣	٨ / ٣
حكم إقراض أسهم الشركات.	ص ٤٤٣	٩ / ٣
حكم رهن الأسهم المباحة شرعاً.	ص ٤٤٣	١٠ / ٣
حكم السلم في الأسهم.	ص ٤٤٣	١١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم إبرام عقود المستقبلات على الأسهم.	ص ٤٤٣	١٢ / ٣
حكم إبرام عقود الاختيارات على الأسهم.	ص ٤٤٣	١٣ / ٣
حكم إبرام عقود المبادلات المؤقتة على الأسهم أو عوائدها.	ص ٤٤٣	١٤ / ٣
حكم إجارة الأسهم سواء أكان لرهنها أم لغرض بيع المستأجر لها وإعادة مثلها كما يجري في أسواق البورصات أم لقبض أرباحها أم لإظهار قوة المركز المالي للمستأجر.	ص ٤٤٣	١٥ / ٣
حكم إعارة الأسهم.	ص ٤٤٣	١٦ / ٣
حكم رهن المعار من الأسهم.	ص ٤٤٣	١٦ / ٣
متى يحق للمستعير بيع السهم المرهون؟	ص ٤٤٣	١٦ / ٣
حكم تداول الأسهم إذا كانت موجوداتها نقوداً فقط.	ص ٤٤٤	١٧ / ٣
حكم تداول الأسهم إذا كانت موجوداتها ديوناً فقط.	ص ٤٤٤	١٨ / ٣ (١)
حكم تداول أسهم الشركات التي تتنوع موجوداتها ما بين أعيان ومنافع ونقود وديون.	ص ٤٤٤	١٩ / ٣ (٢)

(١) عدلت بنود هذه الفقرة بما جاء في البند (٨) من المعيار (٥٩)، ص ١٠٩٥، (بيع الدين وتداوله مضموماً إلى غيره)، وجاء في حاشية الصفحة المذكورة ما نصه: «هذه الفقرة بنودها معدلة لما جاء في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية البند (١٨/٣ و ١٩/٣)».

(٢) عدلت بنود هذه الفقرة بما جاء في البند (٨) من المعيار (٥٩)، ص ١٠٩٥، (بيع الدين وتداوله مضموماً إلى غيره) وجاء في حاشية الصفحة المذكورة ما نصه: «هذه الفقرة بنودها معدلة لما جاء في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية البند (١٨/٣ و ١٩/٣)».

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يلزم لتداول أسهم الشركات التي نشاطها التعامل بالذهب والفضة.	ص ٤٤٤	١٩ / ٣
حكم التحيل لتصكيك الديون بإضافة جزء من الأعيان والمنافع.	ص ٤٤٤	٢٠ / ٣
◆ حكم إصدار السندات.	ص ٤٤٤	(٤)
حكم إصدار السندات التي تتضمن اشتراط رد المبلغ المقرض عند سداد أصل القرض.	ص ٤٤٤	(٤)
حكم إصدار السندات التي تتضمن اشتراط رد المبلغ مع زيادة تدفع شهرياً على أقساط.	ص ٤٤٤	(٤)
حكم إصدار السندات التي تتضمن اشتراط رد المبلغ المقرض وزيادة تتمثل في نسبة من قدر مبلغ الدين.	ص ٤٤٤	(٤)
حكم إصدار السندات ذات الكوبون (العائد) الصفري.	ص ٤٤٤	(٤)
حكم إصدار السندات ذات الجوائز.	ص ٤٤٤	(٤)
◆ حكم تداول السندات.	ص ٤٤٤	(٥)
◆ البديل الشرعي للسندات.	ص ٤٤٥	(٦)

عقود الامتياز

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٤٦١	◆ تعريف الامتياز.
(٢)	ص ٤٦١	◆ مشروعية عقود الامتياز.
١ / ٣	ص ٤٦١	شرط جواز عقود الامتياز ألا تشتمل على ما يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
٢ / ٣	ص ٤٦١	حكم تنظيم الإجراءات اللازمة لمنح الامتيازات وفرض الرسوم عليها أو اشتراط المقابل على النحو المتعاقد عليه إذا خلت من المحظورات الشرعية.
(٤)	ص ٤٦١	◆ منح الامتياز.
(٥)	ص ٤٦١	◆ عقود امتياز استغلال المعادن أو المياه وما في حكمها.
١ / ٥	ص ٤٦١	تعريف عقود امتياز الاستغلال.
٢ / ٥	ص ٤٦٢	الإجراءات النظامية المتعلقة بامتياز الاستغلال.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	الترخيص بالاستطلاع.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	حكم أخذ الدولة رسوماً وأجوراً محدد لاشتراط الإذن (الترخيص) بالاستطلاع في منطقة محددة.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	حدود استحقاق المأذون له بالاستطلاع من الدولة.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	هل يشمل الإذن بالاستطلاع الحق منفرداً في المنطقة التي أذن له بالاستطلاع فيها؟
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	الترخيص بالاستكشاف.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	حكم أخذ الدولة رسوماً وأجوراً محدد لاشتراط الإذن (الترخيص) بالاستكشاف في منطقة محددة.
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	حدود استحقاق المأذون له بالاستكشاف من الدولة.
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	هل يشمل الإذن بالاستكشاف الحق منفرداً في المنطقة التي أُذِنَ له بالاستطلاع فيها؟
٢ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	هل يشمل الإذن بالاستكشاف قيام المأذون له بالأعمال اللازمة للاستكشاف؟
٣ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	امتياز الاستغلال وما يستحقه المستكشف في المنطقة التي أعطي فيها حق الاستكشاف إذا حصل معدناً ونحوه.
٤ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	إذا انتهت مدة الاستكشاف المحددة في ترخيص الاستكشاف فلا يستحق المستكشف امتياز الاستغلال.
٥ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	حكم منح الدولة امتياز الاستكشاف أو امتياز الاستغلال مباشرة دون ترتيب مراحل (الاستطلاع والاستكشاف.. الخ).
٦ / ٢ / ٥	ص ٤٦٢	تكييف تعاقد الدولة مع جهة متخصصة للاستطلاع أو الاستكشاف لصالح الدولة.
٣ / ٥	ص ٤٦٢	التكييف الشرعي لعقود امتياز الاستغلال.
٤ / ٥	ص ٤٦٣	مجال عقود امتياز الاستغلال.
٤ / ٥	ص ٤٦٣	من يملك ما في باطن الأرض الدولة أم المالك للأرض أو لمنافعها؟
٢ / ٤ / ٥ ، ١ / ٤ / ٥	ص ٤٦٣	ما ينبني على الأخذ بأحد الأقوال في ملكية ما في باطن الأرض.

المسألة	الصفحة	الفقرة
لوازم امتياز الاستغلال.	ص ٤٦٣	٥ / ٥
استحقاق من له امتياز الاستغلال لإقامة معامل التكرير والمعالجة وإيجاد وسائل النقل ونحوها في الأرض التي حصل على الامتياز فيها.	ص ٤٦٣	٥ / ٥
المثابرة على الاستغلال.	ص ٤٦٣	٦ / ٥
توقف الحاصل على امتياز الاستغلال عن العمل بدون عذر وأثره.	ص ٤٦٣	٦ / ٥
المرد في تحديد قدر العمل الواجب على الحاصل على امتياز الاستغلال.	ص ٤٦٣	٦ / ٥
هل تستحق الدولة إنهاء امتياز الاستغلال بسبب توقف الحاصل عليه عن العمل؟	ص ٤٦٣	٦ / ٥
تسعير المنتجات وشراء الدولة لها.	ص ٤٦٤	٧ / ٥
هل تستحق الدولة أن تحدد مقدماً كيفية تصرف الحاصل على الامتياز بحصته من المنتجات التي يستخرجها والمقابل الذي يحصل عليه حسب ما تقتضيه المصلحة العامة؟	ص ٤٦٤	١ / ٧ / ٥
للدولة حق الأولوية في شراء الكميات اللازمة لها من الإنتاج بالأسعار والشروط المطبقة على الغير بالإضافة إلى حصتها بموجب عقد الامتياز.	ص ٤٦٤	٢ / ٧ / ٥
انتهاء عقد امتياز الاستغلال.	ص ٤٦٤	٨ / ٥
عقود امتياز إنشاء المشروعات (امتياز الإنشاء).	ص ٤٦٤	(٦)
تعريف امتياز الإنشاء وصوره.	ص ٤٦٤	١ / ١ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
صور امتياز الإنشاء.	ص ٤٦٤	٢ / ١ / ٦
التكييف الشرعي لعقود امتياز الإنشاء.	ص ٤٦٥	٢ / ٦
التكييف الشرعي في حال كان التزام الحاصل على الامتياز شاملاً للعمل الإنشائي وتقديم المواد.	ص ٤٦٥	١ / ٢ / ٦
التكييف الشرعي إذا كان المشروع منشأً على أرض مستأجرة من الدولة والأجرة تسليم المشروع إليها بعد مدة معينة.	ص ٤٦٥	٢ / ٢ / ٦
التكييف الشرعي للمقابل عن عملية الإنشاء.	ص ٤٦٥	٣ / ٦
التكييف الشرعي في حال كان تحديد ثمن إقامة المشروع باستغلاله.	ص ٤٦٥	١ / ٣ / ٦
التكييف الشرعي في حال كان تحديد ثمن إقامة المشروع بمبلغ مالي محدد.	ص ٤٦٥	٢ / ٣ / ٦
♦ تطبيق المؤسسات عقود الامتياز للاستغلال.	ص ٤٦٥	(٧)
صيغ شرعية لتطبيق المؤسسات لعقود امتياز الاستغلال مع الدولة أو وسيطة بين الدولة وطرف آخر.	ص ٤٦٥	(٧)
♦ تطبيق المؤسسات عقود الامتياز للإنشاء.	ص ٤٦٦	(٨)
صيغ شرعية لتطبيق المؤسسات لعقود الامتياز للإنشاء.	ص ٤٦٦	(٨)
♦ التصرف في الامتياز.	ص ٤٦٧	(٩)
♦ عقود امتياز الإدارة.	ص ٤٦٧	(١٠)
تعريف امتياز الإدارة.	ص ٤٦٧	١ / ١٠
التكييف الشرعي لعقود امتياز الإدارة.	ص ٤٦٧	٢ / ١٠

الفقرة	الصفحة	المسألة
١/٢/١٠	ص ٤٦٧	التكليف الشرعي لعقود امتياز الإدارة إذا حدد المقابل بمبلغ مقطوع أو بنسبة من إجمالي الإيراد.
١/٢/١٠	ص ٤٦٧	التكليف الشرعي لعقود امتياز الإدارة إذا كان المقابل محددًا بنسبة من الأرباح (صافي الإيراد بعد المصروفات والمخصصات).
٢/٢/١٠	ص ٤٦٧	التكليف الشرعي للعقد الحاصل بين صاحب الامتياز والمستفيدين من المرافق والمشروع.
٣/١٠	ص ٤٦٨	إنهاء عقد امتياز الإدارة.
٤/١٠	ص ٤٦٨	حكم تحديد الجهة المانحة للامتياز تحديد أسعار الحصول على الخدمات محل الامتياز.
٥/١٠	ص ٤٦٨	حق الجهة المانحة للامتياز بالقيام بالمراقبة والتفتيش على صاحب الامتياز للتثبت من مراعاته للاشتراطات والمواصفات المتفق عليها.

الوكالة وتصرف الفضولي

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٤٨١	الوكالة. ◆
١ / ٢	ص ٤٨١	تعريف الوكالة ومشروعيتها وصفتها.
٢ / ١ / ٢	ص ٤٨١	عقد الوكالة من جهة الجواز واللزوم.
٢ / ٢	ص ٤٨١	أركان الوكالة.
٢ / ٢ / ٢	ص ٤٨١	صيغة الوكالة.
٢ / ٢ / ٢	ص ٤٨١	هل يكتفى في قبول الوكالة بالسكوت؟
٢ / ٢ / ٢	ص ٤٨١	هل ترد الوكالة بالرد؟
٣ / ٢ / ٢	ص ٤٨١	التنجيز والتعليق في عقد الوكالة.
٢ / ٣ / ٢ / ٢	ص ٤٨١	حكم تعليق المدين توكيله للمؤسسة الدائنة بإدارة العين المستغلة المملوكة للمدين على إخلاله بالسداد.
٤ / ٣ / ٢ / ٢	ص ٤٨٢	الإطلاق والتقييد في عقد الوكالة.
٤ / ٢ / ٢	ص ٤٨٢	التعليق والتقييد في تصرف الموكل فيه.
٤ / ٢ / ٢	ص ٤٨٢	حكم تعليق التصرفات محل الوكالة بألا ينفذ شيء منها إلا بالرجوع إلى الموكل.
٤ / ٢ / ٢	ص ٤٨٢	حكم تقييد الموكل الوكيل بألا يتصرف إلا بشرط الرهن والكفيل.
٥ / ٢ / ٢	ص ٤٨٢	المقصود بمحل الوكالة.
(٣)	ص ٤٨٢	شروط أطراف الوكالة. ◆

المسألة	الصفحة	الفقرة
شروط الموكل.	ص ٤٨٢	١ / ٣
حكم توكيل الصبي وناقص الأهلية لغيره.	ص ٤٨٢	٢ / ١ / ٣
شروط الوكيل.	ص ٤٨٢	٢ / ٣
حكم وكالة المجنون وفاقد الأهلية.	ص ٤٨٢	١ / ٢ / ٣
شرط نفاذ تصرف الوكيل.	ص ٤٨٢	٢ / ٢ / ٣
شروط محل الوكالة (الموكل فيه).	ص ٤٨٢	٣ / ٣
الجهالة في محل الوكالة التي لا تؤثر على العقد.	ص ٤٨٢	١ / ٣ / ٣
أثر الجهالة على الوكالة المطلقة.	ص ٤٨٣	١ / ٣ / ٣
حكم التوكيل في المحرمات.	ص ٤٨٣	٤ / ٣ / ٣
أنواع الوكالة.	ص ٤٨٣	(٤)
الوكالة الخاصة والوكالة العامة.	ص ٤٨٣	١ / ١ / ٤
الوكالة المقيدة والوكالة المطلقة.	ص ٤٨٣	٢ / ١ / ٤
الوكالة بأجر.	ص ٤٨٣	٢ / ٤
حكم كون الوكالة بأجر.	ص ٤٨٣	١ / ٢ / ٤
توكيل من عرف بأخذ الأجرة هل يثبت له استحقاق الأجرة.	ص ٤٨٣	١ / ٢ / ٤
تكييف الوكالة بأجرة أنها صورة من صور عقد الإجارة.	ص ٤٨٣	٣ / ٢ / ٤ ، ٢ / ٢ / ٤
إذا لم تحدد الأجرة في عقد الوكالة.	ص ٤٨٤	٤ / ٢ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	حكم كون أجرة الوكيل ما زاد على الناتج المحدد للعملية محل التوكيل أو نسبة منها.
٦ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	حكم إضافة نسبة من الناتج المحدد للعملية محل التوكيل على الأجرة.
٧ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	أثر امتناع الوكيل بأجرة عن إتمام العمل بغير عذر.
٧ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	ما يثبت للموكل من حقوق عند امتناع الوكيل بأجرة عن إتمام العمل.
٧ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	أثر منع الموكل الوكيل بأجرة من إتمام العمل.
٧ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	ما يثبت للوكيل بأجرة إذا منعه الموكل من إتمام العمل.
٨ / ٢ / ٤	ص ٤٨٤	أثر تلف محل الوكالة على الأجرة المستحقة للوكيل.
٣ / ٤	ص ٤٨٤	الوكالة اللازمة.
٣ / ٤	ص ٤٨٤	متى تلزم الوكالة؟
٤ / ٤	ص ٤٨٤	الوكالة المؤقتة.
٢ / ٤ / ٤	ص ٤٨٥	أثر التوقيت.
٣ / ٤ / ٤	ص ٤٨٥	هل يجوز للوكيل أن يدخل في عمليات جديدة خلال مدة الوكالة إذا كانت آثارها تمتد لما بعد مدة الوكالة؟
(٥)	ص ٤٨٥	التزامات الموكل والوكيل.
١ / ٥	ص ٤٨٥	التزامات الموكل.
٢ / ٥	ص ٤٨٥	التزامات الوكيل.
٢ / ٥	ص ٤٨٥	يد الوكيل على محل الوكالة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
متى يضمن الوكيل .	ص ٤٨٥	٢ / ٥
مخالفة لا يضمن بها الوكيل .	ص ٤٨٥	٢ / ٥
حكم الجمع بين الوكالة والكفالة .	ص ٤٨٥	٢ / ٥ [مكررة سبقت في معيار الضمانات]
الأحكام المتعلقة بالوكيل .	ص ٤٨٥	(٦)
حكم تعامل الوكيل مع قرابته .	ص ٤٨٥	١ / ١ / ٦
حكم تعامل الوكيل مع نفسه .	ص ٤٨٦	٢ / ١ / ٦
حكم تعامل الوكيل مع ولده ومن تحت ولايته .	ص ٤٨٦	٢ / ١ / ٦
حكم تولي الوكيل طرفي التعاقد .	ص ٤٨٦	٣ / ١ / ٦
حكم شراء الوكيل ما اشترى للموكل .	ص ٤٨٦	٤ / ١ / ٦
شرط صحة شراء الوكيل ما اشترى للموكل .	ص ٤٨٦	٤ / ١ / ٦
متى ينتقل ضمان العين محل عقد الشراء بين الوكيل والموكل ؟	ص ٤٨٦	٤ / ١ / ٦
تعلق حكم العقد وحقوقه .	ص ٤٨٦	٢ / ٦
مخالفة قيود الوكالة .	ص ٤٨٦	٣ / ٦
حكم مخالفة الوكيل لما قيد به الموكل محل الوكالة .	ص ٤٨٦	١ / ٣ / ٦
حكم مخالفة الوكيل لما قيد به الموكل لما هو أفضل للموكل .	ص ٤٨٦	١ / ٣ / ٦
أثر إجازة الموكل للتصرف الذي أجره الوكيل مخالفاً لقيود الوكالة .	ص ٤٨٦	١ / ٣ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر مخالفة الوكيل بالشراء بأكثر من ثمن المثل.	ص ٤٨٦	٢ / ٣ / ٦
أثر مخالفة الوكيل بالبيع بأقل من ثمن المثل.	ص ٤٨٦	٢ / ٣ / ٦
ما الذي يضمنه الوكيل إذا باع بأقل من الثمن الذي حدده الموكل؟	ص ٤٨٦	٢ / ٣ / ٦ (١)
حكم توكيل الوكيل لغيره.	ص ٤٨٦	٤ / ٦
تعدد الوكلاء وأثر انفراد تصرف أحدهم دون البقية.	ص ٤٨٧	٥ / ٦
◆ انتهاء الوكالة.	ص ٤٨٧	(٧)
بم تنتهي الوكالة؟	ص ٤٨٧	١ / ٧
أثر موت الوكيل أو فقدته للأهلية أو إفلاسه أو تصفية ذات الشخصية الاعتبارية على عقد الوكالة.	ص ٤٨٧	١ / ١ / ٧
أثر موت الموكل أو فقدته للأهلية أو إفلاسه أو تصفية الموكل إن كانت ذات شخصية اعتبارية.	ص ٤٨٧	١ / ١ / ٧
عزل الموكل للوكيل وعزل الوكيل لنفسه.	ص ٤٨٧	٢ / ١ / ٧
شرط صحة العزل.	ص ٤٨٧	٢ / ١ / ٧
أثر انتهاء العمل محل الوكالة على الوكالة.	ص ٤٨٧	٣ / ١ / ٧
أثر خروج محل الوكالة عن ملك الموكل أو انتهاء استحقاقه بالتصرف فيه.	ص ٤٨٧	٣ / ١ / ٧
أثر انتهاء مدة الوكالة على الوكالة.	ص ٤٨٧	٦ / ١ / ٧

(١) جاء في ص ١٠٣٤، (١) أن هذا البند عدلٌ بموجب قرار المجلس الشرعي في اجتماعه رقم ٤٥ بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٦م وأن ما توصل إليه أخيراً معدّل لهذا البند، ونص تلك الفقرة المعدلة: «٢ / ٧ لو وكّل رب المال مدير الاستثمار بالبيع بسعر محدد فباع أقل منه دون إذن من الموكل ضمن الوكيل الفرق بين ما باع به وبين ما حدد له».

المسألة	الصفحة	الفقرة
الوكالة غير القابلة للعزل.	ص ٤٨٧	٢ / ٧
تصرف الفضولي.	ص ٤٨٧	(٨)
تعريف الفضولي.	ص ٤٨٧	١ / ٨
هل لإظهار الفضولي نفسه أنه متصرف في مال نفسه أثر على العقد؟	ص ٤٨٧	١ / ٨
حكم الفضولي من حيث ترتب أثره على صاحب الحق.	ص ٤٨٧	٢ / ٨
هل يحق لصاحب الحق إجازة العقد بعد فسخه؟	ص ٤٨٧	٢ / ٨
في تصرف الفضولي: يثبت الحق بالفسخ لصاحب الحق وللفضولي ولمن تعاقد معه.	ص ٤٨٧	٢ / ٨
تطبق أحكام تصرف الفضولي على جميع العقود المالية سواء في المعاوضات والتبرعات وغيرها.	ص ٤٨٨	٣ / ٨
أثر إجازة المالك للعقد.	ص ٤٨٨	٤ / ٨

التمويل المصرفي المجمع

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف التمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠١	(٢)
محل التمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠١	(٣)
صيغ منح التمويل المصرفي المجمع للعملاء.	ص ٥٠١	(٤)
صيغ التمويل المقبولة شرعاً.	ص ٥٠١	(٤)
مشاركة المؤسسات مع البنوك التقليدية في التمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠٢	(٥)
الأصل في التمويل المصرفي أن يكون بين المؤسسات المالية الإسلامية.	ص ٥٠٢	١ / ٥
حكم اشتراك البنوك التقليدية مع المؤسسات المالية الإسلامية في التمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠٢	٢ / ٥
لمن تكون قيادة التمويل المصرفي المجمع في حال اشتراك البنوك التقليدية مع المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل مجمع.	ص ٥٠٢	٣ / ٥
حكم قيادة أحد البنوك التقليدية للتمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠٢	٣ / ٥
إشراف هيئات الرقابة الشرعية على التمويل المصرفي المجمع.	ص ٥٠٢	٤ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٥	ص ٥٠٢	حكم تقديم التمويل المصرفي المجمع من مؤسسات مالية لحصة في مشروع واحد في حين أن الحصة الأخرى ممولة من بنوك تقليدية بطرق ربوية.
(٦)	ص ٥٠٢	الأساليب المشروعة للعلاقة بين أطراف التمويل المصرفي المجمع.
(٦)	ص ٥٠٢	الأدوار التي يمكن للمؤسسة قائدة التمويل المصرفي المجمع أن تتخذها.
(٧)	ص ٥٠٣	الأعمال التحضيرية والعمولات.
١ / ٧	ص ٥٠٣	حكم أخذ المؤسسة القائدة أن تحصل على عمولة مقابل الأعمال التحضيرية التي تقوم بها.
٢ / ٧	ص ٥٠٣	حكم حصول المؤسسة القائدة للتمويل على عمولة ارتباط.
(٨)	ص ٥٠٣	تضمين المصرف المدير وكفالاته.
١ / ٨	ص ٥٠٣	يد مدير عملية التمويل المصرفي المجمع على رأس المال.
١ / ٨	ص ٥٠٣	متى يضمن مدير عملية التمويل المصرفي المجمع.
٢ / ٨	ص ٥٠٣	حكم كفالة مدير التمويل المصرفي على أساس المضاربة أو المشاركة دين المدينين لصالح شركائه أو أرباب المال أو ضمان تقلبات أسعار صرف العملة.
(٩)	ص ٥٠٤	أسعار الصرف.
١ / ٩	ص ٥٠٤	حكم تحديد عملة معينة للتمويل المصرفي المجمع.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٩	ص ٥٠٤	حكم اشتراك الأطراف المشاركة في التمويل المصرفي المجمع لعملات متغايرة.
١ / ٩	ص ٥٠٤	إذا اشترك أطراف المشاركة في التمويل المصرفي المجمع بعملات متغايرة فما هو السعر المعتبر للعملة المقدمة؟
٢ / ٩	ص ٥٠٤	حكم استلام مؤسسة مشاركة في التمويل المصرفي المجمع لأرباحها واستحقاقاتها بعملة مغايرة لعملة التمويل.
٣ / ٩	ص ٥٠٤	حكم تقديم وكيل الاستثمار أو أحد أطراف المشاركة أو المضاربة التزاماً لطرف آخر بحمايته من مخاطر تقلب أسعار العملات.
(١٠)	ص ٥٠٤	♦ التخرج في التمويل المصرفي المجمع.
١ / ١٠	ص ٥٠٤	حكم اشتراط أطراف التمويل المصرفي المجمع أن تكون عملية التمويل المصرفي المجمع مغلقة لا يسمح فيها بالتخرج حتى موعد التصفية.
٢ / ١٠	ص ٥٠٤	حكم تخرج إحدى المؤسسات المالية المشاركة في التمويل المصرفي المجمع لأحد الشركاء أو لطرف أجنبي قبل تصفية العملية.
٢ / ١٠	ص ٥٠٤	القيمة المعتبرة للمخارجة بالنسبة للأعيان والمنافع الداخلة في المخارجة.
٢ / ١٠	ص ٥٠٤	أثر الديون على عملية المخارجة.
٢ / ١٠	ص ٥٠٤	حكم الاتفاق السابق على التخرج بقيمة اسمية أو ضمان حد معين من الأرباح.

الجمع بين العقود

المسألة	الصفحة	الفقرة
◆ مفهوم الجمع بين العقود.	ص ٥١٧	(٢)
حالات الجمع بين العقود.	ص ٥١٧	١ / ٢
صور العقود المجتمعة في عملية واحدة.	ص ٥١٧	٢ / ٢
اجتماع العقود بعوض واحد.	ص ٥١٧	١ / ٢ / ٢
اجتماع العقود بعوضين متميزين.	ص ٥١٧	٢ / ٢ / ٢
اشتراط عقد في عقد.	ص ٥١٧	٣ / ٢ / ٢
اجتماع العقود في منظومة عقدية متتابعة الأجزاء.	ص ٥١٧	٤ / ٢ / ٢
◆ الحكم الشرعي للجمع بين العقود.	ص ٥١٨	(٣)
◆ ضوابط جواز الجمع بين العقود.	ص ٥١٨	(٤)
أثر كون العقدین منهيّاً عن الجمع بينهما.	ص ٥١٨	١ / ٤
أثر الحيلة الربوية على الجمع بين العقود.	ص ٥١٨	٢ / ٤
أثر كون اجتماع العقود ذريعة إلى الربا.	ص ٥١٨	٣ / ٤
أثر تناقض العقود المراد عقدها مجموعة أو متضادة أو متنافرة في الأحكام والموجبات.	ص ٥١٨	٤ / ٤
◆ الرخص والتخفيفات الشرعية في الجمع بين العقود.	ص ٥١٨	(٥)
ما الأصل في العقود الضمنية والتابعة عند الاجتماع؟	ص ٥١٨	١ / ٥
ما يغتفر وما لا يغتفر في الجمع بين العقود.	ص ٥١٨	١ / ٥، و ١ / ٢ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
يخفف في الجمع بين العقود ما لا يخفف عند استقلالها وانفرادها.	ص ٥١٨	١ / ٥
أثر الجمع بين عقود المعاوضات المالية على وصف الغرر.	ص ٥١٨	١ / ٢ / ٥
أثر الجمع بين عقود المعاوضات المالية على وصف الجهالة المؤثرة.	ص ٥١٩	٢ / ٢ / ٥
أثر الجمع بين العقود على ربا البيوع.	ص ٥١٩	٣ / ٢ / ٥
أثر الجمع بين العقود على بيع الكالئ بالكالئ.	ص ٥١٩	٤ / ٢ / ٥
أثر الجمع بين العقود على فوات شروط الصحة.	ص ٥١٩	٥ / ٢ / ٥
المواطأة على الجمع بين العقود.	ص ٥١٩	(٦)
خصائص المواطأة على الجمع بين العقود.	ص ٥١٩	٢ / ٦
تكييف المواطأة إذا نص في العقد على أنها جزء منه تعتبر بمثابة الشرط المتقدمة على العقود.	ص ٥١٩	٢ / ٢ / ٦
صنوف المواطأة ترجع في الجملة إلى أربعة أنواع.	ص ٥١٩	٣ / ٢ / ٦
المواطأة على الحيل الربوية.	ص ٥١٩	١ / ٣ / ٦
المواطأة على الذرائع الربوية.	ص ٥٢٠	٢ / ٣ / ٦
شرط المواطأة الموجبة للمنع لأجل سد الذرائع الربوية.	ص ٥٢٠	١ / ٢ / ٣ / ٦
المواطأة على المخارج الشرعية.	ص ٥٢٠	٣ / ٣ / ٦
الحيل التي لا تخالف الشرع.	ص ٥٢٠	٣ / ٣ / ٦
حكم الحيل التي لا تخالف وسائلها الأدلة الشرعية.	ص ٥٢٠	٣ / ٣ / ٦

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٣ / ٦	ص ٥٢٠	حكم المواطأة على الجمع بين عقود متناقضة أو متضادة.
(٧)	ص ٥٢٠	تطبيقات معاصرة للجمع بين العقود وأحكامها العامة.
١ / ٧	ص ٥٢٠	من التطبيقات المعاصرة للجمع بين العقود: المنظومات العقدية التي ينطوي تحت كل منها مجموعة عقود ووعود يتواطأ عليها بين طرفيها على نسق محدد.
٢ / ٧	ص ٥٢٠	حكم المواطأة المتقدمة في الجمع بين العقود من حيث اللزوم.
٣ / ٧	ص ٥٢٠	حكم الوعود التي تتضمنها المنظومات العقدية من حيث الجواز واللزوم.
٤ / ٧	ص ٥٢١	أثر عدّ المنظومات العقدية التي تنطوي على جمع بين عقود مستقلة ومستحدثة.
٥ / ٧	ص ٥٢١	حكم الأخذ بالرخص والتخفيفات الشرعية التي تترتب على اجتماع العقود في منظومة واحدة مستقلة بذاتها.
٧ / ٧	ص ٥٢١	ما يثبت على إخلال أحد الطرفين بشيء من التزاماته في المنظومات العقدية حق المتضرر من الإخلال في التعويض عما أصابه من أضرار فعلية.

التأمين الإسلامي

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٥٣٩	تعريف التأمين الإسلامي.
(٢)	ص ٥٣٩	تميز التأمين الإسلامي عن التقليدي.
(٢)	ص ٥٣٩	ما ينشأ عن التأمين الإسلامي.
(٢)	ص ٥٣٩	مآل مال الاشتراك في التأمين الإسلامي.
(٢)	ص ٥٣٩	مآل مال الاشتراك في التأمين التقليدي.
(٣)	ص ٥٣٩	التكييف الفقهي للتأمين الإسلامي.
(٣)	ص ٥٣٩	وجه التبرع في التأمين الإسلامي.
(٣)	ص ٥٣٩	تكييف العقد الحاصل بين المشتركين في التأمين الإسلامي ومتولي الإدارة.
(٣)	ص ٥٣٩	العمل في المال الذي قدمه المشتركون في التأمين الإسلامي.
١ / ٣	ص ٥٣٩	ما تختص به الشركة المساهمة المديرية للتأمين الإسلامي من العوائد والأجور.
١ / ٣	ص ٥٣٩	هل تنفرد الشركة المساهمة المديرية للتأمين الإسلامي بعوائدها الخاصة التي كسبتها من غير طريق أموال المشتركين؟
١ / ٣	ص ٥٤٠	من يتحمل المصروفات والنفقات الخاصة بأعمال الشركة المساهمة المديرية للتأمين الإسلامي.

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يختص به صندوق حملة الوثائق.	ص ٥٤٠	٢ / ٣
من يتحمل المصروفات المباشرة المتعلقة بإدارة عمليات التأمين.	ص ٥٤٠	٢ / ٣
العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي.	ص ٥٤٠	(٤)
العلاقة بين المساهمين.	ص ٥٤٠	١ / ٤
العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق.	ص ٥٤٠	٢ / ٤
العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك.	ص ٥٤٠	٣ / ٤
مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية.	ص ٥٤٠	(٥)
التبرع الذي يحصل من المشترك في التأمين الإسلامي ومحله والمستفيد منه.	ص ٥٤٠	١ / ٥
استقلالية صندوق حملة الوثائق.	ص ٥٤٠	٢ / ٥
من يتصرف نيابة عن المشتركين في إدارة حساب التأمين.	ص ٥٤٠	٣ / ٥
نفقات حساب التأمين واختصاصاته.	ص ٥٤٠	٤ / ٥
حكم اشتغال اللوائح المعتمدة على استحقاق الشركة بالتصرف بالفائض بما يعود بالمصلحة على حملة الوثائق كتكوين احتياطات أو تخفيض اشتراكات أو التبرع لجهات خيرية.	ص ٥٤١	٥ / ٥
مآل الفوائض المتراكمة بعد تصفية الشركة.	ص ٥٤١	٦ / ٥
أفضلية مشاركة عملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين.	ص ٥٤١	٧ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨ / ٥	ص ٥٤١	التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبخاصة عدم التأمين على محرم.
٩ / ٥	ص ٥٤١	يلزم ليكون التأمين إسلامياً أن يوجد عليه هيئة رقابة شرعية وإدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي.
(٦)	ص ٥٤١	◆ أنواع التأمين الإسلامي.
١ / ٦	ص ٥٤١	ما يستوعبه التأمين على الأشياء من أسباب.
١ / ٦	ص ٥٤١	هل يدخل في التأمين على الأشياء ما سببه خيانة الأمانة؟
٢ / ٦	ص ٥٤١	ما يدخل في التأمين على الأشخاص.
٢ / ٦	ص ٥٤١	كيفية التأمين في حالتي العجز أو الوفاة.
٢ / ٢ / ٦	ص ٥٤١	العمل بمستحقات التكافل في حال موت المؤمن.
٣ / ٢ / ٦	ص ٥٤٢	ما يشترط في التأمين لحالة الوفاة.
(٧)	ص ٥٤٢	◆ الاشتراك في التأمين.
١ / ٧	ص ٥٤٢	حكم اشتراك غير المسلمين مع المسلمين في التأمين بأنواعه.
٢ / ٧	ص ٥٤٢	حكم تحديد الاشتراك حسب المبادئ الاكتوارية المبنية على الأسس الفنية للإحصاء.
٣ / ٧	ص ٥٤٢	ما يشترط في الخطر المؤمن منه.
٣ / ٧	ص ٥٤٢	حكم التأمين على الخطر المتعلق بمحض إرادة المشترك.
٣ / ٧	ص ٥٤٢	حكم التأمين على الخطر المتعلق بمحرم.
(٨)	ص ٥٤٢	◆ التزامات المشترك في التأمين الإسلامي.

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يثبت لشركة التأمين الإسلامي إذا ثبت أن المشترك دلس أو غرر أو قدم بيانات كاذبة.	ص ٥٤٢	١ / ٨
إذا أخطأ المشترك فقدم بيانات مخالفة للواقع فما نتيجة ذلك؟	ص ٥٤٢	١ / ٨
ما يترتب على تأخر أو امتناع المشترك عن دفع الاشتراكات المستحقة عليه.	ص ٥٤٢	٢ / ٨
إذا تحقق الخطر المؤمن منه فلم يُحطِر المشترك الشركة فما الذي يترتب على ذلك؟	ص ٥٤٢	٣ / ٨
الشروط في وثائق التأمين الإسلامي.	ص ٥٤٢	(٩)
حكم اشتغال وثيقة التأمين على شروط خاصة تتعلق بالمدد أو عدم التحمل في حالات معينة.	ص ٥٤٢	١ / ٩
حكم تضمّن وثيقة التأمين أن يتحمل المشترك مبلغاً معيناً من التعويض.	ص ٥٤٣	١ / ٩
متى يجب الوفاء بالشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين.	ص ٥٤٣	١ / ٩
حكم اشتراط حالات مستثناة من التعويض.	ص ٥٤٣	٢ / ٩
شرط مراعاة اشتراط الحالات المستثناة من التعويض في وثيقة التأمين.	ص ٥٤٣	٢ / ٩
التزامات الشركة المساهمة وصلاتها.	ص ٥٤٣	(١٠)
ما يلزم الشركة المساهمة تجاه عمليات التأمين.	ص ٥٤٣	١ / ١٠
ينص في العقد على أجره معلومة حتى يعتبر المشترك قابلاً بها بمجرد التوقيع عليه.	ص ٥٤٣	١ / ١٠

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢/١٠	ص ٥٤٣	مناطق تصرف إدارة الشركة.
٢/١٠	ص ٥٤٣	متى تضمن الشركة المساهمة.
٣/١٠	ص ٥٤٣	من يتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة وجميع المصروفات التي تخص الشركة أو تخص استثمار أموالها.
٤/١٠	ص ٥٤٣	من يقطع الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة.
٤/١٠	ص ٥٤٣	الاحتياطي القانوني الذي يقطع من حقوق من؟
٤/١٠	ص ٥٤٣	هل يجوز اقتطاع جزء من أموال حملة الوثائق أو أرباحها لصالح المساهمين؟
٥/١٠	ص ٥٤٣	هل يجوز أن يقطع من أموال حملة الوثائق أو أرباحها لتكوين احتياطيات أو مخصصات متعلقة بصندوق التأمين؟
٥/١٠	ص ٥٤٣	مآل المال الذي يتراكم في حساب التأمين ومصرفه.
٦/١٠	ص ٥٤٣	إذا كان استحقاق التعويض ناتجاً عن فعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية فهل يحق للشركة الرجوع عليه؟
٦/١٠	ص ٥٤٣	ما حُصِّل من المتسبب بالحادث أو السبب الموجب للضمان فلن يكون هذا المال؟
٧/١٠	ص ٥٤٣	الشركة المساهمة بالنسبة لأموال المشتركين محل الاستثمار دائرة بين المضاربة والوكالة بالاستثمار وتترتب عليها الأحكام المتعلقة بذلك.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٨/١٠	ص ٥٤٤	إذا عجزت موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة فهل لها أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن على حساب الصندوق؟
٨/١٠	ص ٥٤٤	من أين يغطي العجز الناشئ عن الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث.
٨/١٠	ص ٥٤٤	متى تغطي الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث؟
٩/١٠	ص ٥٤٤	من يتحمل جميع المصروفات والعمولات الخاصة بأنشطة التأمين.
١٠/١٠	ص ٥٤٤	حكم إجراء المصالحة بين الشركة والمتسببين في الضرر الذي نتج عنه استحقاق التعويض.
(١١)	ص ٥٤٤	التعويض.
١/١١	ص ٥٤٤	ما يعطاه المشترك تعويضاً عن الضرر الواقع عليه.
٢/١١	ص ٥٤٤	هل يجمع للمشارك بين التعويض من صندوق التأمين وما استحق للمشارك في ذمة الغير بسبب الضرر؟
٣/١١	ص ٥٤٤	إذا اجتمع للمشارك تعويضان أو أكثر نتجت عن ضرر واحد فهل له أن يأخذها؟
٤/١١	ص ٥٤٤	محل التعويض الذي يستحقه المشارك.
٤/١١	ص ٥٤٤	هل يشمل التعويض الذي يستحقه المشارك الخسائر التبعية التي يمكن تقديرها؟
(١٢)	ص ٥٤٤	الفائض التأميني.
١/١٢	ص ٥٤٤	من يستحق الفائض التأميني؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
طرق توزيع الفائض التأميني.	ص ٥٤٤	٢/١٢
◆ انتهاء وثيقة التأمين.	ص ٥٤٥	(١٣)
حكم النص على تجديد وثيقة التأمين بعد انتهائها من تلقاء نفسها.	ص ٥٤٥	١/١٣
هل يحق للشركة أو المشترك إنهاء الوثيقة بإرادة منفردة؟	ص ٥٤٥	٢/١٣
أثر هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً.	ص ٥٤٥	٣/١٣
أثر موت المؤمن عليه في التأمين على الأشخاص.	ص ٥٤٥	٤/١٣

المؤشرات

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٥٦٣	تعريف المؤشر وأهم استخداماته.
١ / ٢	ص ٥٦٣	تعريف المؤشر.
١ / ٢	ص ٥٦٣	أشهر المؤشرات.
٢ / ٢	ص ٥٦٣	الهدف من تصميم المؤشرات والهدف من الرجوع إليها.
٣ / ٢	ص ٥٦٣	السوق المالية من حيث كونها سعودية أو هبوطية ومن أين يستفاد ذلك.
(٣)	ص ٥٦٣	أسس حساب المؤشرات وخصائصها.
١ / ٣	ص ٥٦٣	الأسس التي يعتمد عليها المؤشر في الحساب.
١ / ٣	ص ٥٦٣	طريقة حساب المؤشرات.
٢ / ٣	ص ٥٦٣	أسباب اختلاف المؤشرات راجع إلى اختلاف مكوناته، والبيانات التي يسعى لاستخلاصها، والطريقة الحسابية التي يستخدمها.
٢ / ٣	ص ٥٦٤	خصائص مشتركة بين جميع المؤشرات.
٢ / ٣	ص ٥٦٤	المقصود بدقة المؤشرات.
٢ / ٣	ص ٥٦٤	المقصود بموضوعية المؤشرات.
٢ / ٣	ص ٥٦٤	المقصود بشفافية المؤشرات.
٣ / ٣	ص ٥٦٤	المبادئ التي تحكم جميع المؤشرات.

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٤)	ص ٥٦٤	◆ أنواع المؤشرات.
(٥)	ص ٥٦٥	◆ الطرق المشروعة لاستخدام المؤشرات.
١ / ٥	ص ٥٦٥	حكم استخدام المؤشرات للتعرف على حجم التغير في سوق معينة.
١ / ٥	ص ٥٦٥	حكم استخدام المؤشرات للحكم على أداء المديرين المحترفين.
١ / ٥	ص ٥٦٥	حكم الاستئناس بالمؤشرات في عمليات مباشرة على صفقات حقيقية.
٢ / ٥	ص ٥٦٥	حكم اتخاذ المؤشرات معياراً للمقارنة في الصناديق والصكوك الاستشارية.
٢ / ٥	ص ٥٦٥	حكم ربط مكافأة المدير أو حوافز الوكيل بالاستثمار أو حوافز المضارب بنتيجة المضاربة.
٣ / ٥	ص ٥٦٥	حكم اتخاذ مؤشرات معينة أساساً لتحديد الربح في الوعد بالمرابحة.
٣ / ٥	ص ٥٦٥	حكم ربط الربح في المرابحة بمؤشر بحيث يتغير الربح تبعاً للمؤشر ولو أثناء العقد.
٤ / ٥	ص ٥٦٥	حكم جعل المؤشر أساساً لتحديد الجزء الذي يمثل العائد في الأجرة المتغيرة.
٥ / ٥	ص ٥٦٥	حكم تضمين أنظمة العمل واللوائح والترتيبات الخاصة بعقود العمل التي تتحدد فيها الأجور بالنقود شرط الربط القياسي للأجور.
٥ / ٥	ص ٥٦٥	حكم تعديل الأجور تبعاً لمؤشر بعد ثبوتها ديناً في الذمة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تقييد تصرفات المضارب أو الوكيل بمؤشر معين بحيث إذا بلغ المؤشر معدلاً معيناً يبيع السلعة بالسعر السائد أو يشتري كمية محددة من سلعة ما بالسعر السائد.	ص ٥٦٥	٦/٥
حكم ربط تنفيذ الوعد الملزم للواعد بالبيع أو بالشراء بمعدل زيادة أو نقص مؤشر معين على ثمن السلعة في تاريخ محدد فتعتبر الزيادة على الثمن عنها على ثمن السلعة.	ص ٥٦٦	٧/٥
حكم ربط مقدار الالتزام بالتبرع لجهة خيرية في حال التأخر عن السداد بمؤشر معين من طرف واحد.	ص ٥٦٦	٨/٥
الطرق غير المشروعة لاستخدام المؤشرات.	ص ٥٦٦	(٦)
حكم استخدام المؤشرات بذاتها للمتاجرة فيها وعلى تغيراتها بإعطاء مال أو أخذ مال بمجرد ظهور نتيجة معينة، وهل يتغير الحكم إذا كان الغرض من ذلك التحوط؟.	ص ٥٦٦	١/٦
حكم إبرام عقود اختيارات على المؤشرات.	ص ٥٦٦	٢/٦
حكم إبرام عقود على مضاعف عقود المؤشرات.	ص ٥٦٦	٣/٦
حكم تعليق عقد لا يقبل التعليق مثل البيع على مؤشر معين.	ص ٥٦٦	٤/٦
حكم ربط مقدار الدين النقدي عند المدائنة بمؤشر الأسعار.	ص ٥٦٦	٥/٦
الضوابط لوضع مؤشر إسلامي.	ص ٥٦٦	(٧)

الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٥٧٧	أنواع الخدمات المصرفية وحكمها.
١ / ٢	ص ٥٧٧	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على تقديم الخدمات المتعلقة بالحفظ كحفظ المستندات والأوراق المالية.
٢ / ٢	ص ٥٧٧	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على خدمات التوكيل بالتعاقد.
٣ / ٢	ص ٥٧٧	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على خدمات تنظيم الاككتاب.
١ / ٣ / ٢	ص ٥٧٧	إن وجد مع خدمات الاككتاب خدمة الائتمان فهل للمؤسسة أن تتقاضى عنه أجره؟
٢ / ٣ / ٢	ص ٥٧٨	حكم أخذ المؤسسات المالية أجراً عن ترتيب عملية تعهد الاكتاب مع طرف آخر.
٢ / ٣ / ٢	ص ٥٧٨	حكم أخذ المؤسسات المالية أجراً عن التعهد بالاكتاب.
٢ / ٣ / ٢	ص ٥٧٨	حكم أخذ المؤسسات المالية أجراً عن الأعمال التي تؤديها غير التعهد مثل إعداد الدراسات أو التسويق.
٤ / ٢	ص ٥٧٨	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على خدمات إجراء الدراسات والاستشارات.
٢ / ٤ / ٢	ص ٥٧٨	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على أداء الخدمات المتعلقة بالتملكات العقارية.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم أخذ المؤسسات المالية أجره مقابل تحصيل حقوق عملائها لدى الغير.	ص ٥٧٨	٥ / ٢
حكم تقاضي المؤسسات المالية أجره على خدمات صرف الرواتب والأجور المتسلمة من جهات العمل.	ص ٥٧٨	٢ / ٥ / ٢
حكم أخذ المؤسسات المالية أجره مقابل تنفيذ أوامر التحصيل أو أوامر الدفع المستديمة.	ص ٥٧٨	٣ / ٥ / ٢
حكم قيام المؤسسات المالية الإسلامية بتحصيل ما كان ناشئاً عن محرم كتحويل ما يتضمن خصماً لورقة تجارية.	ص ٥٧٨	٤ / ٥ / ٢
حكم تقاضي المؤسسات المالية أجره مقابل الخدمات المصرفية الإضافية.	ص ٥٧٨	٦ / ٢
هل يجوز للمؤسسات المالية الإسلامية أن تقدم خدمات مصرفية مجانية لأصحاب الحسابات الاستشارية أو الجارية.	ص ٥٧٩	٢ / ٦ / ٢
حكم تقديم المؤسسات المالية لأصحاب الحسابات الجارية خدمات مصرفية مجانية مشروطة أو عرف بالعرف أن المؤسسة تقوم بها مقابل إيداع المبالغ الحسابات الجارية.	ص ٥٧٩	٢ / ٦ / ٢
حكم أخذ المؤسسات المالية أجره على تقديم خدمات خزائن الأمانات.	ص ٥٧٩	١ / ٧ / ٢
مسؤولية المؤسسات المالية عن سلامة خزائن الأمانات ويدها على محتوياتها.	ص ٥٧٩	٢ / ٧ / ٢
حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً على خدمات البطاقات وأجهزتها.	ص ٥٧٩	٨ / ٢

الفقرة	الصفحة	المسألة
٩/٢	ص ٥٧٩	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل على خدمات حساب الزكاة.
١٠/٢	ص ٥٧٩	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً مقابل خدمات الكفالات.
١١/٢	ص ٥٧٩	حكم أخذ المؤسسات المالية مقابل مالياً مقابل خدمات الشيكات.

ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات

المسألة	الصفحة	الفقرة
يراد بالمعيار بيان حدود وأحكام الفتوى المنوطة بالهيئات الشرعية للمؤسسات المالية.	ص ٥٨٩	(١)
تعريف الفتوى والاستفتاء.	ص ٥٨٩	(٢)
تعريف الفتوى.	ص ٥٨٩	١ / ٢
تعريف الاستفتاء.	ص ٥٨٩	٢ / ٢
الحكم الشرعي للفتوى والاستفتاء.	ص ٥٨٩	(٣)
الحكم الأصلي للفتوى.	ص ٥٨٩	١ / ٣
متى تتعين الفتوى على المفتي؟	ص ٥٨٩	١ / ٣
هل تتعين الفتوى على الهيئة للمؤسسة المرتبطة بالمؤسسة المالية.	ص ٥٨٩	٢ / ٣
حكم استفتاء المؤسسة لمعرفة الحكم الشرعي في حادثة وقعت.	ص ٥٨٩	٣ / ٣
هل يجب على المؤسسة الاستفتاء عن الحكم الشرعي لأي عملية تريد الدخول فيها؟	ص ٥٨٩	٣ / ٣
حكم استفتاء المؤسسة غير هيئتها المنصوص عليها نظماً ولوائحها.	ص ٥٨٩	٤ / ٣
مجال الفتوى (ما يفتى به).	ص ٥٨٩	(٤)

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٤)	ص ٥٨٩	ما هي المجالات التي تقتصر عليها فتاوى الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية.
(٥)	ص ٥٩٠	شروط المفتين.
١ / ٥	ص ٥٩٠	بم تعرف أهلية الفتوى.
٢ / ٥	ص ٥٩٠	هل يشترط في المفتي في المؤسسات المالية أهلية الفتوى في جميع أقسام الفقه؟
(٦)	ص ٥٩٠	واجبات المؤسسة المستفتية.
١ / ٦	ص ٥٩٠	هل يلزم المؤسسة المالية الالتزام بالفتوى الصادرة من الهيئة الشرعية ولو لم تقتنع بها؟
١ / ٦	ص ٥٩٠	هل يحق للمؤسسة المالية عدم الأخذ الصادرة بالجواز من الهيئة الشرعية لمصلحة عملية رأتها.
٢ / ٦	ص ٥٩٠	هل يجوز للمؤسسة إعادة الاستفتاء في موضوع سبق صدور فتوى فيه؟
٣ / ٦	ص ٥٩٠	هل للمؤسسة المالية العمل بما صدر عن غير هيئتها؟
٤ / ٦	ص ٥٩٠	هل يجوز للمؤسسة أن تطلب من الهيئة أن تفتيها وفقاً لمذهب معين؟ وهل لذلك استثناء؟
٤ / ٦	ص ٥٩٠	إذا كان الموضوع محل الفتوى يحتمل أن يرجع فيه إلى القضاء فهل للهيئة أن تراعي بالفتوى المذهب المعمول به في البلد أو في قضاء ذلك البلد؟
(٧)	ص ٥٩٠	طريقة الفتوى ووسائلها.
١ / ٧	ص ٥٩٠	ما يستند عليه في الفتوى.
١ / ٧	ص ٥٩٠	يأخذ المفتي بما يترجح عنده من الأدلة المختلف فيها.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم الفتوى بمجرد الرأي المجرد عن الاستدلال.	ص ٥٩١	٢ / ٧
حكم الفتوى بما يخالف النصوص العامة الصحيحة القطعية الدلالة أو بما يعارض الإجماع الثابت أو القواعد الكلية المستندة إلى النصوص.	ص ٥٩١	٢ / ٧
التحرج من الفتوى في الأمور المستجدة بسبب عدم توافر النصوص فيها.	ص ٥٩١	٣ / ٧
آلية النظر في الأمور المستجدة التي لم يرد بخصوصها دليل.	ص ٥٩١	٣ / ٧
هل للهيئة الشرعية إحالة الاستفتاء إلى هيئة غيرها لأجل توفر صفات طمأنينة فيها؟	ص ٥٩١	٤ / ٧
من وسائل تسهيل الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح للمسائل.	ص ٥٩١	٥ / ٧
ضوابط الفتوى.	ص ٥٩١	(٨)
الضوابط التي يسير عليها المفتي فيما يتعلق بالنصوص والدلالات والتثبت من الإجماعات وأقوال المجتهدين واستمداداتها.	ص ٥٩٢	(٨)
الواجب إذا تكافأت الأدلة أو كان في الأمر تخيير بين مباحين.	ص ٥٩٢	٣ / ٨
حكم اتخاذ الأخذ بالرخص منهجاً فقهياً طلباً للأهون.	ص ٥٩٢	٤ / ٨
حكم الأخذ بالرخص إذا ترتب على الأخذ بالرخصة حقيقة مركبة ممتنعة باتفاق الفقهاء.	ص ٥٩٢	٤ / ٨
حكم الأخذ بالرخص إذا أدى الأخذ بالرخصة إلى اختلاف الحكم في واقعتين متماثلتين.	ص ٥٩٢	٤ / ٨

المسألة	الصفحة	الفقرة
التلفيق الممنوع.	ص ٥٩٢	٤ / ٨
حكم التوجيه في الفتوى بالأخذ بالحيل الممنوعة شرعاً التي يتجاوز بها مقتضى الأحكام الشرعية أو تخل بمقاصد التشريع.	ص ٥٩٢	٥ / ٨
نص الفتوى.	ص ٥٩٢	(٩)
ما ينبغي أن يكون عليه نص الفتوى من العبارات والألفاظ.	ص ٥٩٢	١ / ٩
العمل إذا تعددت الآراء الفقهية في المسألة الواحدة.	ص ٥٩٢	٢ / ٩
هل ذكر الدليل شرط لصحة الفتوى؟	ص ٥٩٢	٤ / ٩
هل للمؤسسة عدم الأخذ بالفتوى لعدم ذكر الهيئة للدليل؟	ص ٥٩٢	٤ / ٩
حكم الزيادة في الجواب عما ورد في الاستفتاء.	ص ٥٩٣	٦ / ٩
كتاب (وثيقة) الفتوى.	ص ٥٩٣	(١٠)
ما ينبغي أن يكون عليه شكل الفتوى وعناصرها.	ص ٥٩٣	(١٠)
الكتابة في الفتاوى الصادرة لأعمال المؤسسات.	ص ٥٩٣	١ / ١٠
الخطأ في الفتوى والرجوع عنها.	ص ٥٩٣	(١١)
حكم الرجوع عن الفتوى إذا تبين الخطأ فيها.	ص ٥٩٣	١ / ١١
ما يلزم الهيئة في حال ثبوت خطأها في فتواها.	ص ٥٩٣	١ / ١١
هل للهيئة إعادة النظر في فتوى سابقة من تلقاء نفسها أو بطلب من المؤسسة المالية؟	ص ٥٩٣	٢ / ١١

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢/١١	ص ٥٩٣	إذا أصدرت الهيئة فتوى جديدة مخالفة للفتوى السابقة فما الذي يلزم المؤسسة أن تأخذ به؟
(١٢)	ص ٥٩٤	♦ آداب الفتوى.
(١٢)	ص ٥٩٤	ما يجب أن يتخذ لأجل إصدار الفتوى من التريث والتثبت وتجنب الاختلاف في الموضوع الواحد وعدم الفتوى في حال انشغال القلب.
٤/١٢	ص ٥٩٤	حكم كتمان أسرار المؤسسة والعاملين فيها مما تطلع عليه الهيئة مما يتجاوز الحكم الشرعي.

التورق

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٦٠٥	تعريف التورق وتمييزه عن بيع العينة.
(٣)	ص ٦٠٥	المتورق.
١ / ٣	ص ٦٠٥	يتصور أن يكون المتورق العميل، ويتصور أن يكون المتورق هي المؤسسة.
٢ / ٣	ص ٦٠٥	حكم إجراء المؤسسة المالية التورق للبنوك التقليدية إذا علم أن السيولة ستستخدم في الإقراض بفائدة.
(٤)	ص ٦٠٥	ضوابط صحة عملية التورق.
١ / ٤	ص ٦٠٥	وجوب استيفاء ما يلزم لعقد شراء السلعة بالثمن الآجل.
١ / ٤	ص ٦٠٥	وجوب مراعاة ما ورد في المعيار رقم (٨) بشأن المربحة.
٢ / ٤	ص ٦٠٥	وجوب تعيين السلعة تعييناً يميزها عن غيرها وتطبيق ما ورد في المعيار رقم (٢٠) بشأن بيوع السلع في الأسواق المنظمة.
٣ / ٤	ص ٦٠٥	الواجب بيانه لتعيين السلعة إذا لم تكن السلعة حاضرة عند العقد.
٣ / ٤	ص ٦٠٥	آلية دفع الصورية عن عقد التورق.
٤ / ٤	ص ٦٠٦	كيف يكون القبض للسلعة محل التورق.
٥ / ٤	ص ٦٠٦	حكم بيع السلعة (محل التورق) للبائع.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم بيع السلعة (محل التورق) لغير البائع.	ص ٦٠٦	٥ / ٤
حكم تواطؤ البائع مع غيره لترجع السلعة إليه بعد إبرام عقد البيع مع العميل سواء أكان بشرط أو مواطأة أو عرف.	ص ٦٠٦	٥ / ٤
وجوب تجنب العينة في عقد التورق.	ص ٦٠٦	٦ / ٤ ، ٥ / ٤
حكم الربط بين عقد بيع السلعة بالأجل وعقد بيعها بثمن حال.	ص ٦٠٦	٦ / ٤
صور الربط بين عقد بيع السلعة بالأجل وعقد بيعها بثمن حال.	ص ٦٠٦	٦ / ٤
حكم توكيل العميل للمؤسسة حال كونها بائعة أو توكيل وكيلها في بيع السلعة التي اشتراها منها.	ص ٦٠٦	٧ / ٤
حكم تولى المؤسسة بيع السلعة التي اشتراها العميل منها إذا كان النظام لا يأذن للمشتري (المتورق) ببيعها على سبيل الوكالة.	ص ٦٠٦	٧ / ٤
حكم قيام المؤسسة بإجراء توكيل من العميل (المتورق) لطرف آخر يبيع السلعة التي اشتراها من المؤسسة.	ص ٦٠٦	٨ / ٤
يلزم المؤسسة تزويد العميل بالبيانات اللازمة لبيعه السلعة بنفسه أو عن طريق وكيل يختاره.	ص ٦٠٦	١٠ / ٤
الضوابط الخاصة بتورق المؤسسة لنفسها.	ص ٦٠٦	(٥)
هل التورق من صيغ الاستشار أو التمويل؟	ص ٦٠٦	(٥)
هل أبيع التورق مطلقاً أم لأجل الحاجة؟	ص ٦٠٦	١ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
١/٥	ص ٦٠٦	حكم إقدام المؤسسات المالية على توفير السيولة لعملياتها عن طريق التورق دون حاجة إليه.
١/٥	ص ٦٠٦	ينبغي حصر استخدام المؤسسات لعقود التورق لتفادي العجز والنقص في السيولة لتلبية الحاجة وتجنب خسارة عملائها وتعثر عملياتها.
٢/٥	ص ٦٠٧	ينبغي أن تتجنب المؤسسات التوكيل عند بيع السلعة محل التورق ولو كان التوكيل لغير من باع إليها.

ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الغرر وأقسامه.	ص ٦١٩	(٢)
تعريف الغرر.	ص ٦١٩	١ / ٢
حقيقة الغرر.	ص ٦١٩	١ / ٢
أقسام الغرر.	ص ٦١٩	٢ / ٢
حكم الغرر.	ص ٦١٩	(٣)
ضابط الغرر المفسد للمعاملات.	ص ٦١٩	(٤)
متى يُفسدُ الغرر المعاملة.	ص ٦١٩	(٤)
العقود التي يؤثر فيها الغرر.	ص ٦١٩	١ / ٤
ضابط الغرر الكثير الذي يؤثر على العقود.	ص ٦٢٠	١ / ٢ / ٤
يتأثر ضابط الغرر الكثير باختلاف البيئات والعصور ومردده العرف.	ص ٦٢٠	١ / ٢ / ٤
ضابط الغرر اليسر.	ص ٦٢٠	٢ / ٢ / ٤
ضابط الغرر المتوسط.	ص ٦٢٠	٣ / ٢ / ٤
الغرر في المعقود عليه أصالة والغرر في التوابع.	ص ٦٢٠	٣ / ٤
الحاجة المعتبرة شرعاً التي تمنع الحكم على العقد بموجب الغرر.	ص ٦٢٠	٤ / ٤
مجال الغرر في عقود المعاوضة المالية.	ص ٦٢٠	(٥)

المسألة	الصفحة	الفقرة
يتصور الغرر في صيغة العقد ومحله وشروطه.	ص ٦٢٠	(٥)
الغرر المفسد في صيغة العقد.	ص ٦٢١	١ / ٥
الغرر في الجمع بين بيعتين في بيعة.	ص ٦٢١	١ / ١ / ٥
الغرر في بيوع يتم إبرامها بما يحصل به التردد في المعقود عليه.	ص ٦٢١	٢ / ١ / ٥
الغرر في محل العقد.	ص ٦٢١	٢ / ٥
صورة الغرر الناشئ عن الجهل بجنس المعقود عليه وأثره.	ص ٦٢١	١ / ١ / ٢ / ٥
صورة الغرر الناشئ عن الجهل بنوع المعقود عليه وأثره.	ص ٦٢١	٢ / ١ / ٢ / ٥
صورة الغرر الناشئ عن الجهل بذات المعقود عليه وأثره.	ص ٦٢١	٣ / ١ / ٢ / ٥
صورة الغرر الناشئ عن الجهل بصفة المعقود عليه المتفاوتة صفاته وأثره.	ص ٦٢١	٤ / ١ / ٢ / ٥
صورة الغرر الناشئ عن الجهل بمقدار المبيع وأثره.	ص ٦٢١	٥ / ١ / ٢ / ٥
الغرر في مقدار الثمن أو الأجرة وحكمه وأثره.	ص ٦٢٢	٢ / ٢ / ٥
الغرر في مقدار الثمن أو الأجرة إذا كان آيلاً للعلم.	ص ٦٢٢	٢ / ٢ / ٥
بيع الاستجرار.	ص ٦٢٢	٢ / ٢ / ٥
الغرر الناشئ عن الجهل بالأجل وأثره.	ص ٦٢٢	٣ / ٥
هل يغتفر الغرر في تأجيل الثمن إلى المواسم المعروفة؟	ص ٦٢٢	٢ / ٣ / ٥
الغرر الناشئ عن عدم القدرة على التسليم وأثره.	ص ٦٢٢	٤ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٥	ص ٦٢٢	الغرر الناشئ عن بيع الإنسان ما ليس عنده وأثره.
٦ / ٥	ص ٦٢٣	الغرر الناشئ عن بيع ما لم يقبض (حقيقة أو حكماً) وأثره.
٧ / ٥	ص ٦٢٣	الغرر الناشئ عن بيع المعدوم وأثره.
٨ / ٥	ص ٦٢٣	الغرر الناشئ عن عدم رؤية محل العقد (بيع العين الغائبة) وأثره.
٣ / ٨ / ٥	ص ٦٢٣	حكم البيع على النموذج.
(٦)	ص ٦٢٣	♦ أثر الغرر على عقود التوثيقات ونحوها.
١ / ٦	ص ٦٢٣	حكم الغرر في عقد الرهن وأثره.
٢ / ٦	ص ٦٢٣	حكم الغرر في عقد الكفالة وأثره.
٣ / ٦	ص ٦٢٤	حكم الغرر في عقد الوكالة وأثره.
(٧)	ص ٦٢٤	♦ أثر الغرر في الشروط.
(٧)	ص ٦٢٤	حكم الغرر الذي يُحدث غرراً في صيغة العقد أو محله.

التحكيم

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٦٣٧	◆ تعريف التحكيم.
٢ / ٢	ص ٦٣٧	المقصود بالتحكيم في هذا المعيار.
(٣)	ص ٦٣٧	◆ صور اللجوء إلى التحكيم وطرفاه.
١ / ٣	ص ٦٣٧	متى يسوغ للطرفان أن يقررا اللجوء إلى التحكيم.
١ / ٣	ص ٦٣٧	هل يتصور أن يلزم القانون بالاتفاق على التحكيم؟
٢ / ٣	ص ٦٣٧	متى يجب النص على وجوب الرجوع إلى التحكيم الإسلامي؟
٣ / ٣	ص ٦٣٧	طرفا التحكيم.
(٤)	ص ٦٣٧	◆ مشروعية التحكيم.
(٥)	ص ٦٣٧	◆ صفة التحكيم.
١ / ٥	ص ٦٣٧	متى يلزم الطرفان بالتحكيم؟
٢ / ٥	ص ٦٣٨	هل يلزم التحكيم على المحكّم بغير أجر؟
٢ / ٥	ص ٦٣٨	هل يحق للمحكّم عزل نفسه بعد قبوله للتحكيم؟
٢ / ٥	ص ٦٣٨	أثر وجود الأجر على اللزوم والجواز بالنظر إلى المحكّم.
٢ / ٥	ص ٦٣٨	أثر وجود الأجر على أحقية المحكّم بعزل نفسه.
(٦)	ص ٦٣٨	◆ أركان عقد التحكيم.

المسألة	الصفحة	الفقرة
ركن التحكيم.	ص ٦٣٨	١ / ٦
شروط صحة التحكيم.	ص ٦٣٨	٢ / ٦
مجال التحكيم.	ص ٦٣٨	(٧)
ما يجوز فيه التحكيم.	ص ٦٣٨	١ / ٧
ما لا يجوز فيه التحكيم.	ص ٦٣٨	٢ / ٧
التحكيم فيما كان حقاً لله جلّ وعلاً.	ص ٦٣٨	١ / ٢ / ٧
التحكيم فيما يستلزم الحكم فيه لإثبات حكم أو نفيه بالنسبة لغير المحكّمين.	ص ٦٣٨	٢ / ٢ / ٧
إذا قضى المحكّم فيما لا يجوز فيه التحكيم فما حكم ذلك؟	ص ٦٣٨	٣ / ٧
صفات المحكّم وتعيينه.	ص ٦٣٨	(٨)
الأهلية المشترطة في المحكّم.	ص ٦٣٨	١ / ٨
حكم كون المحكّم كافراً.	ص ٦٣٨	٢ / ٨
إذا اختار الخصوم عدداً زوجياً لهيئة التحكيم فهل يجوز ذلك؟ وما الطريق إلى ترجيح أحد الرأيين إذا اختلف المحكمون.	ص ٦٣٨	٣ / ٨
حكم كون رأي رئيس هيئة التحكيم مرجحاً عند تساوي الآراء.	ص ٦٣٨	٣ / ٨
حكم احتكام الطرفين إلى محكّم واحد.	ص ٦٣٨	٤ / ٨
حكم تعيين المحكّمين محكّماً فيصلاً.	ص ٦٣٨	٤ / ٨
العمل إذا لم يعيّن أحد طرفي النزاع محكّماً.	ص ٦٣٩	٥ / ٨

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا نص اتفاق التحكيم على طريقة تعيين المحكمين فلم يعين واحد من طرفي التحكيم محكماً فما العمل؟	ص ٦٣٩	٥ / ٨
حكم استخلاف المحكم لغيره.	ص ٦٣٩	٦ / ٨
هل يحق للوكيل أو المضارب الموافقة على التحكيم؟	ص ٦٣٩	٧ / ٨
من الذي يكون طرفاً في التحكيم عن المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية؟	ص ٦٣٩	٧ / ٨
مستند التحكيم.	ص ٦٣٩	(٩)
ما ينشأ عنه مستند التحكيم.	ص ٦٣٩	١ / ٩
ما يجب أن يشتمل عليه مستند التحكيم.	ص ٦٣٩	٢ / ٩
التعريف بشرط التحكيم.	ص ٦٣٩	٣ / ٩
هل يعني شرط التحكيم المنصوص عليه في أي اتفاقية عن اتفاق طرفي التحكيم عند حدوث النزاع؟	ص ٦٣٩	٣ / ٩
تطبيق المحكم لأحكام الشريعة الإسلامية.	ص ٦٣٩	٤ / ٩
إذا قيد المحكم بالتقيد بقانون معين فهل يجوز للمحكم الأخذ به ولو خالف أحكام الشريعة الإسلامية.	ص ٦٣٩	٤ / ٩
هل يجوز لطرفي التحكيم تقييد المحكم بزمان معين أو الحكم وفقاً لمذهب أو قانون معين لا يخالف الشريعة الإسلامية؟	ص ٦٣٩	٥ / ٩
هل يحق لطرفي التحكيم تقييد المحكم باستشارة خبراء يعينهم بالاسم أو الصفة؟	ص ٦٣٩	٥ / ٩
هل يلزم المحكم برأي الخبراء.	ص ٦٣٩	٥ / ٩

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر انتهاء الأجل المحدد لإصدار حكم المحكم دون إصدار الحكم.	ص ٦٣٩	٦/٩
تمديد طرفي النزاع بعد انتهاء أجله.	ص ٦٣٩	٩/٦
متى تبدأ مدة أجل التحكيم ومتى تنتهي.	ص ٦٣٩	٩/٦
عقد التحكيم الشفوي.	ص ٦٣٩	٧/٩
هل يلزم الإشهاد على الموافقة على التحكيم؟	ص ٦٤٠	٨/٩
طرق الحكم، والإجراءات والإثبات في التحكيم.	ص ٦٤٠	(١٠)
طرق الحكم المقبولة التي يلزم المحكم الأخذ بها.	ص ٦٤٠	١/١٠
هل يحق للمحكم الحكم بعلمه الشخصي؟	ص ٦٤٠	١/١٠
للمحكم طلب الوثائق والمستندات وكل ما يتعلق بموضوع النزاع.	ص ٦٤٠	٢/١٠
طلب المحكم لإفادات شفوية أو مكتوبة.	ص ٦٤٠	٢/١٠
رجوع المحكم إلى الخبراء.	ص ٦٤٠	٢/١٠
هل يطلب في التحكيم تطبيق الأصول الإجرائية المطلوبة في القضاء؟	٦٤٠	٣/١٠
هل يلزم المحكم التقيد بالقوانين التي ليست من النظام العام؟	ص ٦٤٠	٣/١٠
هل يحق للمحكم الاستناد إلى أدلة لم ينص عليها قواعد الإثبات المنصوص عليه قانوناً؟	ص ٦٤٠	٤/١٠
ما يصدر به قرار التحكيم.	ص ٦٤٠	٥/١٠
العمل إذا تساوت أصوات المحكمين.	ص ٦٤٠	٥/١٠

المسألة	الصفحة	الفقرة
إصدار قرار التحكيم.	ص ٦٤٠	(١١)
هل يصح الحكم المخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؟	ص ٦٤٠	١/١١
حكم التحكيم الذي اقتصر على معالجة بعض جوانب النزاع.	ص ٦٤٠	٢/١١
العمل إذا لم يعالج الحكم جميع جوانب النزاع.	ص ٦٤٠	٢/١١
تجاوز المحكم موضوع النزاع وأثره.	ص ٦٤٠	٣/١١
تفسير قرار التحكيم.	ص ٦٤١	٤/١١
تجزئة قرار التحكيم.	ص ٦٤١	٥/١١
هل يشترط في قرار التحكيم النص على سبب الحكم؟	ص ٦٤١	٦/١١
شرط إصدار قرار التحكيم.	ص ٦٤١	٧/١١
نطق المحكم بقرار التحكيم المحكمين.	ص ٦٤١	٧/١١
آلية صدور قرار التحكيم وشكله والعمل إذا حصل التعارض بين المحكمين.	ص ٦٤١	٨/١١
ما يشتمل عليه قرار التحكيم.	ص ٦٤١	٩/١١
هل يشترط حضور أطراف النزاع عند إصدار قرار المحكم؟	ص ٦٤١	١٠/١١
هل يشترط رضا طرفي النزاع بقرار التحكيم.	ص ٦٤١	١٢/١١
متى يكون قرار التحكيم ملزماً لأطراف النزاع؟	ص ٦٤١	١٢/١١
صدور قرار التحكيم بالصلح.	ص ٦٤١	٣/١١
إبلاغ قرار التحكيم ونفاذه.	ص ٦٤٢	(١٢)
كيف يبلغ أطراف النزاع بقرار التحكيم.	ص ٦٤٢	١/١٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يشترط لنهاذ التحكيم الإشهاد إبلاغ طرفي النزاع؟ أو رضاهم به؟	ص ٦٤٢	٢/١٢
هل يشترط لصحة ونهاذ التحكيم التسجيل الرسمي للحكم؟	ص ٦٤٢	٣/١٢
إذا كتب قرار التحكيم بأكثر من لغة فيجب تحديد اللغة المعتمدة عند الاختلاف.	ص ٦٤٢	٥/١٢
نسخ قرار التحكيم.	ص ٦٤٢	٥/١٢
♦ تنفيذ الحكم (الصيغة التنفيذية للحكم) أو نقضه.	ص ٦٤٢	(١٣)
أثر رفض أحد المحكّمين تنفيذ حكم التحكيم.	ص ٦٤٢	١/١٣
حكم الرجوع إلى المحاكم التي لا تلتزم أحكام الشريعة الإسلامية لإعطاء قرار التحكيم الصفة التنفيذية.	ص ٦٤٣	٢/١٣
حكم رجوع المحكّم عن حكمه وإلغاؤه أو تعديله إذا تبين له خطؤه.	ص ٦٤٢	٣/١٣
♦ مصروفات التحكيم وأجور المحكّم.	ص ٦٤٢	(١٤)
حكم أخذ المحكّم أجره وكيفية تقديرها.	ص ٦٤٢	١/١٤
مصروفات التحكيم ومن يلزمه دفعها.	ص ٦٤٢	٢/١٤
إذا طلب أحد الخصوم بمفرده إجراء يتطلب مصروفات معينة فمن يتحملها؟	ص ٦٤٢	٢/١٤
من يتحمل دفع المصروفات المشتركة.	ص ٦٤٣	٢/١٤
أثر سواء النية أو قصد الإضرار بأحد الخصوم على من يتحمل دفع مصروفات التحكيم.	ص ٦٤٣	٢/١٤



الوقف

[هذا المعيار تم تطويره ويحمل الآن الرقم ٦٠]

إجارة الأشخاص

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف إجارة الأشخاص.	ص ٦٥٥	(٢)
محل العقد في إجارة الأشخاص.	ص ٦٥٥	(٢)
الوعد باستئجار المنفعة (الخدمة).	ص ٦٥٥	(٣)
حكم وجود إطار عام للاتفاقية التي تنظم عملية الإجارة بين المؤسسة والعميل.	ص ٦٥٥	١ / ٣
هل يكفي الإطار العام للاتفاقية عن إبرام عقد لكل عملية؟	ص ٦٥٥	١ / ٣
هل يكفي في إثبات التعاقد تبادل الطرفين إشعارين بالإيجاب والقبول مستنديين على ما ورد في الإطار العام من الشروط العامة؟	ص ٦٥٥	١ / ٣
حكم طلب المؤجر من الواعد بالاستئجار ضمان جدية؟	ص ٦٥٥	٢ / ٣
ما الذي يجوز للمؤجر أن يستقطعه من مبلغ ضمان الجدية في حال نكول المستأجر.	ص ٦٥٥	٢ / ٣
الصور الجائزة التي يكون عليها المبلغ المأخوذ كضمان جدية إلى حين نفاذ العقد وتمامه.	ص ٦٥٥	٢ / ٣
هل يجوز اتفاق المستأجر والمؤجر على أن يستثمر مبلغ ضمان الجدية على وجه المضاربة أو الوكالة بالاستثمار إلى حين نفاذ العقد ثبوت عكس ذلك؟	ص ٦٥٥	٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يجوز أن يكون مبلغ ضمان الجدية قسطاً معجلاً من أقساط الأجرة؟	ص ٦٥٥	٢ / ٣
إبرام عقد إجارة الأشخاص.	ص ٦٥٦	(٤)
بم تنعقد إجارة الأشخاص.	ص ٦٥٦	١ / ٤
شروط ما يشترط في طرفي عقد إجارة الأشخاص.	ص ٦٥٦	٢ / ٤
ضابط الأجير الخاص.	ص ٦٥٦	٣ / ٤
ضابط الأجير المشترك.	ص ٦٥٦	٣ / ٤
ما يتحقق به العلم بمحل العقد في إجارة الأجير الخاص.	ص ٦٥٦	٤ / ٤
ما يتحقق به العلم بمحل العقد في إجارة الأجير المشترك.	ص ٦٥٦	٤ / ٤
حكم إضافة المدة في العقد مع الأجير المشترك.	ص ٦٥٦	٤ / ٤ (١)
إذا لم يذكر في العقد مع الأجير المشترك مدة فما المرجع في معرفة تأخر الأجير المشترك عن أداء العمل؟	ص ٦٥٦	٤ / ٤
ضمان الأجير الخاص.	ص ٦٥٦	٥ / ٤
ضمان الأجير المشترك.	ص ٦٥٦	٦ / ٤
هل يستثنى من ضمان الأجير المشترك شيء؟	ص ٦٥٦	٦ / ٤
من محال العقد مع الأجير المشترك: الحفظ لما استؤجر للعمل فيه ولأجل ذلك أجب عليه الضمان.	ص ٦٥٦	٦ / ٤
حكم عقد إجارة الأشخاص من جهة الجواز واللزوم.	ص ٦٥٦	٧ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
العمل إذا لم ينص الطرفان على تحديد مدة بداية العقد في التعاقد مع الأجير الخاص.	ص ٦٥٦	٨/٤
حكم اتفاق طرفي عقد إجازة الأجير الخاص على أن ابتداء العقد بعد أجل معلوم.	ص ٦٥٦	٨/٤
صورة الإجازة المضافة.	ص ٦٥٦	٨/٤
ما يترتب على تأخر الأجير الخاص عن تسليم نفسه في الموعد المحدد في عقد الإجازة.	ص ٦٥٦	٩/٤
هل يحق للمستأجر أن يفسخ العقد لأجل تأخر الأجير الخاص في تسليم نفسه؟	ص ٦٥٦	٩/٤
حكم خصم الأجرة في حال تأخر الأجير الخاص عن تسليم نفسه، ومقدار ما يخصم.	ص ٦٥٦	٩/٤
هل يجوز للطرفين في حال تأخر الأجير الخاص عن تسليم نفسه الاتفاق على مدة بديلة عن مدة التأخير بعد نهاية العقد؟	ص ٦٥٦	٩/٤
حكم إضافة مدة لإنجاز العمل في التعاقد مع الأجير المشترك.	ص ٦٥٧	١٠/٤
هل يحق للمستأجر للأجير المشترك فسخ العقد إذا لم ينجز العمل في المدة؟	ص ٦٥٧	١٠/٤
حكم اتفاق الطرفين في التعاقد مع الأجير المشترك على تمديد العقد لأجل تأخر الأجير المشترك عن إنجاز العمل.	ص ٦٥٧	١٠/٤
حكم أخذ العربون في إجازة الأشخاص.	ص ٦٥٧	١١/٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
مآل العربون الذي قبضه الأجير من المستأجر في حال تنفيذ العقد.	ص ٦٥٧	١١ / ٤
إذا لم يمض الطرفان في العقد فهل يجوز للأجير أن يأخذ مبلغ العربون؟	ص ٦٥٧	١١ / ٤
محل الإجارة.	ص ٦٥٧	(٥)
أحكام المنفعة (الخدمة أو العمل).	ص ٦٥٧	١ / ٥
شرط العلم وضابط تحققه.	ص ٦٥٧	١ / ١ / ٥
شرط القدرة.	ص ٦٥٧	١ / ١ / ٥
شرط الإباحة الشرعية.	ص ٦٥٧	٢ / ١ / ٥
حكم تحديد المنفعة بالجمع بين العمل والمدة.	ص ٦٥٧	٢ / ١ / ٥
ما يستحقه الأجير من الأجرة إذا أنجز العمل في المدة.	ص ٦٥٧	٢ / ١ / ٥
ما يستحقه الأجير إذا أنجز بعض العمل في المدة.	ص ٦٥٧	٢ / ١ / ٥
ضابط العمل الذي يستحق به الأجير أجرة المثل ولو لم ينجز كامل العمل محل العقد.	ص ٦٥٧	٢ / ١ / ٥
حكم تأجير المستأجر في إجارة الأشخاص المعينة منافع الأجير الذي استأجره للغير.	ص ٦٥٧	٣ / ١ / ٥
الإجارة الموازية.	ص ٦٥٧	٣ / ١ / ٥
إذا كانت إجارة الأشخاص موصوفة في الذمة فهل يجوز تأجير منافعها للغير كإجارة موازية؟	ص ٦٥٧	٣ / ١ / ٥
حكم مخالفة المستأجر القيود المنصوص عليها في عقد الأجرة بينه وبين الأجير أو المؤجر.	ص ٦٥٧	٤ / ١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
ضابط القيود المقبولة في الانتفاع الملائم بالمنفعة المؤجرة.	ص ٦٥٧	٤ / ١ / ٥
من شروط صحة الإجارة: ملك الأجير للمنفعة وتمكنه من التصرف بها والقدرة على أدائها.	ص ٦٥٧	٥ / ١ / ٥
حكم تعاقد المؤسسة على منفعة شخص أو خدمة معينة قبل تملكها.	ص ٦٥٧	٥ / ١ / ٥
حكم كون الإجارة واقعة على منفعة (خدمة) موصوفة في الذمة.	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
ضابط الصفة المقبولة لصحة الإجارة الموصوفة في الذمة.	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
في الإجارة الموصوفة في الذمة: هل يشترط ملك الأجير للمنفعة؟	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
هل يشترط في الإجارة الموصوفة في الذمة تعجيل الأجرة؟	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
ضابط ما يجب فيه تسليم الأجرة في الإجارة الموصوفة في الذمة.	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
ما يثبت للمستأجر إذا سلم الأجير غير ما تم وصفه.	ص ٦٥٨	٦ / ١ / ٥
أحكام الأجرة.	ص ٦٥٨	٢ / ٥
العلم بالأجرة شرط.	ص ٦٥٨	١ / ٢ / ٥
حكم كون الأجرة سلعة.	ص ٦٥٨	١ / ٢ / ٥
حكم كون الأجرة منفعة.	ص ٦٥٨	١ / ٢ / ٥
حكم كون الأجرة متغيرة بطريقة معلومة للطرفين.	ص ٦٥٨	١ / ٢ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم تحديد الأجرة بالنظر إلى كامل العمل.
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم تقسيم استحقاق الأجرة على المراحل المختلفة من العمل.
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم ربط استحقاق الأجير للأجرة بمدة بحيث تستحق الأجرة عند كمال المدة أو تحديدها مقسطة على أجزاء المدة.
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم ربط استحقاق الأجير للأجرة بالعمل والمدة جميعاً بأن ينص على أنه يستحق إذا أنجز العمل في المدة المحددة.
٣ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	متى تجب الأجرة ومتى تستحق.
٣ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	إذا لم يكلف المستأجر الأجير بالعمل فهل يستحق الأجير الأجرة؟
٣ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم دفع المستأجر الأجرة بعد إبرام العقد دفعة واحدة أو على دفعات.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	محل جواز الأجرة المتغيرة.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	شرط جواز الأجرة المتغيرة.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم ربط الأجرة المستقبلية بمؤشر منضبط لتحديد الأجرة قبل دخول كل فترة.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	شرط المؤشر الذي يجوز ربط الأجرة المستقبلية به.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	ضوابط العمل ربط الأجرة بمؤشر.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	هل يجوز للطرفين الاتفاق على زيادة الأجرة السابقة التي حلت؟

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٢ / ٥	ص ٦٥٨	حكم اتفاق الطرفين على تعديل أجره الفترات المستقبلية بالزيادة أو النقص.
٦ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	حكم كون الأجرة بجزء شائع من الإنتاج أو مما يصنع.
٧ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	حكم اشتراط حلول أجل باقي أقساط الأجرة عند تأخر المستأجر في سداد أي قسط في ميعاد استحقاقه أو امتناعه.
٧ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	ملك الأجير للأجرة التي استلمها قبل أداء جميع العمل.
٨ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	حكم اشتراط الزيادة على الأجرة التي ثبتت في ذمة المستأجر إذا تأخر عن السداد.
٨ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	هل يجوز أن يتضمن العقد تعهداً من المستأجر بأنه إذا ما طل في سداد الأجرة فإنه يتصدق بمبلغ أو نسبة من الأجرة؟
٩ / ٢ / ٥	ص ٦٥٩	حكم ترديد الأجرة وجعلها مبلغاً محدداً في حالة تعجيل الأجير بإنجاز عمله في زمن محدد وجعلها مبلغاً أقل في حالة إنجازها في زمن آخر أطول من الزمن الأول.
(٦)	ص ٦٥٩	ضمانات الوفاء بالأجرة أو بالمنفعة.
١ / ٦	ص ٦٥٩	حكم أخذ الأجير للضمانات لتوثيق حصوله على الأجرة.
١ / ٦	ص ٦٥٩	حكم أخذ المستأجر ضمانات على الأجير لدفع التعويض في حال وقوع تعدد أو تقصير أو مخالفة للشروط.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط تعجيل الأجرة.	ص ٦٥٩	٢ / ٦
حكم اشتراط تأجيل الأجرة أو تقسيطها.	ص ٦٥٩	٢ / ٦
إذا اتفق الطرفان على تعجيل الأجرة ثم فسخ العقد قبل انتهاء المدة فإن الأجرة تخضع للتسوية.	ص ٦٥٩	٢ / ٦
تأجيل الأجرة بعد حلولها يعتبر من قبيل المسامحة وليس حقاً للمستأجر.	ص ٦٥٩	٢ / ٦
التزامات الأجير والمستأجر.	ص ٦٥٩	(٧)
التزامات الأجير.	ص ٦٥٩	١ / ٧
يجب على الأجير الخاص بذل منفعته للمستأجر والتزامه بالمدة.	ص ٦٥٩	١ / ١ / ٧
حكم تغيب الأجير الخاص في أثناء المدة المتعاقد عليها بلا إذن المستأجر أو عذر مبيح.	ص ٦٥٩	١ / ١ / ٧
حكم تغيب الأجير الخاص لأداء واجب ونحوه.	ص ٦٥٩	١ / ١ / ٧
هل يلزم الأجير المشترك الالتزام بإنجاز العمل في المدة؟	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٧
حكم إنابة الأجير الذي استؤجر للقيام بعمل معين لمن يعمل بدلاً عنه.	ص ٦٦٠	٢ / ١ / ٧
هل يشترط في الإجارة الموصوفة في الذمة أن يقوم الأجير بالعمل المتعاقد عليه بنفسه؟	ص ٦٦٠	٢ / ١ / ٧
حكم اشتراط الأجير الحق في إنابة غيره عنه.	ص ٦٦٠	٢ / ١ / ٧
حكم الشرط الجزائي في إجارة الأشخاص.	ص ٦٦٠	٣ / ١ / ٧
ما ينبغي مراعاته عند تقدير الشرط الجزائي.	ص ٦٦٠	٣ / ١ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
التزامات المستأجر.	ص ٦٦٠	٢ / ٧
يجب على المستأجر دفع الأجرة حسب الاتفاق من تعجيل أو تأجيل أو تقسيط.	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٢ / ٧
إذا لم يتفق الطرفان في عقد إجازة الأشخاص على موعد محدد لدفع الأجرة فمتى يلزم المستأجر أن يدفع الأجرة؟	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٢ / ٧
إذا لم يدفع المستأجر الأجرة في الوقت المحدد فهل للأجير الامتناع عن العمل؟	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٢ / ٧
هل للأجير أن يمنع المستأجر من الاستفادة من المنفعة إذا لم يدفع الأجرة بعد حلوها؟	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٢ / ٧
يجب على المستأجر أن يزود الأجير بمستلزمات عمله إذا كان العمل يقتضي تزويد الأجير بها، أو كان ذلك مشروطاً من الأجير حيث يجب الوفاء بما شرطه على نفسه.	ص ٦٦٠	٢ / ١ / ٢ / ٧
طوارئ إجازة الأشخاص وفسخها وانتهائها وتجديدها.	ص ٦٦٠	(٨)
طوارئ الإجازة؟	ص ٦٦٠	١ / ٨
ما تنفسخ به إجازة الأشخاص.	ص ٦٦٠	١ / ١ / ٨
الفرق بين كون محل الإجازة متعلقاً بشخص الأجير وبين كونها غير متعلقة به.	ص ٦٦٠	١ / ١ /
أثر امتناع الأجير عن تقديم الخدمة على وجهها المطلوب.	ص ٦٦١	٢ / ١ / ٨
ما يثبت للمستأجر إذا امتنع الأجير عن تقديم العمل.	ص ٦٦١	٢ / ١ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ١ / ٨	ص ٦٦١	ما يثبت للمستأجر من التعويض في حال امتناع الأجير عن أداء العمل.
٢ / ٨	ص ٦٦١	فسخ الإجارة وانتهائها وتجديدها.
١ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	الفرق بين فوات المنفعة المعينة كلياً أو جزئياً على العقد.
١ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	أثر فوات المنفعة المعينة كلياً.
١ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	أثر فوات المنفعة المعينة جزئياً.
١ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	أثر فوات المنفعة الموصوفة في الذمة.
١ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	ما يلزم الأجير أن يعرض به المستأجر إذا فاتت المنفعة الموصوفة في الذمة.
٢ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	فسخ العقد باتفاق الطرفين.
٢ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	هل يحق لواحد من الطرفين فسخ العقد دون رضا الطرف الآخر؟
٢ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	فسخ المستأجر للعقد بسبب العيب الحادث في المنفعة المخل بالانتفاع.
٢ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	حكم اشتراط الخيار في عقد إجارة الأشخاص.
٣ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	حكم اشتراط الأجير حق فسخ العقد لعدم سداد المستأجر للأجرة أو تأخره في أدائها.
٤ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	حكم إقالة عقد إجارة الأشخاص قبل سريانه.
٥ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	متى ينتهي عقد إجارة الأشخاص؟
٥ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	يبقى عقد الإجارة ولو انتهت المدة إذا وجد العذر درءاً للضرر.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	كيف تقدر الأجرة للفترة اللاحقة للمدة إذا مدت للعدر؟
٦ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	هل يجوز تجديد الإجارة لمدة أخرى تلقائياً؟
٦ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	حكم اشتغال العقد على أن العقد يتجدد تلقائياً.
٦ / ٢ / ٨	ص ٦٦١	إذا كان العقد يتجدد تلقائياً فكيف يسوغ لواحد من الطرفين إثبات عدم رغبته بتجدد العقد؟

الزكاة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(١)	ص ٦٧٥	◆ نطاق المعيار والهدف منه.
(٢)	ص ٦٧٥	◆ أحكام إجرائية.
١ / ٢	ص ٦٧٥	◆ طرق تحديد وعاء الزكاة.
١ / ١ / ٢	ص ٦٧٥	طريقة صافي الموجودات.
٢ / ١ / ٢	ص ٦٧٦	كيفية قياس الموجودات المعدة للمتاجرة.
٣ / ١ / ٢	ص ٦٧٦	ما يراعى في الموجودات غير المعدة للتجارة.
٢ / ٢	ص ٦٧٦	إخراج المؤسسة للزكاة مباشرة.
٣ / ٢	ص ٦٧٦	القوائم المالية المتعلقة بالتركة.
(٣)	ص ٦٧٧	◆ أحكام عامة.
١ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	تعريف الزكاة شرعاً.
٢ / ١ / ٣، ١ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	حكم الشركة.
٢ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	الأموال التي تجب فيه الزكاة.
٣ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	الأموال التي لا تجب فيها الزكاة عند قبضها وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول.
٤ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	هل تجب الزكاة في أعيان الموجودات الثابتة الدارة للدخل غير المعدة للتجارة؟
٥ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	الزكاة في المال العام (القطاع العام).

المسألة	الصفحة	الفقرة
الزكاة في أموال صناديق التأمينات لدى المؤسسات العامة.	ص ٦٧٧	٥ / ١ / ٣
هل تجب الزكاة في الأموال الموقوفة وقفاً خيرياً.	ص ٦٧٧	٦ / ١ / ٣
الزكاة في الأوقاف الذرية وعلى من تجب.	ص ٦٧٧	٦ / ١ / ٣
أموال المؤسسات العلمية والخيرية أو الاجتماعية غير الهادفة للربح تجرى عليها ما يجري على الأوقاف الخيرية بالنسبة للزكاة.	ص ٦٧٧	٧ / ١ / ٣
إذا كان للمؤسسات العلمية والجهات الخيرية أرباح فهل تجب فيها زكاة؟	ص ٦٧٧	٧ / ١ / ٣
شروط وجوب الزكاة.	ص ٦٧٨	٢ / ٣
المالك التام.	ص ٦٧٨	١ / ٢ / ٣
النصاب.	ص ٦٧٨	٢ / ٢ / ٣
مقدار نصاب الذهب بالجرامات.	ص ٦٧٨	٢ / ٢ / ٣
مقدار نصاب الفضة بالجرامات.	ص ٦٨٧	٢ / ٢ / ٣
النصاب المعتبر الجاري عليه العمل في تقويم عروض التجارة.	ص ٦٧٨	٢ / ٢ / ٣
الحول.	ص ٦٧٨	٣ / ٢ / ٣
عدد أيام السنة القمرية.	ص ٦٧٨	٣ / ٣
نسبة الزكاة إذا كان المراعى السنة الشمسية.	ص ٦٨٧	٣ / ٢ / ٣
حول الزروع والثمار.	ص ٦٧٨	٣ / ٢ / ٣
حول المعادن والركاز ونحوها.	ص ٦٧٨	٣ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
مقدار الزكاة الواجبة في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة.	ص ٦٧٨	٣ / ٣
مقدرا زكاة الزروع والثمار.	ص ٦٧٨	٣ / ٣
مقدار زكاة ما اجتمع فيه السقاية بمؤنة وغير مؤنة.	ص ٦٧٨	٣ / ٣
الموجودات الثابتة.	ص ٦٧٨	(٤)
الموجودات الثابتة للتشغيل.	ص ٦٧٨	١ / ٤
هل تخضع الموجودات الثابتة للتشغيل للزكاة؟	ص ٦٧٨	١ / ٤
الموجودات الثابتة الدارّة للدخل.	ص ٦٧٩	٢ / ٤
هل تجب الزكاة في أعيان الموجودات الثابتة الدارّة للدخل مثل الأعيان المؤجرة ونحوها؟	ص ٦٧٩	٢ / ٤
هل تجب الزكاة في الأعيان المؤجرة ونحوها من المستغلات؟	ص ٦٧٩	٢ / ٤
زكاة الاستثمارات العقارية.	ص ٦٧٩	٢ / ٢ / ٤
زكاة المشروعات الرأسمالية قيد التنفيذ التي ليست للمتاجرة.	ص ٦٧٩	٣ / ٢ / ٤
زكاة الاستثمارات في الأسهم بغرض الاحتفاظ بها (النماء).	ص ٦٧٩	٤ / ٢ / ٤
كيف تزكى الأسهم المستثمر بها بغرض الاحتفاظ (النماء).	ص ٦٧٩	٤ / ٢ / ٤
إذا لم يكن للشركة المساهم فيها موجودات زكوية فما الذي يزكى؟	ص ٦٧٩	٤ / ٢ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٢ / ٤	ص ٦٧٩	كيف تحسب الزكاة في الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة.
(٥)	ص ٦٨٠	الموجودات الزكوية.
١ / ٥	ص ٦٨٠	الموجودات المتداولة السائلة أو سهلة التسييل.
١ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	كيف تزكى العملات الأجنبية الموجودة في صندوق المؤسسة؟
٢ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	كيف تحسب زكاة الموجودات من الذهب والفضة؟
٢ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	إخراج زكاة الموجودات من الذهب والفضة بقيمتها من النقود؟
٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	ما يدخل في مسمى الأرصدة لدى البنوك من الأموال.
١ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	تكييف النقود المودعة في الحسابات الجارية، ولم وجبت فيها الزكاة رغم تكييفها بأنها قروض؟
١ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	الأموال المودعة لدى المصارف الربوية إذا دفع المصرف عليها فائدة فكيف تخرج زكاتها؟
١ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	مصرف الفائدة التي استلمت من البنوك الربوية.
٢ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	الزكاة الواجبة في الحسابات الاستثمارية.
(أ) ٢ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨٠	هل تجب الزكاة على أصحاب الحسابات الاستثمارية التي لا يمكن السحب من أرصدها؟
(أ) ٢ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨١	العبرة فيما تمثله الحسابات بأقيام الموجودات المستثمرة أم بالمبالغ المستثمرة؟
(أ) ٢ / ٣ / ١ / ٥	ص ٦٨١	الواجب على المؤسسات المستثمرة للحسابات الاستثمارية من الزكاة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
كيف تخرج الزكاة إذا ترتب على الحسابات الاستثمارية فوائد وكيف تحتسب.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٣ / ٢ (ب)
مصرف الفوائد الربوية المقبوضة من الحسابات الاستثمارية.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٣ / ٢ (ب)
السندات والصكوك والصناديق.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤
الزكاة في السندات وأذونات الخزنة.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ١
كيف تخرج الزكاة عن السندات وأذونات الخزنة إذا اشتملت على فوائد.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ١
علاقة البنوك المصدرة للسندات وأذونات الخزنة بها وهل تعد مطلوبات عليها؟	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ١
زكاة الصكوك الاستثمارية وكيفية احتسابها.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ٢
هل يجب على المؤسسات التي تدير الموجودات أو تحفظ الصكوك الاستثمارية زكاة؟	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ٢
كيف تزكى الصناديق الاستثمارية؟	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٤ / ٣
المبالغ المحتجزة لتوثيق التعامل.	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٥
على من تجب زكاة مبلغ هامش الجدية؟	ص ٦٨١	٥ / ١ / ٥ / ١
زكاة التأمين الابتدائي للدخول في المناقصات والتأمين التنفيذي للمناقصات.	ص ٦٨٢	٥ / ١ / ٥ / ٢
هل يجب على باذل التأمين الابتدائي للدخول في المناقصات ونحوها زكاة لهذا المال الذي دفعه؟ وإذا استحق هذا المبلغ عليه فهل يلزمه زكاته كذلك؟	ص ٦٨٢	٥ / ١ / ٥ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا مر على دفع التأمين الابتدائي للدخول في المناقصات أعوام بقي فيها بحوزة الجهة التي لديها المناقصة ثم أعيد إلى دافعه فهل يلزمه زكاة؟	ص ٦٨٢	٢ / ٥ / ١ / ٥
زكاة التأمينات النقدية التي تؤخذ من الأفراد والمؤسسات مقابل الحصول على خدمات معينة.	ص ٦٨٢	٣ / ٥ / ١ / ٥
على من تجب زكاة العربون؟	ص ٦٨٢	٤ / ٥ / ١ / ٥
الموجودات المتداولة السلعية (عروض التجارة).	ص ٦٨٢	٢ / ٥
تعريف عروض التجارة.	ص ٦٨٢	١ / ٢ / ٥
هل يخرج من تعريف عروض التجارة ما مملك بغير عوض؟	ص ٦٨٢	١ / ٢ / ٥
هل يشترط لوجوب زكاة عروض التجارة أن يكون تملكها بالشراء؟	ص ٦٨٢	١ / ٢ / ٥
ما الضابط فيما تجب فيه زكاة عروض التجارة؟	ص ٦٨٢	١ / ٢ / ٥
علاقة النية بعروض التجارة سواء ملكت بعوض أم بغير عوض.	ص ٦٨٢	١ / ٢ / ٥
آلية تقويم عروض التجارة.	ص ٦٨٢	٢ / ٢ / ٥
إذا كانت عروض التجارة تباع بالجملة وبالتجزئة فما المعتبر عند تقويمها؟	ص ٦٨٢	٢ / ٢ / ٥
هل يجوز تقويم عروض التجارة بسعر التكلفة أو بالسوق واعتبار الأقل منهما؟	ص ٦٨٢	٢ / ٢ / ٥
العمل إذا تعسر تقويم عروض التجارة.	ص ٦٨٢	٢ / ٢ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٨٢	إذا كان لعروض التجارة يوم الوجب سعر وتغير سعرها في يوم الأداء فما هو المعتبر لإخراج الزكاة؟
٣ / ٢ / ٥	ص ٦٨٢	إذا تحقق في عروض التجارة سبب آخر للزكاة مثل الأنعام أو الزروع مع نية المتاجرة فإنها تزكى زكاة عروض التجارة فقط.
٤ / ٢ / ٥	ص ٦٨٢	هل يجوز إخراج الزكاة بغير النقد؟
٥ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	إذا اشترى شخص بضائع معينة وتأخر في استلامها أو لم يقبضها فعلى من تكون زكاتها؟
٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	تطبيقات الموجودات المتداولة السلعية في بنود القوائم المالية.
١ / ٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	كيف يزكى المخزون السلعي المعد للتجارة؟
١ / ٦ / ٢ / ٥ (١)	ص ٦٨٣	كيف تزكى المواد الخام بأنواعها؟
١ / ٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	كيف تزكى البضائع المعدة للبيع على حالتها أو بعد تحويلها بتصنيعها أو إضافة مواد أو قطع أخرى إليها؟
١ / ٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	كيف تزكى البضاعة المعيبة؟
١ / ٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	كيف تزكى البضائع بطيئة الحركة؟
٢ / ٦ / ٢ / ٥ (٢)	ص ٦٨٣	إخراج الزكاة عن البضائع التي قيد التصنيع.
٣ / ٦ / ٢ / ٥	ص ٦٨٣	زكاة الأعمال الإنشائية (المنشآت) قيد التنفيذ.

(١) وينظر: ص ٦٨٤، ٨ / ٢ / ٥.

(٢) وينظر: ص ٦٨٤، ٩ / ٢ / ٥.

المسألة	الصفحة	الفقرة
زكاة المهتمات الصناعية (قطع الغيار) المستخدمة في معدات الإنتاج.	ص ٦٨٣	٤ / ٦ / ٢ / ٥
زكاة البضائع التي في الطريق.	ص ٦٨٣	٥ / ٦ / ٢ / ٥
زكاة البضائع لدى الغير برسم البيع بالوكالة.	ص ٦٨٣	٦ / ٦ / ٢ / ٥
كيف تزكى البضائع المستوردة باعتمادات مستندية مغطاة من المؤسسة.	ص ٦٨٣	٧ / ٦ / ٢ / ٥
زكاة البضائع المعدة للتصدير باعتمادات مستندية لصالح المؤسسة.	ص ٦٨٣	٨ / ٦ / ٢ / ٥
زكاة الحقوق المعنوية المعدة للتجارة.	ص ٦٨٤	٧ / ٢ / ٥
هل تجري الزكاة في المواد المساعدة التي لا تدخل في تركيب المصنوعات ولا تبقى عينها كالوقود ومواد التنظيف؟	ص ٦٨٤	٨ / ٢ / ٥
هل تزكى المواد المعدة للتغليف والتعبئة إذا لم يقصد بها التجارة؟	ص ٦٨٤	١٠ / ٢ / ٥
الذمم المدينة للمؤسسة أو الشركة.	ص ٦٨٤	٣ / ٥
الديون المستحقة للمؤسسة التي لا يتعذر عليها استيفاؤها هل تجب فيها زكاة؟	ص ٦٨٤	١ / ٣ / ٥
الديون الميؤوس من تحصيلها هل تجب فيها الزكاة؟ وكيف تزكى؟	ص ٦٨٤	١ / ٣ / ٥
هل يجوز للمؤسسة تأخير إخراج زكاة الدين المؤجل إلى حين استيفائه كلياً أو جزئياً؟ وكيف تخرج؟	ص ٦٨٤	٢ / ٣ / ٥
قيد الديون المشكوك في تحصيلها في دفاتر الشركة.	ص ٦٨٤	٢ / ٣ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣ / ٣ / ٥	ص ٦٨٤	كيف تزكى الديون التي تشتمل على فوائد ربوية نشأت عند المدائنة أو عند جدولة الدين؟
٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٤	تطبيقات الذمم المدينة في بنود القوائم المالية.
١ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	تزكى المبالغ المستحقة الدفع للمؤسسة مقابل البضائع المباعة أو الخدمات المقدمة بالدين.
٢ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	زكاة حسابات السحب على المكشوف وسندات الدين.
٣ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	زكاة أوراق القبض (الكمبيالات والسندات الإذنية).
٤ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	زكاة المبالغ المحتفظ بها (المحتجزة) عن العقود.
٥ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	زكاة المبالغ المدفوعة مقدماً عن العقود المبرمة.
٦ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	زكاة المصروفات المدفوعة مقدماً التي تخص فترات مالية تالية.
٧ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	كيف تزكى الإيرادات المستحقة التي لم تقبض بعد.
٨ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٥	هل تجب الزكاة في الوديعة القانونية المحجوزة بطلب الجهات المختصة لدى البنوك لمنح الترخيص للمؤسسة ولا يمكن سحبها ولا التصرف فيها؟
٩ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٦	هل تجب الزكاة في المبالغ المستحقة على المدينين في ديون المرابحة؟ وما الذي يزكى؟
١٠ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٦	زكاة بضائع السلم التي اشترتها المؤسسة ولم تستلم بعد.
١١ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٦	زكاة بضائع الاستصناع التي باعها المؤسسة.
١٢ / ٤ / ٣ / ٥	ص ٦٨٦	زكاة بضائع الاستصناع التي اشترتها المؤسسة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
كيف تزكى الاستثمارات في الأسهم بغرض المتاجرة؟	ص ٦٨٦	١٣ / ٤ / ٣ / ٥
المدنيون في محفظة التأمين.	ص ٦٨٦	٥ / ٣ / ٥
هل تجب الزكاة في محفظة التأمين الإسلامي؟ ولم؟	ص ٦٨٦	٥ / ٣ / ٥
زكاة الزروع والثمار.	ص ٦٨٧	٤ / ٥
نصاب الزروع والثمار.	ص ٦٨٧	١ / ٤ / ٥
هل للزروع والثمار حول؟	ص ٦٨٧	١ / ٤ / ٥
مقدار زكاة الزروع والثمار.	ص ٦٨٧	١ / ٤ / ٥
هل تضم الأنواع من الجنس الواحد في زكاة الزروع والثمار؟	ص ٦٨٧	٢ / ٤ / ٥
هل تضم الأجناس إلى بعضها في زكاة الزروع والثمار؟	ص ٦٨٧	٢ / ٤ / ٥
هل لاختلاف أماكن الزروع والثمار المملوكة لفرد واحد أو مؤسسة أو شركة أثر؟	ص ٦٨٧	٢ / ٤ / ٥
حكم اعتماد الخرص (تقدير الخبراء) عند صلاح الزروع والثمار.	ص ٦٨٧	٣ / ٤ / ٥
كيف تخرج الزكاة في الزروع والثمار التي جرى خرصها (تقديرها)؟	ص ٦٨٧	٣ / ٤ / ٥
هل تدخل في الموجودات الزكوية الأعمال قيد التنفيذ في المنشآت المتعلقة بالزراعة؟	ص ٦٨٧	٤ / ٤ / ٥
هل تدخل في الموجودات الزكوية مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والأدوية؟	ص ٦٨٧	٥ / ٤ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تحسم مستلزمات الإنتاج كالأسمدة والأدوية من الموجودات الزكوية؟	ص ٦٨٧	٥ / ٤ / ٥
هل تدخل في الموجودات الزكوية مواد التغليف والتعبئة؟	ص ٦٨٧	٦ / ٤ / ٥
هل تحسم من الموجودات الزكوية مصروفات الري؟	ص ٦٨٧	٧ / ٤ / ٥
هل تحسم من الموجودات الزكوية مصروفات إصلاح الأرض والقنوات والتربة؟	ص ٦٨٧	٧ / ٤ / ٥
هل تحسم من الموجودات الزكوية نفقات الإيصال للمستحقين؟	ص ٦٨٧	٨ / ٤ / ٥
على من تجب زكاة الزروع والثمار في الأرض المستأجرة؟	ص ٦٨٧	٩ / ٤ / ٥
إذا تعاقد مالك أرض مع عامل يزرعها أو يسقيها أو يجرسها فعلى من تجب زكاة الزروع والثمار فيها؟	ص ٦٨٧	٩ / ٤ / ٥
هل يدخل الدعم والهبات المتعلقة بالزراعة في الموجودات الزكوية؟	ص ٦٨٧	١٠ / ٤ / ٥
♦ زكاة المعادن.	ص ٦٨٧	٥ / ٥
ضابط ما يدخل في زكاة المعادن.	ص ٦٨٧	١ / ٥ / ٥
نصاب المعادن.	ص ٦٨٨	٢ / ٥ / ٥
مقدار ما يجب إخراجه في زكاة المعادن.	ص ٦٨٨	٢ / ٥ / ٥
إن كانت المعادن المستخرجة مملوكاً للدولة فهل تجب فيه الزكاة؟	ص ٦٨٨	٢ / ٥ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تجب الزكاة فيما يستخرج من البحر من لؤلؤ ومرجان أو سمك بقصد التجارة؟	ص ٦٨٨	٣ / ٥ / ٥
♦ زكاة الأنعام.	ص ٦٨٨	٦ / ٥
ضابط الأنعام التي تجب فيها الزكاة.	ص ٦٨٨	٦ / ٥
السوم وأثره على وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام.	ص ٦٨٨	٦ / ٥
إذا اتخذت الأنعام للتجارة فهل تجب فيها زكاة العروض أم زكاة بهيمة الأنعام؟	ص ٦٨٨	٦ / ٥
إذا ملك شخص أو مؤسسة أنعاماً في أماكن متفرقة فهل لهذا التفرق أثر في زكاة بهيمة الأنعام؟	ص ٦٨٨	١ / ٦ / ٥
هل لخلط الأنعام المملوكة لأشخاص متعددين أثر في وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام؟	ص ٦٨٨	١ / ٦ / ٥
كيف تزكى الأنعام المتخذة للتجارة؟	ص ٦٨٨	٢ / ٦ / ٥
هل تدخل الأنعام العاملة المستخدمة في الحرث أو الحمل في الموجودات الزكوية؟	ص ٦٨٨	٣ / ٦ / ٥
هل تجب الزكاة في الحيوانات الأخرى غير الأنعام (الإبل والبقر والغنم)؟	ص ٦٨٨	٤ / ٦ / ٥
إذا اتخذت الحيوانات من غير بهيمة الأنعام للتجارة فهل تجب فيها الزكاة؟	ص ٦٨٨	٤ / ٦ / ٥
هل تجب الزكاة في المنتجات الناشئة عن الحيوانات؟	ص ٦٨٨	٥ / ٦ / ٥
هل تجب الزكاة في الخيل والبغال والحمير؟	ص ٦٨٨	٦ / ٦ / ٥
هل في الدجاج المعد للإنتاج زكاة؟	ص ٦٨٨	٧ / ٦ / ٥
كيف يزكى الدجاج اللحم والبيض المعد للبيع؟	ص ٦٨٨	٨ / ٦ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
كيف يزكى الحليب المعد للبيع؟	ص ٦٨٨	٨ / ٦ / ٥
المطلوبات (الديون والحقوق على المؤسسة).	ص ٦٨٩	(٦)
تقسيم المطلوبات.	ص ٦٨٩	١ / ٦
أقسام الديون المدرجة في بند المطلوبات.	ص ٦٨٩	١ / ٦
الديون على المؤسسة.	ص ٦٨٩	٢ / ٦
هل تحسم الديون على المؤسسة إن كانت قد نتجت عن الحصول على أصول زكوية متداولة للتجارة؟	ص ٦٨٩	١ / ٢ / ٦
هل تحسم الديون على المؤسسة إن كانت قد ترتبت عليها للحصول على أصول ثابتة غير خاضعة للزكاة؟	ص ٦٨٩	٢ / ٢ / ٦
ما العمل إذا تعذر معرفة مقدار الديون التي ترتبت للحصول على موجودات زكوية؟	ص ٦٨٩	٣ / ٢ / ٦
إذا كان سبب المديونية غير مشروع كالاقتراض بفوائد فهل تحسم هذه الديون من الموجودات الزكوية؟	ص ٦٨٩	٤ / ٢ / ٦
تطبيقات المطلوبات المتداولة في بنود القوائم المالية.	ص ٦٨٩	٣ / ٦
هل تحسم أرصدة الحسابات الجارية من الموجودات الزكوية للمؤسسة بالنسبة للمؤسسات التي قد أودعت لديها هذه الأرصدة؟	ص ٦٨٩	١ / ٣ / ٦
هل تحسم أرصدة الحسابات الاستثمارية من الموجودات الزكوية بالنسبة للمؤسسات المستثمرة فيها؟	ص ٦٨٩	١ / ٣ / ٦

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	الديون الناشئة من الحصول على البضائع والمعدات أو الخدمات بالأجل التي تحل خلال السنة الزكوية القادمة هل تحسم من الموجودات الزكوية؟
٣ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	ما ثبت في ذمة المؤسسة لكونها بائعة في عقد سلم لم يستلم المسلم فيه بعد هل تحسم هذه الديون من الموجودات الزكوية؟
٤ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم ديون بضائع الاستصناع المباعة من قبل المؤسسة والتي لم تستلم بعد من الموجودات الزكوية؟
٥ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم الديون التي ترتبت في ذمة المؤسسة عن شرائها لبضائع مستصنعة؟
٦ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم أوراق الدفع (الكمبيالات والسندات لأمر) المستحقة على المؤسسة من الموجودات الزكوية؟
٧ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	القروض القصيرة الأجل وحسابات السحب على المكشوف وأثرها على الموجودات الزكوية للمؤسسة.
٨ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم المصروفات المستحقة على المؤسسة من الموجودات الزكوية.
٩ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم من الموجودات الزكوية الإيرادات المقبوضة مقدماً عن خدمات لم تؤدها المؤسسة بعد؟
١٠ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم من الموجودات الزكوية الضرائب المستحقة للسنة الحالية؟
١١ / ٣ / ٦	ص ٦٨٩	هل تحسم من الموجودات الزكوية التأمينات المقدمة من العملاء لضمان إنجاز تعهداتهم وسداد الفواتير الدورية؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
المخصصات.	ص ٦٩١	(٧)
تعريف المخصصات.	ص ٦٩١	١ / ٧
تقسيم المخصصات.	ص ٦٩١	٢ / ٧
تطبيقات المخصصات وما يحسم منها أو لا يحسم من الموجودات الزكوية.	ص ٦٩٢	٣ / ٧
الاحتياطات.	ص ٦٩٣	(٨)
تعريف الاحتياطات.	ص ٦٩٣	١ / ٨
طبيعة وحكم الاحتياطات.	ص ٦٩٤	٢ / ٨
هل تحسم الاحتياطات سواء أكانت قانونية أم اختيارية من الموجودات الزكوية؟	ص ٦٩٤	١ / ٢ / ٨
هل يحسم حساب رأس المال وعلاوة الإصدار من الموجودات الزكوية؟	ص ٦٩٤	٢ / ٢ / ٨
تطبيقات الاحتياطات.	ص ٦٩٤	٣ / ٨
هل يحسم من الموجودات الزكوية احتياطي إعادة التقويم (الاحتياطات الرأسالية)؟	ص ٦٩٤	١ / ٣ / ٨
هل يحسم من الموجودات الزكوية الاحتياطي الإيرادي؟	ص ٦٩٤	٢ / ٣ / ٨
هل يحسم من الموجودات الزكوية احتياطي الأرباح الناتجة عن عمليات أسهم المؤسسة المشترية؟	ص ٦٩٤	٣ / ٣ / ٨
هل يحسم من الموجودات الزكوية احتياطي الأرباح المقترح توزيعها؟	ص ٦٩٤	٤ / ٣ / ٨

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تحسم من الموجودات الزكوية احتياطي الأرباح المستبقة؟	ص ٦٩٤	٥ / ٣ / ٨
المصارف الثمانية التي تصرف فيها الزكاة.	ص ٦٩٤	(٩)
أحكام تتعلق بصرف الزكاة.	ص ٦٩٥	(١٠)
هل يجوز عن دفع الزكاة إبراء المؤسسة ذمة المدينين؟	ص ٦٩٥	١ / ١٠
هل يجب إخراج الزكاة فور وجوبها؟ أم يجوز تأخيرها؟	ص ٦٩٥	٢ / ١٠
على المؤسسات أن تفرد للزكاة صندوقاً أو حساباً خاصاً بها.	ص ٦٩٥	٣ / ١٠
هل يجوز توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة؟	ص ٦٩٥	٤ / ١٠
هل تسقط الزكاة بالتقادم؟	ص ٦٩٥	٥ / ١٠
حكم تعجيل إخراج الزكاة قبل وقت وجوبها.	ص ٦٩٥	٦ / ١٠
حكم إخراج القيمة.	ص ٦٩٥	٧ / ١٠
هل يجب تعميم الزكاة على جميع الأصناف الثمانية؟	ص ٦٩٥	٨ / ١٠
حكم نقل الزكاة إلى غير موطن المال المزكى.	ص ٦٩٥	٩ / ١٠

العوارض الطارئة على الالتزامات

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف العوارض الطارئة على الالتزامات.	ص ٧٠٩	(٢)
ضابط العوارض الطارئة على الالتزامات.	ص ٧٠٩	(٢)
الفرق بين العوارض الطارئة على الالتزامات وعيوب الإرادة.	ص ٧٠٩	(٢)
أنواع العوارض الطارئة على الالتزامات.	ص ٧٠٩	(٣)
العوارض المعدلة للالتزامات.	ص ٧٠٩	(٤)
تطبيقات على العوارض المعدلة للالتزامات.	ص ٧٠٩	(٤)
إذا تغيرت أسعار المواد المستخدمة في تنفيذ المقابلة -مثلاً- تغييراً يلحق بالمقابل ضرراً كبيراً فهل يكون لهذا العارض أثر في تعديل الالتزام؟ ومن يفصل فيه؟	ص ٧٠٩	٢ / ٤
هل يُعد حظر استيراد السلع المتعاقد على تسليمها لتنفيذ عقد المرابحة أو الإجارة مثلاً مثبتاً لحق المتضرر ليعدّل التزامه؟	ص ٧١٠	٣ / ٤
إذا تغيرت القوانين بما يؤدي لزيادة الالتزامات المالية المترتبة على أحد طرفي الالتزام فمن يتحمل هذه الزيادة؟	ص ٧١٠	٤ / ٤
العوارض المنهية للالتزامات بسبب خارجي.	ص ٧١٠	(٥)
ضابط العوارض المنهية للالتزامات بسبب خارجي.	ص ٧١٠	(٥)
من تطبيقات العوارض المنهية للالتزامات.	ص ٧١٠	(٥)

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا استحال تنفيذ الالتزام فهل تعد هذه الاستحالة منهيّة للالتزام؟	ص ٧١٠	١ / ٥
أثر فقد الغرض من الالتزام على الالتزام، وهل يعدل منهيّاً للالتزام؟.	ص ٧١٠	١ / ٥
أثر هلاك محل الالتزام كلياً أو جزئياً.	ص ٧١٠	٢ / ٥
من يضمن المال محل الالتزام في حال هلاكه؟	ص ٧١٠	٢ / ٥
من يتحمل هلاك المال محل الالتزام إذا هلك كلياً أو جزئياً؟	ص ٧١٠	٢ / ٥
استحقاق محل الالتزام.	ص ٧١٠	٣ / ٥
إذا ثبت أن المال محل الالتزام مملوك للغير بعضه أو كله فما الذي يترتب على ذلك؟	ص ٧١٠	٣ / ٥
الفسخ للأعذار.	ص ٧١٠	٤ / ٥
متى يحق لصاحب العذر فسخ العقد؟	ص ٧١٠	٤ / ٥
الجوائح.	ص ٧١١	٥ / ٥
تعريف الجوائح.	ص ٧١١	٥ / ٥
أثر الجوائح على الالتزام.	ص ٧١١	٥ / ٥
من أمثلة الجوائح.	ص ٧١١	٥ / ٥

الاتفاقية الائتمانية

المسألة	الصفحة	الفقرة
المقصود بالتسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٣	(٢)
الائتمان النقدي المباشر، والائتمان العرضي غير المباشر.	ص ٧٢٣	١ / ٢
أمثلة على الائتمان النقدي المباشر.	ص ٧٢٣	١ / ٢
أمثلة على الائتمان النقدي غير المباشر.	ص ٧٢٣	١ / ٢
الائتمان والتسهيلات الائتمانية أشمل من مفهوم التمويل الذي يتعلق بحالة التأجيل الفعلي لأحد البدلين.	ص ٧٢٣	١ / ٢
أقسام التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٣	٢ / ٢
هل المشاركة والمضاربة تنشئ ديناً؟	ص ٧٢٣	١ / ٢ / ٢
هل تعد المعاملات الحالة القائمة على التسليم الفوري للبدلين من التسهيلات الائتمانية؟	ص ٧٢٣	٣ / ٢
المقصود بقرار منح التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٣	٤ / ٢
آلية إصدار قرار منح التسهيلات.	ص ٧٢٤	٤ / ٢
آلية إصدار قرار تجديد التسهيلات.	ص ٧٢٤	٤ / ٢
المقصود باستخدام التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٤	٥ / ٢
أنواع التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٤	(٣)
أنواع التسهيلات الائتمانية التقليدية المستخدمة في البنوك.	ص ٧٢٤	١ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	القروض باعتبارها تسهيلات ائتمانية تقليدية.
٢ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	عمليات السحب على المكشوف باعتبارها تسهيلات ائتمانية تقليدية.
٣ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	صورة الائتمان التقليدي في الأوراق المخصوصة.
٤ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	بطاقات الائتمان المصدرة من البنوك التقليدية.
٥ / ١ / ٣	ص ٧٢٥	الاعتمادات المستندية الصادرة من المؤسسات المالية التقليدية.
٦ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	القبولات المصرفية باعتبارها تسهيلات ائتمانية تقليدية.
٧ / ١ / ٣	ص ٧٢٥	الضمانات المصرفية باعتبارها تسهيلات ائتمانية تقليدية.
٨ / ١ / ٣	ص ٧٢٥	عمليات القطع الأجنبي.
٢ / ٣	ص ٧٢٥	أنواع التسهيلات الائتمانية الإسلامية المستخدمة في المؤسسات.
١ / ٢ / ٣	ص ٧٢٥	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق المراجعة والمساومة.
٢ / ٢ / ٣	ص ٧٢٥	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق المضاربة.
٣ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق المشاركة الدائمة والمتناقصة.
٤ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق الإجارة التشغيلية والتمويلية.
٥ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق الاستصناع.
٧ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	التسهيلات الائتمانية الإسلامية بطريق السلم.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٧ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	عمليات التمويل الأخرى.
(٤)	ص ٧٢٦	التكييف الشرعي لمنح التسهيلات الائتمانية.
(٤)	ص ٧٢٦	هل اتفاقية منح التسهيلات ملزمة؟
(٤)	ص ٧٢٦	ليس لاستخدام التسهيلات الائتمانية تكييف محدد ومرد ذلك إلى نوع العقد المستخدم.
(٥)	ص ٧٢٧	الأحكام الشرعية للتسهيلات الائتمانية.
١ / ٥	ص ٧٢٧	حكم التعامل بأنواع التسهيلات التقليدية السابق ذكرها.
٢ / ٥	ص ٧٢٧	هل يترتب على المؤسسة أي تعويض للعميل في حال رفض المؤسسة طلبه باستخدام التسهيلات؟
٢ / ٥	ص ٧٢٧	هل يترتب على العميل أي تعويضات للمؤسسة في حال عدم استخدامه للتسهيلات الموافق عليها.
٣ / ٥	ص ٧٢٧	العوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية.
٣ / ٥	ص ٧٢٧	أنواع العوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية.
١ / ٣ / ٥	ص ٧٢٧	النوع الأول: العمولات والعوائد التي تنشأ قبل الدخول في عقد التمويل.
١ / ١ / ٣ / ٥	ص ٧٢٧	حكم أخذ المؤسسة عمولة على الدراسة الائتمانية.
١ / ١ / ٣ / ٥	ص ٧٢٧	من يملك هذه الدراسة التي أعدت بمقابل من المؤسسة.
٢ / ١ / ٣ / ٥	ص ٧٢٧	حكم أخذ المؤسسة عمولة على منح التسهيلات الائتمانية.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم أخذ المؤسسة عمولة على تجديد التسهيلات الائتمانية أو تمديداتها.	ص ٧٢٧	٣ / ١ / ٣ / ٥
تكاليف إعداد العقود والناذج المتعلقة بالمعاملة.	ص ٧٢٨	٤ / ١ / ٣ / ٥
من يتحمل مصروفات إعداد العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل.	ص ٧٢٨	٤ / ١ / ٣ / ٥ (أ)
حكم أخذ المؤسسة التي تولت تنظيم عملية التمويل الجماعي أجره عن التنظيم.	ص ٧٢٨	٤ / ١ / ٣ / ٥ (ب)
حكم أخذ المؤسسة عمولة على دراسة الجدوى التي تجريها بطلب العميل ولمصلحته.	ص ٧٢٨	٥ / ١ / ٣ / ٥
حكم أخذ المؤسسة هامش جدية على العميل في مرحلة الوعد الملزم.	ص ٧٢٨	٦ / ١ / ٣ / ٥
النوع الثاني: العمولات والعوائد التي تنشأ عند الدخول في عقد التمويل.	ص ٧٢٨	٢ / ٣ / ٥
حكم أخذ المؤسسة عمولة ارتباط على العميل عند الدخول في عقد التمويل.	ص ٧٢٨	١ / ٢ / ٣ / ٥
مسميات لعمولة الارتباط.	ص ٧٢٩	١ / ٢ / ٣ / ٥
حكم أخذ المؤسسة للعربون.	ص ٧٢٩	٢ / ٢ / ٣ / ٥
حكم أخذ عوائد على الضمان في الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والكفالات المصرفية.	ص ٧٢٩	٣ / ٢ / ٣ / ٥
حكم أخذ مبالغ مقابل إعادة جدولة التمويل وتأجيل تاريخ السداد.	ص ٧٢٩	٤ / ٢ / ٣ / ٥
أخذ الضمانات على التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٩	(٦)
حكم أخذ المؤسسة ضمانات على التسهيلات الائتمانية.	ص ٧٢٩	(٦)

التعاملات المالية بالإنترنت

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٧٤٣	إنشاء المواقع التجارية على الإنترنت وإبرام العقود المالية بواسطتها.
١ / ٢	ص ٧٤٣	حكم إنشاء المواقع التجارية على الإنترنت وإبرام العقود المالية بواسطتها.
٢ / ٢	ص ٧٤٣	حكم إبرام العقود المالية عن طريق الإنترنت.
٢ / ٢	ص ٧٤٣	هل تخضع العقود المالية المبرمة عن طريق الإنترنت للقواعد العامة للمعاملات المالية؟
(٣)	ص ٧٤٣	تقديم خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت.
١ / ٣	ص ٧٤٣	حكم تقديم المؤسسة خدمة الاتصال بالشبكة للمستخدمين بموجب عقود اشتراك أو نظير أجر معين.
٢ / ٣	ص ٧٤٣	تكييف عقد تقديم خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت.
٣ / ٣	ص ٧٤٤	ما يلزم المؤسسة المقدمة لخدمة الإنترنت تجاه منع الاستخدام غير المشروع.
(٤)	ص ٧٤٤	مجلس العقد في إبرام العقود المالية باستخدام الإنترنت.
١ / ٤	ص ٧٤٤	مجلس العقد في المحادثات الصوتية أو المحادثات بالصوت والصورة، وما يلحق به من أحكام.
١ / ١ / ٤	ص ٧٤٤	متى ينقضي مجلس العقد في حالة المحادثات الصوتية والمحادثات بالصوت والصورة؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل ينقطع المجلس بدخول المتعاقدين بموضوع آخر لا صلة له بموضوع الاتصال؟	ص ٧٤٤	١ / ١ / ٤
التكييف الشرعي لإبرام العقود عن طريق المحادثة الكتابية أو البريد الإلكتروني أو عبر المواقع على الشبكة.	ص ٧٤٤	٢ / ٤
متى يبدأ المجلس في العقود التي تبرم عن طريق المحادثات الكتابية أو البريد الإلكتروني؟ ومتى تنتهي؟	ص ٧٤٤	١ / ٢ / ٤
إذا أوجب الموجب ثم رجع عن إيجابه قبل صدور القبول من الطرف الآخر فما أثر ذلك على العقد؟	ص ٧٤٤	٢ / ٢ / ٤
هل يحق للموجب الرجوع عن إيجابه المحدد بزمن صلاحية؟	ص ٧٤٤	٢ / ٢ / ٤
هل يحق لمن دخل في مزاد عن طريق الإنترنت الرجوع عن إيجابه قبل انتهاء مجلس المزايدة؟	ص ٧٤٤	٣ / ٤
هل يجوز لمن أوجب في مجلس مزايدة الرجوع عن إيجابه بعد انتهاء المجلس؟	ص ٧٤٤	٣ / ٤
التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود المالية المبرمة بالإنترنت.	ص ٧٤٤	(٥)
بم يتم التعبير عن الإيجاب والقبول في العقود المبرمة عن طريق الإنترنت؟	ص ٧٤٤	١ / ٥
تكييف الرسالة الإلكترونية المرسلة عبر الموقع على الشبكة أو عبر البريد الإلكتروني المتعلقة بالعقد المزمع إبرامه والتي تتضمن جميع الحقوق والالتزامات.	ص ٧٤٥	٢ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تعد الرسالة المشتملة على الحقوق والالتزامات مع النص على أحقية مرسلها برفض التعاقد في حال قبول الآخر إيجاباً؟ وبم تكيف؟	ص ٧٤٥	٢ / ٥
تكيف الرسالة المرسلة عبر الموقع الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني دون بيان جميع الحقوق أو مع اشتراط المرسل لنفسه حق رفض التعاقد.	ص ٧٤٥	٣ / ٥
تكيف الضغط على مفتاح (أيقونة) القبول عند إبرام العقد عبر المواقع الإلكترونية.	ص ٧٤٥	٤ / ٥
إذا كان الموقع يشترط تأكيد القبول بأي طريق بعد الضغط على الأيقونة فهل يعد مجرد الضغط على الأيقونة قبولاً؟	ص ٧٤٥	٤ / ٥
ما ينبغي على المؤسسات التي تقدم خدماتها عن طريق الإنترنت اتخاذه في سبيل تأكيد القبول.	ص ٧٤٥	١ / ٤ / ٥
وقت انعقاد العقد باستخدام الإنترنت.	ص ٧٤٥	(٦)
إذا كان الإيجاب عن طريق الإنترنت وقبل به الطرف الآخر فهل يشترط لنهاذ العقد علم الموجب عند قبول الطرف الآخر؟	ص ٧٤٥	(٦)
القبض في العقود المالية المبرمة بالإنترنت.	ص ٧٤٥	(٧)
بم يتحقق القبض في العقود المبرمة عن طريق الإنترنت؟	ص ٧٤٥	١ / ٧
هل يتحقق القبض الشرعي للبرامج المشتراة بتنزيلها على الجهاز الشخصي للمشتري؟	ص ٧٤٥	٢ / ٧

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣ / ٧	ص ٧٤٥	يجب التحقق من حصول القبض الفوري حقيقة أو حكماً في مجلس العقد للبديلين في بيع العملات والذهب والفضة وما يجب فيه التقابض.
(٨)	ص ٧٤٦	♦ حماية التعاملات المالية المبرمة بالإنترنت.
١ / ٨	ص ٧٤٦	حماية المواقع التجارية وبيانات المتعاملين من الاعتداء عليها.
١ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	المواقع التجارية الإلكترونية حقوق خاصة بأصحابها.
١ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	الاعتداء على المواقع التجارية الإلكترونية يستوجب التعويض.
٢ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	ما يتعين على المؤسسة اتخاذه للحيلولة دون الاعتداء على مواقعها وحماية حقوق المتعاملين معها.
٣ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	حكم الاعتداء على بيانات المتعاملين عبر الشبكة.
٣ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	حكم بيع بيانات المتعاملين عبر الشبكة أو نقلها دون إذن أصحابها.
٤ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	المرجع في التحقق من وقوع الاعتداء.
٥ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	التعويض المستحق في حال الاعتداء على المواقع التجارية الإلكترونية وما يشمل.
٦ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	ما يلزم لاستحقاق التعويض.
٦ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	هل تنقيد المطالبة بالتعويض على الاعتداء على المواقع بزمن معين بعد العلم بالاعتداء؟
٧ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	على من يقع الضمان في حال سرقة النقود أو البيانات السرية من الموقع المحمي؟

الفقرة	الصفحة	المسألة
٧ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	هل يمكن تضمين المتسبب في الاعتداء مع ثبوت وجود مباشر له؟
٧ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	هل يعد صاحب الموقع التجاري الإلكتروني متسبباً في حال حدوث الاعتداء؟
٧ / ١ / ٨	ص ٧٤٦	إذا التزم صاحب الموقع التجاري الإلكتروني بالضمان في حال حدوث اعتداء فهل يضمن؟
٢ / ٨	ص ٧٤٦	التثبت من هوية المتعاملين.
١ / ٢ / ٨	ص ٧٤٦	ما يلزم المؤسسة اتخاذه تجاه التثبت من هوية المتعاملين معها والتحقق من أهليتهم عند التعاقد معهم عبر الشبكة.
٢ / ٢ / ٨	ص ٧٤٦	هل يصح شرعاً اعتماد التوقيع الإلكتروني وسيلة لإثبات هوية المتعاقدين؟
٣ / ٢ / ٨	ص ٧٤٦	ما يثبت للعاقدين الآخر في حال ثبوت حصول التزوير أو التزييف أو الغلط في شخصية المتعاقدين الآخر.
٤ / ٢ / ٨	ص ٧٤٧	المرجع في إثبات التزييف أو التزوير أو الغلط.
٣ / ٨	ص ٧٤٧	حماية المتعاملين من عقود الإذعان.
١ / ٣ / ٨	ص ٧٤٧	صورة عقود الإذعان.
٢ / ٣ / ٨	ص ٧٤٧	يجب شرعاً خضوع عقود الإذعان المبرمة عن طريق الإنترنت لرقابة الدولة قبل طرحها للتعامل.
٣ / ٣ / ٨	ص ٧٤٧	حكم عقود الإذعان إذا كانت عادلة في ثمنها ولم تتضمن شروطاً ظالمة للطرف المذعن.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٣ / ٨	ص ٧٤٧	ما يثبت للطرف المدعن إذا كان الثمن المحدد غير عادل أو كانت الشروط تتضمن ظمماً له.
٤ / ٨	ص ٧٤٧	ما يثبت للمتعاقد في حال كان محل العقد موصوفاً أو اعتمد على رؤية متقدمة له أو بيع استناداً على أنموذج.

الرهن وتطبيقاته المعاصرة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الرهن.	ص ٧٦١	(٢)
أحكام الرهن.	ص ٧٦١	(٣)
مشروعية الرهن.	ص ٧٦١	١ / ٣
حكم عقد الرهن من جهة الجواز واللزوم.	ص ٧٦١	١ / ١ / ٣
قبض الرهن وضابطه.	ص ٧٦١	٢ / ١ / ٣
الرهن الحيازي.	ص ٧٦١	٢ / ١ / ٣
الرهن التأميني (الرهن الرسمي).	ص ٧٦١	٢ / ١ / ٣
حكم توكيل المرتهن لغيره في قبض الرهن.	ص ٧٦١	٣ / ١ / ٣
حكم جعل الرهن في يد طرف آخر غير المرتهن.	ص ٧٦١	٣ / ١ / ٣
حكم نقل الرهن من قبيل الراهن والمرتهن إذا كان في يد طرف ثالث.	ص ٧٦١	٣ / ١ / ٣
حكم اشتراط المرتهن على الراهن أن يوكله أو يوكل وكيله أو الشخص المتفق عليه في بيع الرهن والاستيفاء من ثمنه عند عدم الوفاء دون الرجوع إلى القضاء.	ص ٧٦١	٤ / ١ / ٣
إذا وُكِّلَ الراهن المرتهن أو وكيله في بيع الرهن عند عدم الوفاء فهل يحق للراهن الرجوع عن هذه الوكالة.	ص ٧٦١	٤ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر وفاة الراهن أو المرتهن على الرهن.	ص ٧٦٢	٥ / ١ / ٣
ما ينتهي به عقد الرهن.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
أثر تلف المرهون على عقد الرهن.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
إذا ترتب على المرهون تعويض من تأمين ونحوه فهل يكون مبلغ التعويض عوضاً عن المرهون؟	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
ينتهي الرهن بفسخ المرتهن.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
انتهاء الرهن باستيفاء الدين.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
انتهاء الرهن بالإبراء.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
انتهاء الرهن بتنازل المرتهن عن حقه بالرهن.	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
إذا زال ملك الراهن عن المرهون بإذن المرتهن فما أثر ذلك على الرهن؟	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
إذا أذن المرتهن ببيع المرهون وقبل المشتري الجديد بقاء الرهن فهل يكون لهذا البيع أثر على الرهن؟	ص ٧٦٢	٦ / ١ / ٣
أثر الوفاء ببعض الدين على الرهن.	ص ٧٦٢	٧ / ١ / ٣
حكم احتباس المرتهن المرهون كله بأي جزء من الدين.	ص ٧٦٢	٧ / ١ / ٣
حكم احتباس المرتهن المرهون بعد أداء الدين.	ص ٧٦٢	٧ / ١ / ٣
حكم احتباس المرتهن المرهون بعد أداء الدين لدين آخر لم يرهن؟	ص ٧٦٢	٧ / ١ / ٣
هل يجوز أن يرهن مال ليكون ضماناً لأي دين ينشأ خلال فترة محددة؟	ص ٧٦٢	٧ / ١ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
أحكام المرهون.	ص ٧٦٢	٢ / ٣
يشترط أن يكون المرهون مالاً متقوماً وأن يكون معيناً بالإشارة أو التسمية أو الوصف وأن يكون مقدوراً على تسليمه.	ص ٧٦٢	١ / ٢ / ٣
حكم كون الرهن ديناً أو نقداً.	ص ٧٦٢	٢ / ٢ / ٣
حكم كون الرهن مالاً مثلياً أو مستهلكاً.	ص ٧٦٢	٢ / ٢ / ٣
حكم رهن ما يسرع إليه الفساد وكيف يكون رهناً؟	ص ٧٦٢	٢ / ٢ / ٣
حكم كون المرهون ملكاً مشاعاً وشرطه.	ص ٧٦٢	٢ / ٢ / ٣
حكم كون المرهون رهناً لأكثر من مرتين وآلية استحقاق المرتين وقسمة المرهون بينهم.	ص ٧٦٢	٣ / ٢ / ٣
حكم رهن مال واحد على عدة مرتين مع الترتيب بينهم في الاستحقاق بحيث لا يحق للمرتين اللاحق استيفاء دينه من الرهن إلا بعد استيفاء الأول، ومن الذي يشترط رضاه.	ص ٧٦٢	٣ / ٢ / ٣
من الذي يملك الرهن خلال عقد الرهن سواء أكان بيد المرتين أو العدل أو الوكيل.	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
يد المرتين والعدل والوكيل على المرهون.	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
ضمان المرهون في حال الهلاك أثناء العقد.	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
هل يسقط بهلاك المرهون شيء من الدين؟	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
ما يعتبر في تحديد قيمة المرهون إذا هلك بيد المرتين أو العدل أو الوكيل.	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا تلف المرهون بيد المرتهن بتعداً أو تقصير من المرتهن فهل يجوز أن تجرى المقاصة بين الدين وبين قيمة المرهون الهالك؟	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
أثر هلاك المرهون بيد الراهن.	ص ٧٦٢	٤ / ٢ / ٣
حكم كون الرهن على مال مملوك للراهن في يد المرتهن.	ص ٧٦٣	٥ / ٢ / ٣
إذا كان المرهون مالاً تحت يد المرتهن ويده على المال يد ضمان فاتفقاً على أن يكون الرهن هذا المال فهل تتغير يد القابض للمال من الضمان إلى الأمانة؟	ص ٧٦٣	٥ / ٢ / ٣
الرهن المستعار.	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
حكم استعارة الراهن مالاً ليرهنه وما يشترط لصحته.	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
الرهن المستأجر.	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
حكم استئجار مال بغرض رهنه.	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
إذا رهن مستعار أو مستأجر فحل الدين وبيع المرهون فما الذي يثبت للمعير أو المؤجر؟	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
إذا تلف المرهون المستعار أو المستأجر فمن الذي يضمنه؟	ص ٧٦٣	٦ / ٢ / ٣
حكم رهن المبيع بثمنه.	ص ٧٦٣	٧ / ٢ / ٣
لمن يكون نماء المرهون وغلاته؟	ص ٧٦٣	٨ / ٢ / ٣
حكم انتفاع الراهن بالمرهون.	ص ٧٦٣	٩ / ٢ / ٣
انتفاع المرتهن بالمرهون بعوض وبدون عوض.	ص ٧٦٣	٩ / ٢ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
من يتحمل المصروفات الفعلية اللازمة لإصلاح المرهون.	ص ٧٦٣	١٠ / ٢ / ٣
إذا دفع المرتهن المصروفات اللازمة لإصلاح الرهن فهل له الرجوع على الراهن؟	ص ٧٦٣	١٠ / ٢ / ٣
إذا دفع المرتهن المصروفات اللازمة لإصلاح الرهن فهل له الانتفاع بالمرهون مقابل ذلك؟	ص ٧٦٣	١٠ / ٢ / ٣
من يتحمل المصروفات المتعلقة بحفظ المرهون وتوثيقه وبيعه.	ص ٧٦٣	١٠ / ٢ / ٣
حكم اشتراط المرتهن أن يتحمل الراهن المصروفات المتعلقة بحفظ المرهون وتوثيقه.	ص ٧٦٣	١٠ / ٢ / ٣
حكم رهن الدين.	ص ٧٦٣	١١ / ٢ / ٣
كيف يقبض الدين المرهون.	ص ٧٦٣	١٢ / ٢ / ٣
أحكام الدين المرهون به.	ص ٧٦٣	٣ / ٣
شرط الدين الذي يوثق به بالرهن.	ص ٧٦٣	١ / ٣ / ٣
حكم الرهن الذي يوثق به الدين الناتج عن قرض ربوي.	ص ٧٦٤	١ / ٣ / ٣
حكم الرهن عن دين غير ثابت في الذمة.	ص ٧٦٤	١ / ٣ / ٣
حكم اشتراط الرهن في عقود الأمانة.	ص ٧٦٤	٢ / ٣ / ٣
التنفيذ على المرهون.	ص ٧٦٤	٤ / ٣
متى يحق للمرتهن طلب بيع المرهون؟	ص ٧٦٤	١ / ٤ / ٣
حكم ما زاد على قيمة الدين بالنسبة للمرتهن.	ص ٧٦٤	١ / ٤ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا بيع المرهون ولم تف قيمته بالدين فماذا يستحق المرتهن؟	ص ٧٦٤	١ / ٤ / ٣
حكم اشتراط المرتهن أن يملك المرهون مقابل دينه.	ص ٧٦٤	٢ / ٤ / ٣
حكم اشتراط المرتهن على الراهن أن يشتري منه المرهون عند الحلول بقيمته السوقية ويستوفي دينه من الثمن.	ص ٧٦٤	٢ / ٤ / ٣
أثر الرهن في استحقاق المرتهن من مال المفلس.	ص ٧٦٤	٣ / ٤ / ٣
رهن الأوراق المالية والصكوك.	ص ٧٦٤	(٤)
حكم رهن الأوراق المالية والصكوك الإسلامية وأسهم المؤسسات المالية وأسهم الشركات التي أصل نشاطها حلال.	ص ٧٦٤	١ / ٤
حكم رهن صكوك المنافع.	ص ٧٦٤	٢ / ٤
حكم رهن ما لا يجوز إصداره أو التعامل فيه من الأوراق المالية والصكوك كالسندات الربوية والأسهم الممتازة وأسهم التمتع ونحوها.	ص ٧٦٤	٣ / ٤
رهن الحسابات الجارية والتأمينات النقدية.	ص ٧٦٥	(٥)
حكم رهن المؤسسة المالية حساباً جارياً للراهن.	ص ٧٦٥	(٥)
حكم استخدام المؤسسة الحساب الجاري المرهون لديها لمصالحها.	ص ٧٦٥	(٥)
من يستحق ربح الحساب إن استثمرت المبالغ المرهونة لدى المؤسسة المالية باتفاق الراهن والمرتهن.	ص ٧٦٥	(٥)
رهن الوحدات والحسابات الاستثمارية.	ص ٧٦٥	(٦)

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم رهن الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار الإسلامية.	ص ٧٦٥	١ / ٦
إذا رُهنّت الوحدات الاستثمارية في صناديق الاستثمار الإسلامية فهل يجوز أن يوقف حق العميل في الاسترداد أو السحب؟	ص ٧٦٥	١ / ٦
إذا نتجت أرباح عن الوحدات الاستثمارية فلمن يكون نهاؤها؟ بمّ يكيّف؟	ص ٧٦٥	٢ / ٦
رهن ما سيملك.	ص ٧٦٥	(٧)
حكم رهن ما سيملك من الغلات سواء أكان تبعاً لأصلها أو استقلالاً.	ص ٧٦٥	(٧)
التأمين على المرهون.	ص ٧٦٥	(٨)
حكم اشتراط المرتهن على الراهن أن يجري تأميناً إسلامياً على المرهون.	ص ٧٦٥	(٨)
إذا تلف المرهون المؤمن عليه وترتب عليه تعويض مالي فلمن يكون التعويض المالي؟ وهل يكون رهناً؟	ص ٧٦٦	(٨)
زكاة المرهون.	ص ٧٦٦	(٩)
حكم زكاة المرهون.	ص ٧٦٦	١ / ٩
على من تجب زكاة المرهون.	ص ٧٦٦	١ / ٩
هل كون المرهون ممنوعاً التصرف فيه مانع من وجوب الزكاة؟	ص ٧٦٦	١ / ٩
تخضع للزكاة جميع الرهونات.	ص ٧٦٦	٢ / ٩

توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة

المسألة	الصفحة	الفقرة
حسابات الاستثمار (الودائع الاستثمارية).	ص ٧٨٣	(٢)
حسابات الاستثمار.	ص ٧٨٣	١ / ٢
أقسام حسابات الاستثمار.	ص ٧٨٣	١ / ٢
حسابات الاستثمار المطلقة.	ص ٧٨٣	١ / ١ / ٢
حسابات الاستثمار المقيدة.	ص ٧٨٤	٢ / ١ / ٢
المساواة في فرص الاستثمار.	ص ٧٨٤	٣ / ١ / ٢
الفرق بين حسابات الاستثمار والحساب الجاري وما في حكمه.	ص ٧٨٤	٢ / ٢
الفرق بين حسابات الاستثمار وبين الحساب الجاري من حيث الضمان.	ص ٧٨٤	٢ / ٢ / ٢، ١ / ٢ / ٢
الفرق بين حسابات الاستثمار وبين الحسابات الجارية من حيث حكم الزيادة المودع على أصل المبلغ.	ص ٧٨٤	٢ / ٢ / ٢
الفرق بين حسابات التوفير (الادخار) وحسابات الادخار المفوض باستثمارها.	ص ٧٨٥	٣ / ٢ / ٢
حكم تقاضي المؤسسة رسوم (عملات) عن خدمة فتح الحسابات الاستثمارية.	ص ٧٨٥	٤ / ٢ / ٢
حكم تقاضي المؤسسة المالية مقابلاً عن أعباء نقل وتخزين وعدة العملات الورقية أو المعدنية المودعة لديها.	ص ٧٨٥	٥ / ٢ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تقاضي المؤسسة المالية مقابلاً عن العملات المحوَّلة على حساب المؤسسة.	ص ٧٨٥	٥ / ٢ / ٢
القبض في التحويل بين الحسابات.	ص ٧٨٥	٦ / ٢ / ٢
عمل المؤسسات في المبالغ التي جهلت عناوين أصحابها.	ص ٧٨٥	٧ / ٢ / ٢
مآل المبالغ المالية المودعة لدى المؤسسات المالية التي لم يتوصَّل إلى أصحابها.	ص ٧٨٥	٧ / ٢ / ٢
إذا حولت المؤسسة المبالغ المالية المودعة لديها لمن جهلت عناوين أصحابها إلى حساب الخيرات ثم صرفت في الخيرات وبعد ذلك علم أصحابها وأمكن التواصل معهم ولن يميزوا صرفها في الخيرات فمن أن يعوّضون؟	ص ٧٨٥	٧ / ٢ / ٢
ينبغي أن ينص في شروط الحسابات على تنازل صاحب الحساب لحساب الخيرات عن المبالغ التي لم يعد ممكناً إيصالها إليه بسبب جهل عنوانه وذلك بعد مضي مدة يتم تحديدها.	ص ٧٨٥	٧ / ٢ / ٢
هل يكفي عند تغيير شروط الحسابات أو نسب الأرباح الإشعارات التي ترسل للعملاء أو تعرض لهم على موقع المؤسسة؟	ص ٧٨٥	٨ / ٢ / ٢
حكم النص على أن العميل إذا لم يعترض خلال فترة محددة فإنه يكون موافقاً على التعديل ونحوه.	ص ٧٨٥	٨ / ٢ / ٢
متى يسري مفعول تغيير شروط الحسابات أو نسب الأرباح ونحوها.	ص ٧٨٥	٨ / ٢ / ٢

الفقرة	الصفحة	المسألة
٩ / ٢ / ٢	ص ٧٨٥	لا مانع من النص على حجية مستندات المؤسسة وبياناتها ما لم يثبت صاحب الحساب الخطأ فيها. ص
١٠ / ٢ / ٢	ص ٧٨٦	على من يقع عبء الإثبات في حال ادعاء صاحب الحساب على المؤسسة (المضارب) التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.
(٣)	ص ٧٨٦	◆ تحقق الأرباح.
١ / ٣	ص ٧٨٦	ما يشترط لتحقيق الأرباح القابلة للتوزيع.
١ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	سلامة رأس المال.
١ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	تكييف ما يوزع قبل التأكد من سلامة رأس المال.
١ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	تكييف الربح المفوض باستثماره بعد انتهاء فترة الاستثمار.
٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	التنضيض الحكمي أو الحقيقي.
٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	متى يتحقق الربح في حسابات الاستثمار.
١ / ٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	كيف يكون التنضيض الحقيقي لموجودات المضاربة.
٢ / ٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	المصروفات المعتبرة عند التنضيض.
(ب) ٢ / ٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	هل تتحمل حسابات الاستثمار مصروفات الأعمال التي يجب على المضارب القيام بها؟
٣ / ٢ / ١ / ٣	ص ٧٨٦	مراعاة المخصصات والاحتياطيات المتعلقة بالاستثمار عند التنضيض.
١ / ٢ / ٣	ص ٧٨٧	إذا حصلت خسارة في إحدى عمليات المضاربة فهل تجبر من أرباح العمليات الأخرى؟
(٤)	ص ٧٨٧	◆ استحقاق الربح؟

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٤	ص ٧٨٧	ما يشترط في الربح المتفق عليه.
١ / ٤	ص ٧٨٧	حكم تحديد مبلغ مقطوع أو نسبة من رأس المال لأحد الطرفين في الاستثمار بالمضاربة.
٢ / ٤	ص ٧٨٧	حكم تأجيل تحديد نسب الربح بين الطرفين عن إبرام العقد.
٢ / ٤	ص ٧٨٧	حال عقد المضاربة إذا سكت الطرفان عن تحديد نسبة الربح بينهما.
٢ / ٤	ص ٧٨٧	ما يستحقه المضارب عما قام به في المضاربة الفاسدة.
٢ / ٤	ص ٧٨٧	لمن يكون الربح في المضاربة الفاسدة؟
٣ / ٤	ص ٧٨٧	حكم تفاوت نسبة الأرباح بين أصحاب الحسابات الاستثمارية.
٤ / ٤	ص ٧٨٨	أثر اشتراط أحد الطرفين لنفسه مبلغاً مقطوعاً في عقد المضاربة.
٤ / ٤	ص ٧٨٨	حكم اتفاق طرفي المضاربة على أنه إذا زادت نسبة الأرباح عن نسبة معينة أو عن مؤشر معين فإن أحد الطرفين يختص بالربح الزائد عن ذلك.
٥ / ٤	ص ٧٨٨	حكم تخصيص ربح جزء معين أو نوع معين من رأس المال لأحد طرفي عقد المضاربة.
٥ / ٤	ص ٧٨٨	حكم اشتراط تخصيص ربح فترة محددة لأحد طرفي عقد المضاربة.
٥ / ٤	ص ٧٨٨	حكم اشتراط تخصيص ربح صفقة معينة لأحد طرفي عقد المضاربة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اتفاق طرفي المضاربة على توزيع الأرباح في فترة واحدة أو على فترات متفاوتة بعد التنضيف قبل فترة.	ص ٧٨٨	٦ / ٤
إذا خلط المضارب ماله بهال المضاربة فما الأثر المترتب على ذلك؟	ص ٧٨٨	٧ / ٤
حكم تخصيص جزء من الأرباح لطرف ثالث غير طرفي المضاربة.	ص ٧٨٨	٧ / ٤
حكم تخارج أحد أصحاب الحسابات بجميع مبلغه أو بعضه.	ص ٧٨٨	٩ / ٤
تكييف مخارجه أحد أصحاب الحسابات بجميع مبلغه أو بعضه.	ص ٧٨٨	٩ / ٤
حكم تحديد المصرف مبلغاً للتخارج بحيث لا يربح شيئاً أو يربح أقل مما يستحقه لو بقي، وهل يعد هذا حرماناً من الربح؟.	ص ٧٨٨	٩ / ٤
هل يستحق المستثمر في حسابات الاستثمار نسبة ربح عن المبالغ المحتجزة المودعة في الحسابات الاستثمارية لغرض السيولة؟	ص ٧٨٨	١٠ / ٤
هل يشترط إذن أصحاب الحسابات لاستثمار المبالغ المحتجزة المودعة في الحسابات الاستثمارية؟	ص ٧٨٩	٢ / ١٠ / ٤
توزيع الربح.	ص ٧٨٩	(٥)
آلية ومعادلة توزيع الربح بطريق حساب النمر.	ص ٧٨٩	١ / ٥
يعتبر أصحاب الحسابات موافقين ضمناً على المباراة عما يتعذر الوصول إليه من الأرباح.	ص ٧٨٩	١ / ٥
حكم وضع معدل متوقع للربح.	ص ٧٨٩	٢ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٥	ص ٧٨٩	هل يعد المعدل المتوقع للربح ملزماً إذا لم يتحقق ربح ولو كان معتمداً على دراسة جدوى؟
٢ / ٥	ص ٧٨٩	حكم توزيع الأرباح بشكل نهائي على أساس الربح المتوقع بقطع النظر عن حقيقة الربح الذي تحقق.
٣ / ٥	ص ٧٨٩	حكم توزيع مبالغ تحت الحساب قبل التضيض الحقيقي أو الحكمي.
١ / ٥	ص ٧٩٠	حكم النص على مبدأ المبرأة الذي يقتضي إبراء المتخارج لأصحاب الحسابات الاستثمارية عند التخارج.
٤ / ٥	ص ٧٩٠	حكم النص في عقود الحسابات الاستثمارية على التبرع بما يبقى لصالح وجوع الخير عند تصفية الوعاء الاستثماري.
٥ / ٥	ص ٧٩٠	ما تلتزم به المؤسسة للتضيض وتوزيع الربح المتحقق.
٦ / ٥	ص ٧٩٠	هل يلزم المؤسسة أن تفصح عن تنازل المساهمين بصفتهم مضاربين عن أرباحهم لصالح أصحاب حسابات الاستثمار؟
(٦)	ص ٧٩٠	أحكام أخرى لحسابات الاستثمار.

إعادة التأمين الإسلامي

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف إعادة التأمين.	ص ٨٠٣	(٢)
صورة إعادة التأمين.	ص ٨٠٣	١ / ٢
البديل الشرعي لإعادة التأمين.	ص ٨٠٣	٢ / ٢، ١ / ٢
حكم إعادة التأمين.	ص ٨٠٣	(٣)
حكم إعادة التأمين الإسلامي لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية.	ص ٨٠٣	١ / ٣
حكم إعادة التأمين الإسلامي لدى شركات إعادة التأمين التقليدية.	ص ٨٠٣	٢ / ٣
أهم طرق إعادة التأمين.	ص ٨٠٣	(٤)
طريقة إعادة التأمين الانتقائية.	ص ٨٠٤	١ / ٤
طريقة إعادة التأمين الشاملة (اتفاقية إعادة التأمين).	ص ٨٠٤	٢ / ٤
أهم صور إعادة التأمين.	ص ٨٠٤	(٥)
صورة إعادة التأمين بالمحاصة.	ص ٨٠٤	١ / ٥
صورة إعادة التأمين فيما يجاوز القدرة.	ص ٨٠٤	٢ / ٥
صورة إعادة التأمين فيما يجاوز حداً معيناً من الخسارة.	ص ٨٠٤	٣ / ٥
ضوابط إعادة التأمين من قبل شركات التأمين الإسلامية لدى شركات إعادة التأمين التقليدية.	ص ٨٠٤	(٦)

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اتفاق شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية على أن تحتفظ شركات التأمين الإسلامية بنسبة معينة من الأقساط المستحقة لشركات إعادة التأمين التقليدية واستثمار تلك المبالغ على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.	ص ٨٠٤	٢ / ٦
الحكم الشرعي للتعويضات والعمولات المقدمة من شركات إعادة التأمين التقليدية لشركات التأمين الإسلامية.	ص ٨٠٥	(٧)
حكم أخذ شركات التأمين الإسلامية بمبالغ التغطية المدفوعة من شركات التأمين التقليدية.	ص ٨٠٥	١ / ٧
حكم أخذ شركات التأمين الإسلامية عمولة عن إعادة التأمين.	ص ٨٠٥	٢ / ٧
حكم قبول شركات التأمين الإسلامية أي توزيعات عليها من فائض شركات إعادة التأمين التقليدية.	ص ٨٠٥	٣ / ٧
الضوابط الشرعية لممارسة إعادة التأمين من قبل شركات إعادة التأمين الإسلامية.	ص ٨٠٥	(٨)
حكم قيام شركة إعادة التأمين الإسلامي بقبول إعادة التأمين لشركة تأمين تقليدية.	ص ٨٠٦	٣ / ٨
شروط قبول شركة إعادة التأمين الإسلامية بقبول إعادة التأمين لشركة تأمين تقليدية.	ص ٨٠٦	٣ / ٨
المكاسب المالية المتحققة من شركات إعادة التأمين الإسلامية.	ص ٨٠٦	(٩)

الحقوق المالية والتصرف فيها

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الحقوق المالية.	ص ٨٢٥	(٢)
أنواع الحقوق المالية.	ص ٨٢٥	(٣)
الحقوق الشخصية.	ص ٨٢٥	١ / ٣
الحقوق العينية الأصلية والتبعية.	ص ٨٢٥	٢ / ٣
الفرق بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية.	ص ٨٢٥	٣ / ٢ / ٣
الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	٣ / ٣
أنواع الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	٢ / ٣ / ٣
أحكام الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	٣ / ٣ / ٣
أمثلة على الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	١ / ٣ / ٣ / ٣
حكم الاعتداء على الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	١ / ٣ / ٣ / ٣
حكم التصرف في الحقوق المعنوية.	ص ٨٢٦	٢ / ٣ / ٣ / ٣
تعريف الرخصة التجارية.	ص ٨٢٦	٣ / ٣ / ٣ / ٣
حكم التصرف بالرخصة التجارية.	ص ٨٢٦	٣ / ٣ / ٣ / ٣
من أين تكتسب الحقوق المالية.	ص ٨٢٦	٤ / ٣
طرق كسب الحقوق المالية.	ص ٨٢٦	٤ / ٣
هل تورث الحقوق المالية؟	ص ٨٢٦	٤ / ٣
الحقوق المتفرعة عن حقوق الملكية.	ص ٨٢٦	(٤)

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يحق لمالك العين والمنفعة التصرف به.	ص ٨٢٦	١ / ٤
ما يحق لمالك المنفعة من الانتفاع بالشيء.	ص ٨٢٦	٢ / ٤
متى يضمن مالك المنفعة.	ص ٨٢٦	٢ / ٤
ما يتفرع عن حق الانتفاع من الاستعمال.	ص ٨٢٦	٣ / ٤
♦ حقوق الارتفاق.	ص ٨٢٧	(٥)
تعريف حقوق الارتفاق.	ص ٨٢٧	١ / ٥
أمثلة على حقوق الارتفاق.	ص ٨٢٧	١ / ٥
ما يثبت للشخص الانتفاع به في حق الارتفاق العام.	ص ٨٢٧	١ / ٢ / ٥
♦ حقوق الجوار المالية.	ص ٨٢٧	(٦)
ما يترتب على حق الجوار القائم على ملكية الطبقات (العلو والسفل).	ص ٨٢٧	١ / ٦
ما يترتب على اشتراك مالكي الطبقات في ملكية الأرض التي بُنيت عليها.	ص ٨٢٧	٢ / ٦
الأثر المترتب على انهدام السفل بسبب من صاحبه.	ص ٨٢٧	١ / ٢ / ٦
الأثر المترتب على انهدام السفل بغير سبب من صاحبه.	ص ٨٢٧	٢ / ٢ / ٦
يترتب على اشتراك مالكي الطبقات اشتراكهم في حق الانتفاع بالمرافق والخدمات المشتركة.	ص ٨٢٧	٣ / ٢ / ٦
♦ حق الشفعة.	ص ٨٢٧	(٧)
تعريف الشفعة.	ص ٨٢٧	١ / ٧
ما تجري فيه الشفعة من الأموال.	ص ٨٢٧	١ / ١ / ٧

المسألة	الصفحة	الفقرة
شرط ثبوت الشفعة للجار.	ص ٨٢٧	٣ / ٢ / ٦
أحكام الشفعة.	ص ٨٢٧	٢ / ٧
يحل الشفيع محل المشتري في الحقوق والالتزامات.	ص ٨٢٧	١ / ٢ / ٧
تعدد الشفعاء وما يثبت لهم.	ص ٨٢٧	٢ / ٢ / ٧
هل يسقط حق الشفعة بموت الشفيع؟	ص ٨٢٨	٣ / ٢ / ٧
سقوط الحق بطلب الشفعة.	ص ٨٢٨	٤ / ٢ / ٧
هل يحق للشفيع أن يبطل جميع التصرفات الواردة على العين المشفوعة قبل الأخذ بالشفعة إذا تداولتها الأيدي؟	ص ٨٢٨	٥ / ٢ / ٧
هل تثبت الشفعة بانتقال الملك بغير البيع وما في حكمه؟	ص ٨٢٨	٦ / ٢ / ٧
هل تثبت الشفعة بانتقال الملك بسبب الميراث أو الوصية أو الهبة بغير عوض.	ص ٨٢٨	٦ / ٢ / ٧
♦ حق الخلو.	ص ٨٢٨	(٨)
صور حق الخلو.	ص ٨٢٨	(٨)
حكم دفع المالك للمستأجر مبلغاً مقابل تخليه عن حقه الثابت بالعقد في ملك بقية المدة.	ص ٨٢٨	٢ / ٨
حكم دفع المستأجر الأول للمستأجر الجديد في أثناء مدة الإجارة مبلغاً عن بقية مدة العقد لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية.	ص ٨٢٨	٣ / ٨
حكم تأجير المستأجر للعين المؤجرة إذا اشترط في عقد الإجارة ألا يؤجر أو كانت القوانين تمنعه.	ص ٨٢٨	٣ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣/٨	ص ٨٢٩	حكم أخذ المستأجر الأول على المستأجر الجديد مبلغاً من المال كبديل خلو بعد انقضاء المدة.
(٩)	ص ٨٢٩	♦ حق التحجير.
١/٩	ص ٨٢٩	تعريف التحجير.
٢/٩	ص ٨٢٩	ما يفيد التحجير من اختصاص.
٢/٩	ص ٨٢٩	هل يفيد التحجير التملك؟
٣/٩	ص ٨٢٩	حكم تنازل المحجّر عن حقه في الأسبقية بمالٍ.
٣/٩	ص ٨٢٩	حكم بيع العقار المحجّر.
٤/٩	ص ٨٢٩	هل يسقط حق التحجير؟
(١٠)	ص ٨٢٩	♦ الاعتياض عن الحقوق.
١/١٠	ص ٨٢٩	حكم الاعتياض عن الخيارات.
٢/١٠	ص ٨٢٩	حكم الاعتياض عن الحقوق التي وضعت لدفع الضرر مثل حق الشفعة.
٣/١٠	ص ٨٢٩	حكم الاعتياض عن حقوق الارتفاق بالبيع ونحوه.
٤/١٠	ص ٨٢٩	حكم بيع حق الانتفاع والاختصاص وحق الأسبقية.
(١١)	ص ٨٢٩	♦ كيفية التصرف في الحقوق.
١/١١	ص ٨٢٩	الأصل في جميع الحقوق المالية من حيث التصرف.
٢/١١	ص ٨٢٩	التصرفات التي يجوز لصاحب الحق التصرف بها.
(١٢)	ص ٨٣٠	♦ حماية الحقوق.
١/١٢	ص ٨٣٠	حكم الاعتداء على الحقوق.

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تسقط الحقوق بالتقادم؟	ص ٨٣٠	١/٢/١٢
حق الحبس.	ص ٨٣٠	٢/٢/١٢
حق البائع بحبس المبيع حتى يستوفي الثمن.	ص ٨٣٠	١/٢/٢/١٢
حق الصانع والأجير بحبس ما عمل فيه حتى يستوفي الثمن الحال والأجرة الحالة.	ص ٨٣٠	٢/٢/٢/١٢
حق المؤجر في حبس متاع المستأجر في العين التي أجرها حتى يستوفي الأجرة الحالة.	ص ٨٣٠	٣/٢/٢/١٢
حق الناقع في حبس المتاع المنقول حتى يستوفي أجرة النقل الحالة.	ص ٨٣٠	٤/٢/١٢
حق المودع بأجر في حبس الوديعة حتى يستوفي الأجرة الحالة.	ص ٨٣٠	٥/٢/٢/١٢
حق الوكيل في حبس مال الموكل حتى يستوفي أجرة الوكالة الحالة.	ص ٨٣٠	٦/٢/٢/١٢
حق البائع بعين المبيع إذا أفلس المشتري (حق الاسترداد).	ص ٨٣٠	٣/٢/١٢
بعض التطبيقات المعاصرة للحقوق المالية.	ص ٨٣٠	(١٣)
حكم النص في أنظمة الشركات على حق الأولوية في الاكتتاب في زيادة رؤوس أموال الشركات.	ص ٨٣٠	١/١٣
التنازل عن حق الأولوية في الاكتتاب.	ص ٨٣١	٢/١٣

الإفلاس

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الإفلاس والتفليس.	ص ٨٤٥	(٢)
الحكم الشرعي للإفلاس.	ص ٨٤٥	(٣)
حكم تصرف المدين بما يضر بالدائنين.	ص ٨٤٥	١ / ٣
الحكم بإيقاع حكم التفليس على من أحاطت الديون بهاله إذا طلب الدائنون ذلك.	ص ٨٤٥	٢ / ٣
توثيق الحكم بالإفلاس.	ص ٨٤٥	٣ / ٣
مراحل الإفلاس.	ص ٨٤٥	(٤)
ما يترتب على الحكم بالإفلاس.	ص ٨٤٥	٢ / ٤
شروط الحكم بتفليس المدين.	ص ٨٤٦	٣ / ٤
من يطلب الحكم بالإفلاس.	ص ٨٤٦	٣ / ٤
هل يلزم الدائنين إذا طلبوا الحكم بإفلاس المدين أن يثبتوا أنهم جميع الدائنين؟	ص ٨٤٦	٤ / ٤
إذا ظهر بعد الحكم بالتفليس دائنون آخرون فما العمل؟	ص ٨٤٦	٤ / ٤، (١)
آثار التفليس.	ص ٨٤٦	(٥)
ما يترتب على الحكم بتفليس المدين.	ص ٨٤٦	
إقرار المفلس بعد الحكم بتفليسه.	ص ٨٤٦	١ / ٥

(١) وينظر: ص ٨٤٩، ٨ / ٤.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٥	ص ٨٤٦	إذا صدَّق الدائنون المفلس في الدين الذي أقرب به فهل ينفذ إقراره؟
١ / ٥	ص ٨٤٦	من آثار التفليس: تعلق ديون الغرماء بالمال الموجود للمدين عند الحجر.
٢ / ٥	ص ٨٤٦	هل يدخل في حكم المال محل التفليس الأموال التي تحدث للمدين بعد الحكم بالإفلاس.
٢ / ٥	ص ٨٤٦	هل يبقى ملك المدين على ماله بعد الحكم بالتفليس؟
٣ / ٥	ص ٨٤٧	هل تنفذ تصرفات المفلس بعد الحكم بإفلاسه؟
٣ / ٥	ص ٨٤٧	حكم إجراء المفلس للتصرفات المتعلقة بمعاملات سابقة على الإفلاس.
٤ / ٥	ص ٨٤٧	هل تتعلق التصرفات الجديدة بمال التفليسة؟
٤ / ٥	ص ٨٤٧	هل يحق لمن ثبتت لهم حقوق جديدة على المفلس مشاركة الغرماء في مال التفليسة؟
٤ / ٥	ص ٨٤٧	هل يحق لمن له على المدين دين مؤجل أن يطالب بالحكم بالإفلاس؟
٥ / ٥	ص ٨٤٧	إذا أجرى الحاكم الشرعي اللازم حيال الإفلاس فهل يحق لأصحاب الديون المؤجلة مشاركة الغرماء بمال المفلس؟
٦ / ٥	ص ٨٤٧	إذا أفلس المستأجر أثناء مدة الإجارة فهل يحق للمؤجر أن يطالب بفسخ العقد؟
٧ / ٥	ص ٨٤٧	حكم المصالحة على تخفيض الديون المؤجلة التي حلت بالتفليس بموافقة الدائنين.

المسألة	الصفحة	الفقرة
بماذا يطالب الكفلاء بما وقع عليه الصلح أم بالدين الذي ضمنوه؟	ص ٨٤٧	٧ / ٥
هل تحمل الديون المؤجلة التي للمفلس على الغير؟	ص ٨٤٧	٨ / ٥
هل يجوز للدائنين مطالبة المفلس بعد الحكم بتفليسه والقسمة؟	ص ٨٤٧	٩ / ٥
هل تبرأ ذمة المفلس بعد القسمة أم يلزمه استكمال قضاء جميع الديون؟	ص ٨٤٧	٩ / ٥
حق الرجوع في المبيع على المدين إذا أفلس (حق الاسترداد).	ص ٨٤٧	(٦)
بيع أموال المفلس وما يترك له.	ص ٨٤٧	(٧)
إجراءات البيع وما يلزم له من مزاد ونحوه.	ص ٨٤٧	١ / ٧
الأموال المملوكة للمفلس التي لا يجوز بيعها لأجل الإفلاس.	ص ٨٤٨	٢ / ٧
هل يُلزم المفلس بالتكسب أو الاقتراض إذا لم يكف ما تحصل من أنواله لسداد ديونه؟	ص ٨٤٨	٣ / ٧
قسمة أموال المفلس بين الغرماء.	ص ٨٤٨	(٨)
متى يقسم مال المفلس بين الغرماء؟	ص ٨٤٨	١ / ٨
هل يلزم الحاكم أن يؤخر القسمة إلى حين اكتمال بيع جميع مال المفلس؟	ص ٨٤٨	١ / ٨
حكم تقسيم ما يُتحصل من مال المفلس تدريجياً.	ص ٨٤٨	١ / ٨
ما يبدأ به الحاكم من الأموال محل القسم.	ص ٨٤٨	٢ / ٨
ترتيب استحقاق الدائنين من مال المفلس.	ص ٨٤٨	٣ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣ / ٣ / ٨	ص ٨٤٨	هل يحق للأجير المشترك ونحوه حبس ما يده من موجودات المفلس لاستيفاء الأجرة كاملة من أموال التفليسة.
٤ / ٣ / ٨	ص ٨٤٨	ما يدخل في حكم من وجد عين ماله عند رجل قد أفلس.
٥ / ٣ / ٨	ص ٨٤٩	كيفية قسمة المال بين الغرماء.
٤ / ٨	ص ٨٤٩	إذا ظهر دين على المدين بعد القسمة فما العمل؟
(٩)	ص ٨٤٩	تطبيقات خاصة بالمؤسسات.
١ / ٩	ص ٨٤٩	ما يدخل في التفليسة.
١ / ١ / ٩	ص ٨٤٩	هل تدخل الحسابات الجارية لدى المؤسسة في التفليسة؟
٢ / ٩	ص ٨٤٩	هل تدخل في التفليسة الأوعية الاستثنائية المستقلة عن المؤسسات في مصادرها وعوائدها إذا اقتصر عمل المؤسسة على إدارتها على أساس الوكالة أو المضاربة؟
٣ / ٩	ص ٨٤٩	هل تدخل في التفليسة الموجودات التي في حيازة المؤسسة على سبيل الوديعة للحفاظ ونحو ذلك؟
(١٠)	ص ٨٤٩	فك الحجر عن المفلس.
١ / ١٠	ص ٨٤٩	متى يحكم الحاكم بانفكاك الحجر؟
٢ / ١٠	ص ٨٤٩	الإجراء في حال ظهر للمفلس أصل مال بغير تعامل.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢/١٠	ص ٨٤٩	إذا ظهر مال للمفلس وكان النظام المعمول به في بلد المفلس يمنع من المطالبة بالتفليس مرة ثانية إلا بعد مدة زمنية محددة فهل يسقط الدين الباقي من ذمة المدين (المفلس)؟
٣/١٠	ص ٨٤٩	إذا تداين المفلس بعد فك الحجر عنه ووجد له مال بتعاملات جديدة ثم حُجر عليه ثانياً فإن المال الحادث لا يدخل في قسمته أحد من الأولين مع الدائنين الجدد.
٣/١٠	ص ٨٤٩	إذا كان المال الحادث نشأ عن غير معاوضة كالهبة ونحوها بعد فك الحجر عن المفلس فهل يدخل دائنو الدين الأول في المال الجديد؟

السيولة تحصيلها وتوظيفها

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف السيولة وإدارة السيولة.	ص ٨٦١	(٢)
المقصود بالسيولة.	ص ٨٦١	١ / ٢
المقصود بإدارة السيولة.	ص ٨٦١	٢ / ٢
ضابط تحقيق السيولة.	ص ٨٦١	٢ / ٢
الحاجة إلى تطبيقات السيولة في المؤسسات.	ص ٨٦١	(٣)
المجالات التي تحتاج المؤسسات السيولة فيها.	ص ٨٦١	٢ / ٣ ، ١ / ٣
تحصيل السيولة وتوظيفها.	ص ٨٦١	(٤)
حكم تحصيل السيولة بالاقتراض بفائدة وتوظيفها بالفائدة.	ص ٨٦١	١ / ٤
من الصيغ المشروعة لتحصيل السيولة.	ص ٨٦٢	٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق عقد السلم.	ص ٨٦٢	١ / ٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق عقد الاستصناع.	ص ٨٦٢	٢ / ٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق بيع الأصول ثم استئجارها.	ص ٨٦٢	٣ / ٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق تمويل رأس المال العامل بغرض توسيع نشاط المؤسسة.	ص ٨٦٢	٤ / ٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق إصدار الصكوك الاستثمارية بغرض توسيع نشاط المؤسسة.	ص ٨٦٢	٥ / ٢ / ٤
تحصيل السيولة عن طريق التورق.	ص ٨٦٣	٦ / ٢ / ٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
تحصيل السيولة عن طريق القرض بدون فائدة.	ص ٨٦٣	٧ / ٢ / ٤
الصيغ المشروعة في توظيف السيولة.	ص ٨٦٣	(٥)
صيغٌ مشروعة في توظيف السيولة.	ص ٨٦٣	(٥)

حماية رأس المال والاستثمارات

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٨٧٣	تعريف حماية رأس المال والاستثمارات والفرق بين الحماية والضمان.
(٢)	ص ٨٧٣	الحماية أعم من الضمان.
(٣)	ص ٨٧٣	الحكم الشرعي.
١ / ٣	ص ٨٧٣	حكم حماية رأس المال بالطرق المباحة.
٢ / ٣	ص ٨٧٣	ما يجب على مدير الاستثمار تجاه رأس المال.
٢ / ٣	ص ٨٧٣	الأثر المترتب على ترك مدير الاستثمار بذل العناية اللازمة لوقاية رأس المال.
٣ / ٣	ص ٨٧٣	حكم اتخاذ الأدوات والإجراءات المشروعة لغرض حماية الاستثمار من المخاطر التي يتعرض لها.
٤ / ٣	ص ٨٧٣	يد مدير الاستثمار على المال.
٤ / ٣	ص ٨٧٣	متى يضمن مدير الاستثمار.
٥ / ٣	ص ٨٧٣	قدر الجهد الذي يجب بذله لحماية رأس المال وضابطه.
٦ / ٣	ص ٨٧٤	حكم اشتراط تحمُّل مدير الاستثمار ضمان المال مطلقاً ولو لم يتعدَّ أو يفرط.
٧ / ٣	ص ٨٧٤	ما يثبت لرب المال إذا تعدَّى المضارب أو فرط أو خالف الشروط.

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا حقق المضارب ربحاً ثم أضيف لرأس المال وحصلت بعد ذلك خسارة بتعدُّ من المضارب فهل يضمن رأس المال الأول أم يضمنه باعتبار أن الربح من رأس المال؟	ص ٨٧٤	٧ / ٣
ما يضمنه المضارب إذا كانت الخسارة بهلاك رأس المال كلياً أو جزئياً بسبب تعدي المضارب أو تقصره.	ص ٨٧٤	٧ / ٣
الوسائل المشروعة لحماية رأس المال.	ص ٨٧٤	(٤)
ما يشترط في الأدوات والإجراءات التي من شأنها حماية رأس المال والاستثمار.	ص ٨٧٤	١ / ٤
وسائل مشروعة لحماية رأس المال.	ص ٨٧٤	٢ / ٤
الوسائل المحرمة شرعاً لحماية رأس المال.	ص ٨٧٦	(٥)
حكم اشتراط ضمان المدير لرأس المال.	ص ٨٧٦	١ / ٥
حكم تعهد طرف ثالث لمدير الاستثمار بتحمُّل الخسارة تعهداً مطلقاً أي غير مقيد بالتعدي أو التقصير مع حق الرجوع على المدير.	ص ٨٧٦	٢ / ٥
حكم التزام مدير الاستثمار أو إلزامه بشراء الأصول المستثمرة بقيمتها الاسمية أو بقيمة متفق عليها ابتداء.	ص ٨٧٦	٣ / ٥
حكم التزام طرف ثالث بضمان رأس المال بأجر يأخذه مقابل الضمان.	ص ٨٧٦	٤ / ٥
حكم حماية رأس المال من خلال عقود التحوُّط التقليدية.	ص ٨٧٦	٥ / ٥

الوكالة بالاستثمار

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٨٨٩	تعريف الوكالة بالاستثمار ومشروعيتها.
١ / ٢	ص ٨٨٩	تعريف الوكالة بالاستثمار.
٢ / ٢	ص ٨٨٩	مشروعية الوكالة بالاستثمار.
(٣)	ص ٨٨٩	أركان الوكالة بالاستثمار وأهم أنواعها.
١ / ٣	ص ٨٨٩	أركان الوكالة بالاستثمار.
٢ / ٣	ص ٨٨٩	حكم تعليق الوكالة وإضافتها للمستقبل.
٢ / ٣	ص ٨٨٩	حكم اقتران الوكالة بالاستثمار بالشروط المقبولة شرعاً.
٣ / ٣	ص ٨٨٩	حكم تقييد الوكالة بالاستثمار بنوع معين من الاستثمار أو بمكان معين أو بقيود أخرى.
٣ / ٣	ص ٨٨٩	حكم جعل الوكالة بالاستثمار مطلقة.
٤ / ٣	ص ٨٨٩	حكم النص في عقود الوكالة بالاستثمار على أن أفراد أحد طرفي العقد بتعديل قيود الوكالة.
(٤)	ص ٨٨٩	صفة الوكالة بالاستثمار.
١ / ٤	ص ٨٨٩	عقد الوكالة بالاستثمار من حيث الجواز واللزوم.
٢ / ٤	ص ٨٨٩	حكم تضمن عقد الوكالة بالاستثمار اشتراط أحد الطرفين الفسخ في حالات محددة.
٣ / ٤	ص ٨٩٠	أثر انتهاء مدة الوكالة على عقد الوكالة بالاستثمار.

المسألة	الصفحة	الفقرة
أجرة الوكالة.	ص ١٩٠	(٥)
حكم العلم بأجرة الوكالة.	ص ١٩٠٥	١ /
تحديد أجرة الوكالة بنسبة من محل المال المستثمر.	ص ١٩٠	١ / ٥
حكم ربط الوكالة بمؤشر.	ص ١٩٠	١ / ٥
أثر عدم تحديد الأجرة في التعاقد مع من لا يعمل إلا بأجرة.	ص ١٩٠	٢ / ٥
إذا توقف الوكيل عن إتمام العمل بعد شروعه وتحقيقه ما ينتفع به الموكل فما الذي يستحقه؟	ص ١٩٠	٢ / ٥
متى يجب على الموكل دفع أجرة الوكيل بالاستثمار.	ص ١٩٠	٣ / ٥
حكم اشتراط الوكيل بالاستثمار جميع أو نسبة مما زاد عن الربح المتوقع.	ص ١٩٠	٤ / ٥
مبلغ الاستثمار ومدته وربحه.	ص (٦)	
لا بد من تحديد مبلغ الاستثمار ومدته سواء أكان المبلغ مقدماً جملة أم على دفعات.	ص ١٩٠	١ / ٦
من يتحمل المصروفات المتعلقة بالاستثمار.	ص ١٩٠	(٦)
حكم اشتراط المصروفات المتعلقة بالاستثمار على الوكيل.	ص ٦	٢ /
حكم اشتراط الموكل على الوكيل تأجيل دفع المصروفات المتعلقة بالاستثمار أو ربط دفعها بنتائج الاستثمار.	ص ١٩٠	٢ / ٦
من يتحمل المصروفات المتعلقة بموظفي الوكيل.	ص ١٩٠	٢ / ٦
حكم بدء الوكيل بالاستثمار قبل تسلّم مبلغ الاستثمار.	ص ١٩٠	٣ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا أقرض الوكيل الموكل من ماله للشراء بالاستثمار فهل يستحق الأجر والحافز المشروط له؟ وهل يجوز أن يراعى أمر القرض بأن يزداد في استحقاقه أو في الحافز لأجل القرض؟	ص ٨٩٠	٤ / ٦
من يستحق كامل الربح؟	ص ٨٩١	٥ / ٦
حكم تنحية جزء من الربح لتكوين احتياطي معدّل الأرباح.	ص ٨٩١	٦ / ٦
لمن تؤول موجودات الاحتياطي بعد التصفية؟	ص ٨٩١	٧ / ٦
ضمان الوكيل بالاستثمار.	ص ٨٩١	(٧)
يد الوكيل بالاستثمار على المال محل الاستثمار.	ص ٨٩١	١ / ٧
متى يضمن الوكيل بالاستثمار.	ص ٨٩١	١ / ٧
إذا وجد موجب الضمان فما الذي يضمنه الوكيل؟	ص ٨٩١	١ / ٧
هل يضمن الوكيل إذا وجد موجب الضمان: الربح المتوقع؟	ص ٨٩١	٢ / ٧
إذا لم يستثمر الوكيل المال أصلاً فهل يضمن الربح المتوقع؟	ص ٩١	١ / ٧
إذا خالف الوكيل فحصل ربح نتيجة المخالفة أو زادت قيمة المال محل الاستثمار فهل يكون للموكل أم للوكيل؟	ص ٨٩١	٢ / ٧
تعلق حكم العقد وحقوقه.	ص ٨٩١	(٨)
توكيل الوكيل بالاستثمار غيره فيما وكّل به.	ص ٨٩١	(٩)
حكم توكيل الوكيل غيره في أصل عملية الاستثمار.	ص ٨٩١	١ / ٩

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٩	ص ٨٩١	ما يستثنى من منع الوكيل من توكيل غيره.
١ / ٩	ص ٨٩١	حكم توكيل الوكيل غيره فيما ليس من عمله أو يتعذر عليه عمله أو كان من عمل الموظفين لديه.
١ / ٩	ص ٨٩١	حكم توكيل الوكيل غيره إذا أذن له الموكل بذلك.
٢ / ٩	ص ٨٩١	إذا أذن الموكل بتوكيل الوكيل لغيره فانعزل الوكيل الأول فهل ينعزل بذلك وكيل الوكيل؟ ومن الذي يحق له عزل وكيل الوكيل في هذه الحالة؟
(١٠)	ص ٨٩١	تقييد الوكالة بالاستثمار.
١ / ١٠	ص ٨٩١	حكم تقييد الوكالة بالاستثمار بالرجوع إلى الموكل قبل الدخول في الاستثمار.
١ / ١٠	ص ٨٩١	إذا خالف الوكيل بالاستثمار شرط الموكل عليه بأن يرجع له قبل الاستثمار فخير فمن يتحمل الخسارة؟
٢ / ١٠	ص ٨٩٢	إذا قيدت الوكالة بالاستثمار بعمليات لا يقل ربحها عن نسبة معينة فما الأثر المترتب إذا خالف الوكيل في ذلك؟
٢ / ١٠	ص ٨٩٢	مقدار ما يضمنه الوكيل بالاستثمار إذا خالف تقييد الموكل له بالألا يستثمر في أقل من نسبة معينة.
(١١)	ص ٨٩٢	أحكام الوكالة بالاستثمار.
(١١)	ص ٨٩٢	شراء الوكيل لنفسه بعد خلط ماله بأموال الاستثمار أيّاً من الأصول التي اشترت بالأموال بعد خلطها.
(١٢)	ص ٨٩٢	التطبيقات المعاصرة للوكالة بالاستثمار.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١/١٢	ص ٨٩٢	حكم خلط أموال الوكالة المطلقة مع أموال المضاربة أو مع أموال الوكيل بالاستثمار.
١/١٢	ص ٨٩٢	كيفية قسمة الربح في حال خلط أموال الوكالة المطلقة مع أموال المضاربة أو مع أموال الوكيل بالاستثمار.
٢/١٢	ص ٨٩٢	الوكالة بالاستثمار لتمويل رأس المال العامل.
٢/١٢	ص ٨٩٢	وجه صلاحية الوكالة بالاستثمار بديلاً عن السحب على المكشوف.
٢/١٢	ص ٨٩٢	ما تملكه المؤسسة بتمويل رأس المال العامل، ومن يتحمل الخسارة.
١/٣/١٢	ص ٨٩٣	حكم توكيل المؤسسات البنوك التقليدية باستثمار الأموال.
٢/٣/١٢	ص ٨٩٣	حكم توكل المؤسسات الإسلامية في استثمار أموال البنوك التقليدية.
٤/١٢	ص ٨٩٣	ما يترتب على انتهاء مدة الوكالة بالاستثمار قبل تحصيل المستحقات.
٤/١٢	ص ٨٩٣	هل يستحق الوكيل بالاستثمار أجره عن تحصيل المستحقات من المدينين المتأخرين بالسداد؟
٤/١٢	ص ٨٩٣	هل يحق للوكيل بالاستثمار استخدام الأموال التي حصلها في مصلحته؟ أو إعادة استثمارها؟
٤/١٢	ص ٨٩٣	إذا لم يستطع وكيل الاستثمار التحصيل من المدينين فهل يجب عليه الاستدانة الدخول في عقد تورق لرد مستحقات الموكل؟

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥/١٢	ص ١٩٣	حكم تخفيض الحافز المحدد للوكيل بالاستثمار إذا أنهت الوكالة بالاتفاق أو استخدم أحد الطرفين حقه في فسخ العقد.

ضوابط حساب ربح المعاملات

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩٠٣	◆ الربح المشروع وغير المشروع.
١ / ٢	ص ٩٠٣	ضابط الربح المشروع.
٢ / ٢	ص ٩٠٣	ضابط الربح غير المشروع.
(٣)	ص ٩٠٣	◆ تحديد نسبة الربح في المعاملات.
١ / ٣	ص ٩٠٣	هل للربح حد أعلى يحرم تجاوزه؟
٢ / ٣	ص ٩٠٣	حكم تحديد السلطات ربحاً معيناً بحيث لا يحق لأحد تجاوزه.
٢ / ٣	ص ٩٠٣	حكم تسعير مقدار الربح.
(٤)	ص ٩٠٣	◆ زيادة الربح في الثمن المؤجل عن الثمن الحال.
(٤)	ص ٩٠٣	حكم زيادة الربح في الثمن المؤجل عن الثمن الحال.
(٤)	ص ٩٠٣	حكم كون الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال مرتبة على التأخر في السداد.
(٥)	ص ٩٠٣	◆ تحديد الربح بالمبلغ أو بالنسبة.
١ / ٥	ص ٩٠٣	حكم تحديد الربح في المربحة بمبلغ مقطوع يضاف للتكلفة.
١ / ٥	ص ٩٠٣	حكم تحديد الربح في المربحة بنسبة مئوية يضاف على التكلفة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تحديد الربح بناء (استثناساً) على مؤشر منضبط يرجع إليه الطرفان عند العقد.	ص ٩٠٣	٢ / ٥
هل يجوز أن يتفق الطرفان على تحديد الربح بناء على مؤشر منضبط بحيث يتغير الربح صعوداً ونزولاً تبعاً للمؤشر؟	ص ٩٠٣	٢ / ٥
وضع معدلات أو نسب متعددة لتوزيع ربح التمويل بالمضاربة.	ص ٩٠٤	(٦)
حكم وضع معدلات أو نسب متعددة لحساب ربح التمويل بالمضاربة تبعاً لمدة العقد.	ص ٩٠٤	١ / ٦
حكم وضع معدلات أو نسب متعددة لحساب ربح التمويل بالمضاربة تبعاً لبلوغ ربح أحد الطرفين نسبة معينة من رأس المال.	ص ٩٠٤	١ / ٦
حكم تقييد رب المال المضارب بألا يستثمر إلا بعمليات لا يقل ربحها المتوقع عن نسبة معينة.	ص ٩٠٤	٢ / ٦
توزيع ربح المعاملات المؤجلة.	ص ٩٠٤	(٧)
حكم اتباع الطرق المحاسبية المتعارف عليها لتوزيع وحساب ربح المعاملات المؤجلة على الفترات المالية.	ص ٩٠٤	١ / ٧
ما يلزم المؤسسة مراعاته عند إعداد بياناتها المالية.	ص ٩٠٤	٢ / ٧
ما يجب على المؤسسة تجاه بيان طريقة حسابها للربح.	ص ٩٠٤	(٨)
يجب على المؤسسة أن تفصح لعملائها عن طريقة حسابها للربح وأن تعطي العميل فرصة للاستفسار عن أصل ذلك.	ص ٩٠٤	(٨)

المسألة	الصفحة	الفقرة
يجب على المؤسسة في حملتها الدعائية أن تبين طريقة حسابها للربح بما ينفي التدليس.	ص ٩٠٤	(٨)
يجب على المؤسسة في العقود ذكر الثمن الإجمالي والربح بمبلغ أو نسبة من إجمالي الثمن.	ص ٩٠٤	(٨)
في حال ذكر نسبة الربح في العقود مقرونة بالزمن فهل تصح الجدولة للدين بزيادة كل من الزمن والربح؟	ص ٩٠٤	(٨)
هل يلزم المؤسسة اتباع طريقة معينة دون غيرها في تحديد الربح؟ وما شرط ذلك؟	ص ٩٠٤	(٩)
حكم اعتماد المؤسسة عند تحديدها للربح على الطريقة التي تعتمد تحديد الربح بنسبة من كامل المبلغ سنوياً لكامل المدة.	ص ٩٠٤	(٩)
حكم اعتماد المؤسسة عند تحديدها للربح على طريقة الحساب التنازلية بحيث يحسب الربح على المبالغ المتبقية في ذمة العميل بحسب جدول الأقساط.	ص ٩٠٤	(٩)
حكم تنازل المؤسسة عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته؟	ص ٩٠٥	(١٠)
حكم تضمن العقد شرطاً يلزم المؤسسة بالتنازل عن جزء من الثمن إذا عجل المشتري بسداد التزاماته.	ص ٩٠٥	(١٠)
طريقة معالجة الربح في الدفاتر الداخلية.	ص ٩٠٥	(١١)

خيارات الأمانة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩١٥	◆ خيار التغيرير.
١ / ٢	ص ٩١٥	تعريف خيار التغيرير.
٢ / ٢	ص ٩١٥	من صور التغيرير.
١ / ٢ / ٢	ص ٩١٥	من التغيرير: الإخبار المخالف للواقع.
٢ / ٢ / ٢	ص ٩١٥	من التغيرير: الزيادة في ثمن السلعة عند المزايدة بدون قصد الشراء.
٣ / ٢	ص ٩١٥	من التغيرير: إيهام المشتري بأن المبيع ملائم لحاجته.
٣ / ٢ / ٢	ص ٩١٥	من التغيرير: ادعاء البائع - خلافاً للواقع - بنفاد المبيع من الأسواق.
٤ / ٢ / ٢	ص ٩١٥	الإعلان عن نتائج غير صحيحة عن شركة للإغراء بشراء أسهمها.
٣ / ٢	ص ٩١٥	موجب خيار التغيرير.
١ / ٣ / ٢	ص ٩١٥	ما يثبت به خيار التغيرير.
٢ / ٣ / ٢	ص ٩١٥	المدة التي يحق للمغرور فيها طلب الفسخ.
٤ / ٢	ص ٩١٥	مسقاط خيار التغيرير.
١ / ٤ / ٢	ص ٩١٥	أثر هلاك المبيع على خيار التغيرير.
١ / ٤ / ٢	ص ٩١٥	أثر وجود مانع من الرد على خيار التغيرير.

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر عدم رد المشتري للمبيع بعد علمه بالتغيرير مع تمكنه منه على خيار التغيرير.	ص ٩١٥	١ / ٤ / ٢
أثر سقوط خيار التغيرير.	ص ٩١٦	٢ / ٤ / ٢
إذا سقط خيار التغيرير فهل يستحق المشتري تعويضاً عن التغيرير الذي وقع عليه؟	ص ٩١٦	٢ / ٤ / ٢
من يتحمل مصروفات الرد في حال الأخذ بخيار التغيرير.	ص ٩١٦	٣ / ٤ / ٢
هل ينتقل خيار التغيرير للورثة بموت مستحق الخيار؟	ص ٩١٦	٥ / ٢
خيار التدليس.	ص ٩١٦	(٣)
تعريف خيار التدليس.	ص ٩١٦	١ / ٣
شروط ثبوت خيار التدليس.	ص ٩١٦	٢ / ٣
هل يثبت خيار التدليس للمشتري إذا كان المبيع قد ظهر بصفة مخالفة للواقع بسبب لا يد للبائع فيه؟	ص ٩١٦	١ / ٢ / ٣
أثر علم المشتري بالتدليس على استحقاقه للخيار.	ص ٩١٦	٢ / ٢ / ٣
أثر زوال العيب المدّس على استحقاق المشتري لخيار التدليس.	ص ٩١٦	٣ / ٢ / ٣
من صور التدليس وتطبيقاته.	ص ٩١٦	٣ / ٣
موجب خيار التدليس.	ص ٩١٦	٤ / ٣
ما يثبت لمستحق خيار التدليس.	ص ٩١٦	١ / ٤ / ٣
المدة التي يحق للمدّس عليه (المشتري) فيها طلب الفسخ.	ص ٩١٦	٢ / ٤ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يستحق المشتري تعويضاً إن اختار الإمساك بعد علمه بالتدليس؟	ص ٩١٦	٣ / ٤ / ٣
مسقطات خيار التدليس.	ص ٩١٦	٥ / ٣
أثر التصرف في المبيع على استحقاق المشتري لخيار التدليس.	ص ٩١٦	٥ / ٣
هل ينتقل خيار التدليس للورثة بموت المورث؟	ص ٩١٧	٦ / ٣
خيار الغبن.	ص ٩١٧	(٤)
تعريف خيار الغبن.	ص ٩١٧	١ / ٤
شرط استحقاق خيار الغبن.	ص ٩١٧	٢ / ٤
من صور الغبن وتطبيقاته المعاصرة.	ص ٩١٧	٣ / ٤
غبن المسترسل مثبت للخيار.	ص ٩١٧	١ / ٣ / ٤
من صور الغبن: تواطؤ السماسرة والباعة بما يؤدي إلى إغلاء الأسعار أو الزيادة عن ثمن المثل.	ص ٩١٧	٢ / ٣ / ٤
من صور الغبن: استغلال جهل المصدرين بالأسعار بالتغريير القولي بإخبارهم بالشراء منهم بأقل من السعر السائد في بلد المستورد.	ص ٩١٧	٣ / ٣ / ٤
من صور الغبن: التوسط بين الباعة وأهل الأسواق لبيعوها في السوق بأكثر من السعر السائد.	ص ٩١٧	٤ / ٣ / ٤
موجب الخيار.	ص ٩١٧	٤ / ٤
ما يثبت للمغبون بموجب الخيار.	ص ٩١٧	١ / ٤ / ٤
إذا اختار المغبون إمضاء البيع فهل له الحق بالمطالبة بالتعويض؟	ص ٩١٧	٢ / ٤ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٤ / ٤	ص ٩١٧	حكم اتفاق البائع والمشتري على ضمان البائع مقدار الغبن بدلاً من الرد.
٥ / ٤	ص ٩١٧	مسقطات خيار الغبن.
٥ / ٤	ص ٩١٧	أثر هلاك المبيع أو استهلاكه أو تغييره أو تعيينه على خيار الغبن.
١ / ٥ / ٤	ص ٩١٧	أثر تعلق حق الغير في المبيع على خيار الغبن.
٢ / ٥ / ٤	ص ٩١٧	أثر سكوت مستحق خيار الغبن بعد علمه بالغبن.
٣ / ٥ / ٤	ص ٩١٨	أثر تصرف المغبون في المبيع بعد علمه بالغبن.
٦ / ٤	ص ٩١٨	انتقال الخيار إلى الورثة بموت المورث.

الوعد والمواعدة

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الوعد والمواعدة.	ص ٩٢٧	(٢)
تعريف الوعد.	ص ٩٢٧	١ / ٢
تعريف المواعدة.	ص ٩٢٧	٢ / ٢
أطراف المواعدة.	ص ٩٢٧	١ / ٢
أنواع الوعد وأحكامه العامة.	ص ٩٢٧	(٣)
حكم الوعد بفعل محرم.	ص ٩٢٧	١ / ٣
حكم الوفاء بالوعد المحرم.	ص ٩٢٧	١ / ٣
حكم الوعد الذي يجزئ نفعاً للمقرض فوق سداد قرضه.	ص ٩٢٧	٢ / ٣
حكم الوعد المنفصل من المقرض للمقرض بأن يعطيه ما ينتفع به زيادة على القرض.	ص ٩٢٧	٢ / ٣
حكم الوعد بين البائع والمشتري المؤدي إلى العينة.	ص ٩٢٧	٣ / ٣
حكم الوعد بفعل أو تصرف مالي.	ص ٩٢٨	٤ / ٣
حكم الوفاء بالوعد في الأفعال والتصرفات المالية.	ص ٩٢٨	٤ / ٣
ما يترتب على إخلاف الوعد شرعاً.	ص ٩٢٨	٤ / ٣
هل الوعد ملزم قضاء؟	ص ٩٢٨	٤ / ٣
هل يحق للموعد المتضرر أن يطالب بالتعويض إذا أخلف الواعد وترتب على الإخلاف ضرر عليه؟	ص ٩٢٨	٤ / ٣

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل يعد من الضرر الفعلي الفرصة الضائعة؟	ص ٩٢٨	٤ / ٣
إذا قيل بالزام الواعد قضاء فهل يلزم الموعد الوفاء بالوعد كذلك أم أنه بالخيار إن شاء طلب وإن شاء ترك؟	ص ٩٢٨	٥ / ٣
حكم الوعد بالتبرعات من حيث الإلزام.	ص ٩٢٨	٦ / ٣
متى يلزم الوفاء بالوعد بالتبرع قضاء؟	ص ٩٢٨	٦ / ٣
حكم الوعد بإنشاء عقد معاوضة في المستقبل.	ص ٩٢٨	٧ / ٣
ضابط الوعد الذي يجب الوفاء به قضاء.	ص ٩٢٨	٧ / ٣
إذا وعد شخص آخر بإنشاء عقد في المستقبل فهل يتم هذا العقد تلقائياً إذا حل مواعده؟ أم لا بد من تبادل الإيجاب والقبول في حينه؟	ص ٩٢٨	٨ / ٣
هل يلزم الموعد القبول للإيجاب الذي وعد به الواعد؟	ص ٩٢٨	٨ / ٣
◆ أنواع المواعدة وأحكامها العامة.	ص ٩٢٨	(٤)
حكم المواعدة بفعل محذور.	ص ٩٢٨	١ / ٤
من المواعدة المحرمة: المواعدة على عقد أو عقدين يقصد منه التحايل على الربا.	ص ٩٢٨	١ / ٤
حكم المواعدة بفعل مباح وهل هي ملزمة قضاء؟	ص ٩٢٩	٢ / ٤
في الحالات التي لا يمكن فيها إنجاز معاملة تجارية حقيقية بدون مواعدة ملزمة فهل تكون هذه المواعدة ملزمة قضاء؟	ص ٩٢٩	٢ / ٤
تكييف المواعدة الملزمة للطرفين.	ص ٩٢٩	٣ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
٣ / ٤	ص ٩٢٩	هل المواعدة الملزمة للطرفين - حيث قيل بها - عقد مضاف إلى المستقبل يتم عند حلول الموعد؟ أم يلزم له إيجاب وقبول في حينه؟
٣ / ٤	ص ٩٢٩	ما يلزم الواعد من التعويض إذا لم يف بالوعد.
٣ / ٤	ص ٩٢٩	طريقة حساب التعويض المستحق للموعد.
٤ / ٤	ص ٩٢٩	حكم اتفاق طرفين على إطار عام (إطار تفاهم) بحيث يكون لكل واحد من الطرفين الخيار بين الدخول في التعامل وعدمه.
٤ / ٤	ص ٩٢٩	حكم اتفاقية الإطار العام من حيث الإلزام من عدمه.
٤ / ٤	ص ٩٢٩	هل يلزم عن توقيع الإطار العام دخول في عقد؟
(٥)	ص ٩٢٩	تطبيقات مشروعة للوعد والمواعدة.
١ / ٥	ص ٩٢٩	تكييف الوعد من الأمر بالشراء في المباحات التي تجريها المؤسسات وهل هو وعد ملزم؟
٢ / ٥	ص ٩٣٠	تكييف الوعد من المؤسسة المؤجرة بهبة العين المؤجرة للمستأجر بعد سداده كامل الأقساط، وهل هي ملزمة؟
٣ / ٥	ص ٩٣٠	تكييف الوعد من المؤسسة في المشاركة المتناقصة أنها تؤجر حصتها إلى الشريك من حيث الإلزام من عدمه.
(٦)	ص ٩٣٠	تطبيقات ممنوعة شرعاً.
(٦)	ص ٩٣٠	حكم إجراء الوعود المتبادلة بقصد التحايل على عملية محظورة شرعاً.

المساقاة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩٤١	◆ تعريف المساقاة.
(٣)	ص ٩٤١	◆ حكم العقد وصفته.
(٣)	ص ٩٤١	مشروعية عقد المساقاة.
(٣)	ص ٩٤١	حكم عقد المساقاة من جهة الجواز واللزوم.
(٣)	ص ٦٤١	متى يلزم عقد المساقاة؟
(٤)	ص ٩٤١	◆ أركان عقد المساقاة.
(٥)	ص ٩٤١	◆ شروط صحة المساقاة.
١ / ٥	ص ٩٤١	حكم تحديد ربح معين محدد للمساقى أو لملك الأرض.
٢ / ٥	ص ٩٤١	حكم مطالبة المساقى بأعمال أخرى خارجة عما فيه مصلحة للشجر والثمر.
٣ / ٥	ص ٩٤١	حكم تعليق عقد المساقاة بمدة يحصل فيها الناتج غالباً.
(٦)	ص ٩٤١	◆ واجبات المساقى.
(٦)	ص ٩٤١	الضابط في تحديد العمل الذي يجب على المساقى فعله.
١ / ١ / ٦	ص ٩٤٢	جملة من الأعمال التي يجب على المساقى القيام بها.
٢ / ١ / ٦	ص ٩٤٢	حكم عقد المساقى عقد مساقاة مع غيره على الشجر نفسه (مساقاة من الباطن).

المسألة	الصفحة	الفقرة
ما يثبت لمالك الشجر إذا ثبت له أن المساقى عاقد من الباطن دون إذن منه.	ص ٩٤٢	٢ / ١ / ٦
هل يحق للمساقى أن يستعين بغيره في بعض أو كل أعمال المساقاة؟	ص ٩٤٢	٢ / ٦
يد المساقى على الشجر ونحوها.	ص ٩٤٢	٣ / ٦
متى يضمن المساقى؟	ص ٩٤٢	٣ / ٦
إذا ترتب على المساقى ضمان الضرر الفعل الناتج بسبب تعديه أو تقصيره أو مخالفته فهل يستحق نصيبه؟	ص ٩٤٢	٣ / ٦
واجبات مالك الشجر.	ص ٩٤٢	(٧)
الواجبات المشتركة بين المساقى ومالك الشجر.	ص ٩٤٢	(٨)
على من يجب حفظ الشجر والثمر.	ص ٩٤٢	١ / ٨
من يلزم بدفع النفقات المتعلقة بالمساقاة.	ص ٩٤٢	٢ / ٨
على من تجب نفقة التأمين التكافلي إن وجدت.	ص ٩٤٢	٢ / ٨
ضابط ما يجب أن يتولاه المساقى من أعمال والمرد في تحديدها.	ص ٩٤٢	٣ / ٨
هل يستحق المساقى زيادة على حصته مقابل الأعمال التي يجب عليه القيام بها؟	ص ٩٤٢	٣ / ٨
هل يجوز للمساقى أن يستأجر غيره ليقوم بأعماله؟	ص ٩٤٢	٣ / ٨
من يتحمل كلفة الأجير الذي يستأجره المساقى؟	ص ٩٤٢	٣ / ٨
هل يجوز للمساقى أن يستأجر عاملاً يقوم بالأعمال التي لم تجب عليه؟ وعلى من تكون نفقته؟	ص ٩٤٢	٣ / ٨

الفقرة	الصفحة	المسألة
٤ / ٨	ص ٩٤٢	الأثر المترتب على امتناع المساقى عن إتمام العمل بعد الشروع في العمل.
٤ / ٨	ص ٩٤٢	هل يحق لمالك الشجر أن يطالب المساقى بإتمام العمل إذا امتنع عنه؟
٤ / ٨	ص ٩٤٢	ما يستحقه المساقى إذا امتنع عن الإتمام قبل ظهور الثمر.
٤ / ٨	ص ٩٤٢	ما يستحقه المساقى إذا امتنع عن الإتمام بعد ظهور الثمر وقبل الصلاح.
٤ / ٨	ص ٩٤٢	من يتم العمل في حال بقيت أعمال على المساقى بعد ظهور الثمرة وقبل صلاحها ومن الملزم بدفع أجرته؟
٥ / ٨	ص ٩٤٣	أثر منع مالك الشجر المساقى من العمل قبل ظهور الثمر.
٥ / ٨	ص ٩٤٣	ما يستحقه المساقى إذا منعه مالك الشجر من إتمام العمل قبل ظهور الثمر.
٥ / ٨	ص ٩٤٣	أثر منع مالك الشجر المساقى من العمل بعد ظهور الثمر.
٥ / ٨	ص ٩٤٣	ما يستحقه المساقى إذا منعه مالك الشجر من إتمام العمل بعد ظهور الثمر.
(٩)	ص ٩٤٣	◆ قسمة الناتج.
١ / ٩	ص ٩٤٣	هل تشمل القسمة ما يتكرر نتاجه غير الثمر؟ أم أن القسمة تتعلق بالثمر فقط؟
٢ / ٩	ص ٩٤٣	متى يستحق المساقى نصيبه من الثمرة؟

المسألة	الصفحة	الفقرة
طوارئ المساقاة.	ص ٩٤٣	(١٠)
ما الذي يستحقه المساقى إذا لم يظهر ناتج أو أصاب الشجر جائحة.	ص ٩٤٣	١/١٠
إذا اتفق المساقى ومالك الشجر على تحديد مدة يظهر فيها الناتج غالباً فلم يظهر فما الذي يثبت للمساقى؟	ص ٩٤٣	٢/١٠
ظهور الشجر مستحقاً أو مغصوباً.	ص ٩٤٣	(١١)
إذا استبان أن الشجر ملك لغير المتعاقد مع المساقى فمن الذي يستحق الثمر؟	ص ٩٤٣	١/١١
ما يستحقه المساقى إذا ثبت أن الشجر ملك لغير من تعاقد معه.	ص ٩٤٣	١/١١
لمن تكون الثمرة في حال كان المتعاقد مع المساقى غاصباً للشجر.	ص ٩٤٣	٢/١١
إذا لم يعلم المساقى بغصب من تعاقد معه للشجر محل المساقاة فما الذي يستحقه؟	ص ٩٤٣	٢/١١
إذا علم المساقى بغصب من تعاقد معه للشجر فما الذي يستحقه؟	ص ٩٤٣	٢/١١
انتهاء عقد المساقاة.	ص ٩٤٣	(١٢)
أثر انتهاء المدة المتفق عليها.	ص ٩٤٣	٢/١٢
أثر موت المساقى أو تصفية المؤسسة المساقية.	ص ٩٤٣	٣/١٢
أثر موت الشجر المعقود عليه.	ص ٩٤٤	٤/١٢
أثر انتهاء الموسم دون حصول نتاج.	ص ٩٤٤	٥/١٢
فسخ عقد المساقاة.	ص ٩٤٤	(١٣)

المسألة	الصفحة	الفقرة
الإقالة في عقد المساقاة.	ص ٩٤٤	١/١٣
الأحوال التي يحق لمالك الشجر فسخ العقد فيها.	ص ٩٤٤	٢/١٣
الأحوال التي يحق للمساقى فسخ العقد فيها.	ص ٩٤٤	٣/١٣
◆ زكاة المساقاة.	ص ٩٤٤	(١٤)
◆ من تطبيقات المؤسسات للمساقاة.	ص ٩٤٤	(١٥)

خيارات السلامة

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩٥٩	◆ خيار العيب.
١ / ٢	ص ٩٥٩	تعريف خيار العيب.
٢ / ٢	ص ٩٥٩	شروط استحقاق خيار العيب.
١ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	ضابط العيب المؤثر.
٢ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	هل يثبت خيار العيب إذا أمكن إزالة العيب دون كلفة؟
٣ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	أثر علم المشتري بالعيب عند العقد.
٣ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	إذا لم يعلم البائع بالعيب فهل يسقط ذلك حق المشتري بخيار العيب؟
٤ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	حكم اشتراط البراءة من العيوب في عقد البيع.
٤ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	حكم اشتراط البراءة من العيب في الإجارة والاستصناع.
٥ / ٢ / ٢	ص ٩٥٩	هل يثبت خيار العيب بسبب عيب حدث عند المشتري؟
٣ / ٢	ص ٩٥٩	محل إعمال خيار العيب.
٤ / ٢	ص ٩٥٩	المدة التي يحق فيها للمشتري المطالبة بخيار العيب.
٤ / ٢	ص ٩٥٩	أثر تأخر المشتري في المطالبة بخيار العيب.
٥ / ٢	ص ٩٦٠	موجب خيار العيب (ما يثبت بخيار العيب).

المسألة	الصفحة	الفقرة
شروط الرد بخيار العيب.	ص ٩٦٠	٦/٢
هل يستحق المشتري الأرش تعويضاً عن العيب؟ ومتى يثبت له ذلك؟	ص ٩٦٠	٢/٦/٢، ١/٦/٢
إذا تعيَّب المبيع لدى المشتري بعيب جديد أو تلف فهل يسقط حق المشتري؟	ص ٩٦٠	٢/٦/٢
هل تمنع الزيادة المتصلة غير المتولدة في المبيع عن الرد بخيار العيب؟	ص ٩٦٠	٣/٦/٢
هل تمنع الزيادة المتصلة المتولدة عن الأصل أو الزيادة المنفصلة عن الرد بخيار العيب؟	ص ٩٦٠	٣/٦/٢
إذا تعذر الرد بخيار العيب فما الذي يثبت للمشتري؟	ص ٩٦٠	٤/٦/٢
موانع الرد.	ص ٩٦٠	٧/٢
مسقطات خيار العيب.	ص ٩٦٠	٨/٢
ضابط الرضا بالعيب ضمناً المسقط لخيار العيب.	ص ٩٦٠	٣/٨/٢
♦ خيار تفرق الصفقة.	ص ٩٦١	(٣)
تعريف خيار تفرق الصفقة.	ص ٩٦١	١/٣
شرط استحقاق خيار تفرق الصفقة.	ص ٩٦١	٢/٣
صور تفرق الصفقة التي يثبت فيها خيار الفسخ.	ص ٩٦١	٣/٣
موجب خيار تفرق الصفقة (ما يثبت بخيار تفرق الصفقة).	ص ٩٦١	٤/٣
♦ خيار فوات الوصف.	ص ٩٦١	(٤)
تعريف خيار فوات الوصف.	ص ٩٦١	١/٤

المسألة	الصفحة	الفقرة
شروط الوصف المعتبر الذي يثبت بتخلفه خيار فوات الوصف.	ص ٩٦١	٢ / ٤
موجب خيار فوات الوصف (أو ما يثبت بخيار فوات الوصف).	ص ٩٦٢	٣ / ٤
توقيت خيار فوات الوصف.	ص ٩٦٢	٤ / ٤
ما يسقط به خيار فوات الوصف.	ص ٩٦٢	٤ / ٤
هل ينتقل خيار فوات الوصف للورثة؟	ص ٩٦٢	٥ / ٤

خيارات التروي

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩٧٣	◆ خيار الشرط.
١ / ٢	ص ٩٧٣	تعريف خيار الشرط.
٢ / ٢	ص ٩٧٣	شروط ثبوت خيار الشرط.
١ / ٢ / ٢	ص ٩٧٣	هل يثبت خيار الشرط بالعرف؟
٢ / ٢ / ٢	ص ٩٧٣	هل لمدة خيار الشرط حد لأقله أو أكثره؟
٥ / ٢ / ٢	ص ٩٧٣	أثر تغير المبيع المشترط فيه الخيار على الخيار.
٣ / ٢	ص ٩٧٤	محل إعمال خيار الشرط.
٤ / ٢	ص ٩٧٤	موجب خيار الشرط (ما يثبت به خيار الشرط).
٢ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	حكم تجربة محل الخيار وأثره.
٢ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	أثر التصرف في محل الخيار تصرف الملاك.
٣ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	هل يجب مع خيار الشرط تسليم البدلين؟
٣ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	إذا اشترط الخيار وحصل تسليم البدلين بعده فهل يسقط الخيار؟
٣ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	أثر امتناع أحد المتبايعين عن التسليم أثناء مدة خيار الشرط.
٤ / ٤ / ٢	ص ٩٧٤	أثر عرض محل الخيار للبيع.
	ص ٩٧٤	أثر الخيار على الملك.

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر تصرف البائع في المبيع محل خيار الشرط المشترط للطرفين أو للبائع وحده.	ص ٩٧٤	١ / ٥ / ٢
أثر تصرف المشتري في المبيع محل خيار الشرط المشترط للمشتري، وتكييفه.	ص ٩٧٤	٢ / ٥ / ٢
هلاك المبيع وأثره على خيار الشرط.	ص ٩٧٤	٣ / ٥ / ٢
إذا هلك المبيع في زمن خيار الشرط فيكون من ضمان من؟	ص ٩٧٤	٣ / ٥ / ٢
حكم زيادة المبيع في مدة الخيار (لمن تكون الزيادة الحاصلة في زمن الخيار؟).	ص ٩٧٤	٦ / ٢
لمن تكون الزيادة المتصلة المتولدة من الأصل.	ص ٩٧٤	١ / ٦ / ٢
لمن تكون الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل.	ص ٩٧٥	٢ / ٦ / ٢
لمن تكون الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل.	ص ٩٧٥	٣ / ٦ / ٢
سقوط خيار الشرط.	ص ٩٧٥	٧ / ٢
شرط صحة الفسخ أخذاً بخيار الشرط.	ص ٩٧٥	١ / ٧ / ٢
أثر إمضاء مستحق الخيار العقد صراحة أو بفعل ما يدل على إمضائه للعقد.	ص ٩٧٥	٢ / ٧ / ٢
هل خيار الشرط بهلاك المبيع محل الخيار؟	ص ٩٧٥	٣ / ٧ / ٢
من تطبيقات خيار الشرط.	ص ٩٧٥	٨ / ٢
حكم استخدام خيار الشرط بقصد الانتفاع بمحله مع دفع الثمن للبائع بحيث يكون حيلة لمقابل عن القرض.	ص ٩٧٥	٤ / ٨ / ٢
حكم استخدام خيار الشرط لتجنب تذبذب الأسعار.	ص ٩٧٥	٥ / ٨ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
◆ خيار النقد (دفع الثمن الحال).	ص ٩٧٥	(٣)
تعريف خيار النقد.	ص ٩٧٥	١ / ٣
هل يثبت خيار النقد بدون اشتراط؟	ص ٩٧٥	١ / ٣
مجال خيار النقد (محل إعمال خيار النقد).	ص ٩٧٦	٢ / ٣
موجب خيار النقد (ما يثبت بخيار النقد).	ص ٩٧٦	٣ / ٣
انتقال خيار النقد.	ص ٩٧٦	٤ / ٣
◆ خيار التعيين.	ص ٩٧٦	(٤)
تعريف خيار التعيين.	ص ٩٧٦	١ / ٤
هل يثبت خيار التعيين بغير اشتراط؟	ص ٩٧٦	١ / ١ / ٤
هل يشترط لثبوت خيار التعيين أن تكون السلع متماثلة في ذواتها أو أثمانها؟	ص ٩٧٦	٢ / ١ / ٤
مدة خيار التعيين.	ص ٩٧٦	٣ / ١ / ٤
موجب خيار التعيين (ما يثبت به خيار التعيين).	ص ٩٧٦	٢ / ٤
أثر خيار التعيين على ضمان المبيعات محل العقد.	ص ٩٧٦	١ / ٢ / ٤
ما يضمنه المشتري في حال هلاك المبيعات محل العقد.	ص ٩٧٦	١ / ٢ / ٤
ما يضمنه البائع في حال هلاك المبيعات محل الخيار.	ص ٩٧٦	٢ / ٢ / ٤
إذا مضت مدة خيار التعيين ولم يعين المشتري فما الذي يثبت للبائع؟	ص ٩٧٦	٣ / ٢ / ٤
أثر تصرف المشتري في أحد الأشياء المخير فيها.	ص ٩٧٧	٤ / ٢ / ٤
انتقال خيار التعيين.	ص ٩٧٧	٣ / ٤

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٥)	ص ٩٧٧	أحكام عامة في خيارات التروي.
١ / ٥	ص ٩٧٧	حكم بيع خيارات التروي أو تداولها.
٢ / ٥	ص ٩٧٧	حكم الجمع بين خيارين أو أكثر من خيارات التروي في عقد واحد.

العربون

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ٩٨٧	◆ تعريف العربون.
٢ / ٢	ص ٩٨٧	تكييف الاتفاقية على إبرام عقد بيع في وقت لاحق للتوقيع.
١ / ٢	ص ٩٨٧	ما يثبت للمشتري باشتراط العربون.
٣ / ٢	ص ٩٨٧	المبلغ المدفوع عند الاتفاق على إبرام عقد بيع مستقبلي هل يعد عربوناً؟
(٣)	ص ٩٨٧	◆ حكم العربون.
١ / ٣	ص ٩٨٧	هل يشترط لصحة العربون تسليم البدلين أو أحدهما؟
٢ / ٣	ص ٩٨٧	هل يجوز العربون في عقد الصرف والسلام؟
(٤)	ص ٩٨٧	◆ مدة العربون.
(٤)	ص ٩٨٧	بم يكون تحديد مدة العربون.
(٤)	ص ٩٨٧	تحديد مدة العربون بالعرف.
(٥)	ص ٩٨٨	◆ سقوط الخيار في العربون.
١ / ٥	ص ٩٨٨	متى يسقط حق المشتري بالفسخ؟
١ / ٥	ص ٩٨٨	حكم اتفاق أطراف التعاقد على التصرفات التي يترتب عليها سقوط الخيار وإمضاء العقد.

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر انقضاء مدة العربون مع عدم دفع المشتري بقية الثمن للبائع.	ص ٩٨٨	٢ / ٥
♦ ملك و ضمان المبيع في مدة العربون.	ص ٩٨٨	(٦)
ضمان المبيع قبل التسليم.	ص ٩٨٨	(٦)
ضمان المبيع بعد التسليم.	ص ٩٨٨	(٦)
♦ قبض المبيع في مدة العربون.	ص ٩٨٨	(٧)
حكم قبض المشتري للمبيع في مدة العربون.	ص ٩٨٨	(٧)
هل يعد قبض المبيع من المشتري في مدة العربون إمضاء للعقد؟	ص ٩٨٨	(٧)
♦ نهاء المبيع وغلاته.	ص ٩٨٨	(٨)
لمن يكون النهاء المنفصل في مدة العربون؟	ص ٩٨٨	٢ / ٨
حكم اشتراط من كان المبيع في ضمانه أن يكون له نياؤه المنفصل.	ص ٩٨٨	٢ / ٨
♦ التصرف في المبيع بالعربون.	ص ٩٨٨	(٩)
تكييف تصرف البائع في المبيع بالعربون وأثره على تصرفه.	ص ٩٨٨	١ / ٩
حكم تسليم البائع سلعة غير السلعة المعينة محل البيع إذا كانت بنفس المواصفات.	ص ٩٨٩	٢ / ٩
حكم اشتراط المشتري الحق بعرض السلعة محل العربون في مدته.	ص ٩٨٩	٣ / ٩
إذا اشترط المشتري الحق بعرض السلعة محل العربون فعرضها فهل يكون عرضه هذا مبطلاً لحقه في الفسخ؟	ص ٩٨٩	٣ / ٩

المسألة	الصفحة	الفقرة
أثر بيع المشتري المبيع في مدة العربون.	ص ٩٨٩	٣ / ٩
حكم تداول العربون.	ص ٩٨٩	٤ / ٩
اشترط رد العربون.	ص ٩٨٩	(١٠)
حكم اشترط المشتري على البائع الحق في رد العربون في حالات معينة مثل إخفاق المشتري في الحصول على الترخيص من جهات رسمية.	ص ٩٨٩	(١٠)

فسخ العقود بالشرط

المسألة	الصفحة	الفقرة
◆ تعريف الفسخ بالشرط.	ص ٩٩٩	(٢)
◆ صيغة اشتراط الفسخ.	ص ٩٩٩	(٣)
◆ حكم اشتراط الفسخ.	ص ٩٩٩	(٤)
حكم اشتراط حق الفسخ لواحد من طرفي العقد في حالات معينة.	ص ٩٩٩	١ / ٤
هل يصح الفسخ إذا تخلف سببه أو أحد شروطه أو وجد مانع منه أو كان مخالفاً للشرع.	ص ٩٩٩	٢ / ٤
◆ سبب الفسخ.	ص ٩٩٩	(٥)
◆ شروط صحة الفسخ.	ص ٩٩٩	(٦)
◆ موانع الفسخ.	ص ١٠٠٠	(٧)
أثر هلاك المبيع على استحقاق فسخ العقد بالشرط.	ص ١٠٠٠	٢ / ٧، ١ / ٧
أثر التصرف في المبيع على استحقاق فسخ العقد بالشرط.	ص ١٠٠٠	٣ / ٧
أثر انتهاء المدة المحددة في العقد لممارسة الفسخ.	ص ١٠٠٠	٤ / ٧
◆ أثر الفسخ.	ص ١٠٠٠	(٨)
لمن يكون النماء من حين العقد إلى حصول الفسخ.	ص ١٠٠٠	(٨)
◆ إسقاط الفسخ بعد ثبوت الحق فيه.	ص ١٠٠٠	(٩)
◆ التعويض عن الفسخ.	ص ١٠٠٠	(١٠)

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط العوض لفسخ العقد في عقد البيع.	ص ١٠٠٠	١/١٠
حكم اشتراط العوض لفسخ العقد في العقود المؤقتة.	ص ١٠٠٠	١/١٠
حكم أخذ العوض بسبب الفسخ للظروف الطارئة.	ص ١٠٠٠	(١٠)
من تطبيقات الفسخ بالشرط.	ص ١٠٠٠	(١١)
حكم اشتراط الفسخ في اتفاقيات التسهيلات الائتمانية إذا حصلت إخفاقات تتعلق بالملاءة أو الإفلاس.	ص ١٠٠٠	١/١١
حكم اشتراط المؤجر أنه يحق له عند كل فترة جديد من عقد الإجارة إضافة أجره تكميلية لتغطية ما تكبده من خسائر لأجل الصيانة أو التأمين ونحو ذلك.	ص ١٠٠٠	٢/١١
استحقاق المؤجر فسخ العقد إذا لم يمثل المستأجر لتطبيق الشرط.	ص ١٠٠٠ - ١٠٠١	٢/١١
حكم اشتراط المدين في بيع التقسيط حلول الأقساط وحق الفسخ.	ص ١٠٠١	٣/١١

المسابقات والجوائز

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٠١٣	المسابقات.
١ / ٢	ص ١٠١٣	تعريف المسابقة.
٢ / ٢	ص ١٠١٣	أنواع المسابقات.
٣ / ٢	ص ١٠١٣	أحكام المسابقات.
١ / ٣ / ٢	ص ١٠١٣	حكم المسابقات.
١ / ٣ / ٢	ص ١٠١٣	شروط جواز المسابقات.
١ / ١ / ٣ / ٢ ٢ / ٣ / ٢	ص ١٠١٣	شروط جواز المسابقات بعوض.
١ / ١ / ٣ / ٢	ص ١٠١٣	شرط محل المسابقة.
٢ / ١ / ٣ / ٢	ص ١٠١٣	المحظورات المؤثرة على حكم المسابقة.
٢ / ٢ / ٣ / ٢	ص ١٠١٤	حكم بذل العوض من المتسابقين.
٣ / ٣ / ٢	ص ١٠١٤	حكم تنظيم المؤسسة للمسابقات أو رعايتها.
١ / ٣ / ٣ / ٢	ص ١٠١٤	حكم تنظيم المؤسسة للمسابقات من حسابات الاستثمار.
(٣)	ص ١٠١٤	الجوائز.
١ / ٣	ص ١٠١٤	تعريف الجائزة.
٢ / ٣	ص ١٠١٤	الجائزة التسويقية.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم الجائزة التسويقية بالسحب.	ص ١٠١٤	٣ / ٣
حكم منح جائزة يتم السحب عليها دون اشتراط شراء سلعة أو خدمة.	ص ١٠١٤	١ / ٣ / ٣
حكم منح جائزة يشترط للدخول في السحب عليها شراء سلعة أو خدمة.	ص ١٠١٤	٣ / ٣ / ٣
شروط جواز منح جائزة يشترط للدخول في السحب عليها شراء سلعة أو خدمة.	ص ١٠١٤	٣ / ٣ / ٣ ، ٢ / ٣ / ٣
أثر زيادة ثمن السلعة لأجل الدخول في السحب على الحكم.	ص ١٠١٤	١ / ٣ / ٣ / ٣
حكم جعل السلعة المشترط شراؤها للدخول في السحب مما لا يقصد شراؤه.	ص ١٠١٤	٢ / ٣ / ٣ / ٣
إذا غلب على الظن أن المشتريين للسلع إنما اشتروها للدخول في المسابقة وألا قيمة للسلعة المشتراة عندهم فهل لهذا أثر على الحكم؟	ص ١٠١٤	٢ / ٣ / ٣ / ٣
حكم اشتراط دفع رسم أو ثمن للدخول في السحب على الجائزة بشكل مباشر أو غير مباشر.	ص ١٠١٥	٥ / ٣ / ٣ / ٣
حكم الزيادة على سعر المكالمات للدخول في السحب على جائزة ما.	ص ١٠١٥	٥ / ٣ / ٣ / ٣
التزاحم على الجائزة.	ص ١٠١٥	٤ / ٣
إجراء القرعة للتعين عند التزاحم.	ص ١٠١٥	٤ / ٣
الجوائز في المؤسسات.	ص ١٠١٥	٥ / ٣
حكم الجوائز على الحسابات الجارية.	ص ١٠١٥	١ / ٥ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٥ / ٣	ص ١٠١٥	حكم الجوائز على الحسابات الاستثمارية.
١ / ٢ / ٥ / ٣	ص ١٠١٥	حكم كون الجوائز على الحسابات الاستثمارية من حساب المساهمين.
٢ / ٢ / ٥ / ٣	ص ١٠١٥	ما حكم الجوائز إذا كانت تؤدي إلى ضمان رأس المال المستثمر.
٣ / ٥ / ٣	ص ١٠١٦	حكم الجوائز على التمويلات وخدمات الصرف والحوالات.
٤ / ٥ / ٣	ص ١٠١٦	حكم الجوائز على البطاقات المصرفية.
٦ / ٣	ص ١٠١٦	الجوائز والهدايا التجارية.
١ / ٦ / ٣	ص ١٠١٦	صور الهدايا التجارية.
١ / ١ / ٦ / ٣	ص ١٠١٦	حكم منح البائع هدية معلومة لمن يشتري منه سلعة أو خدمة، وتكييفها.
٢ / ١ / ٦ / ٣	ص ١٠١٦	حكم منح البائع هدية مجهولة مع السلعة أو الخدمة.
٣ / ١ / ٦ / ٣	ص ١٠١٦	حكم منح البائع للمشتري هدية متصلة بالسلعة ومن جنسها.
٢ / ٦ / ٣	ص ١٠١٦	جوائز التخفيضات التجارية صورها وأحكامها.
١ / ٢ / ٦ / ٣	ص ١٠١٧	صورة التخفيضات الترغيبية وحكمها.
١ / ٢ / ٦ / ٣	ص ١٠١٧	صور الأساليب التجارية في التخفيضات وحكمها.
٢ / ٢ / ٦ / ٣	ص ١٠١٧	التخفيض بالبطاقات.
٢ / ٢ / ٦ / ٣ (أ)	ص ١٠١٧	حكم البطاقات التخفيضية من غير رسم اشتراك.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٢ / ٦ / ٣ (ب / ١)	ص ١٠١٧	تكييف البطاقة التخفيضية مقابل رسم اشتراك إذا كان مصدر البطاقة طرفاً ثالثاً وحكمها.
٢ / ٢ / ٦ / ٣ (ب / ١)	ص ١٠١٧	حكم البطاقة التخفيضية إن كانت الجهة المصدرة لها هي المانحة للتخفيض.
٣ / ٢ / ٦ / ٣	ص ١٠١٨	حكم التخفيض بالكوبون.
٣ / ٦ / ٣	ص ١٠١٨	صورة الجوائز بالنقاط وحكمها.

ضمان مدير الاستثمار

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف مدير الاستثمار.	ص ١٠٣١	(٢)
من هو مدير الاستثمار.	ص ١٠٣١	١ / ٢
صور إدارة الاستثمار.	ص ١٠٣١	٢ / ٢
أحوال مدير الاستثمار من حيث الضمان وعدمه.	ص ١٠٣١	(٣)
يد مدير الاستثمار.	ص ١٠٣١	١ / ٣
حكم اشتراط الضمان المطلق على مدير الاستثمار.	ص ١٠٣١	٢ / ٣
حكم التزام مدير الاستثمار بالضمان بعد عقد الاستثمار صراحة أو ضمناً.	ص ١٠٣١	٣ / ٣
حكم تطوُّع مدير الاستثمار بالضمان عند حصول الخسارة بمحض إرادته.	ص ١٠٣٢	٤ / ٣
حكم تعهد مدير الاستثمار بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة أو بضمن يتفق عليه عند الشراء.	ص ١٠٣٢	١ / ٥ / ٣
من الصور الممنوعة لضمان مدير الاستثمار.	ص ١٠٣٢	٥ / ٣
حكم تعهد مدير الاستثمار بشراء الأصول من رب المال بضمن محدد عند التعاقد.	ص ١٠٣٢	١ / ٥ / ٣
حكم تعهد مدير الاستثمار بشراء الأصول من حملة صكوك المضاربة والمشاركة والوكالة أو ممن يمثلهم بضمن محدد عند التعاقد.	ص ١٠٣٢	١ / ٥ / ٣

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٥ / ٣	ص ١٠٣٢	حكم تعهد مدير الاستثمار بضمان الخسائر المترتبة على تلقبات أسعار صرف العملة.
٦ / ٣	ص ١٠٣٢	حكم اشتراط المستثمر على مدير الاستثمار ما لا يمكن تنفيذه عادة لغرض تحميله الضمان.
(٤)	ص ١٠٣٢	التزام طرف ثالث بجبر النقص.
١ / ٤	ص ١٠٣٢	حكم التزام طرف ثالث لرب المال بجبر الخسارة في رأس المال أو نقص الربح أو بشراء أصول الاستثمار بقيمة محددة.
٢ / ٤	ص ١٠٣٢	أثر تخلف الطرف الثالث الملتزم بجبر النقص على العقد.
٣ / ٤	ص ١٠٣٣	التزام وكيل الخدمات.
٢ / ٣ / ٤	ص ١٠٣٣	حكم التزام وكيل الخدمات الذي تقتصر مهامه على تقديم خدمات غير استثمارية بضمان جبر الخسارة أو نقص الربح.
(٥)	ص ١٠٣٣	التعدي والتقصير.
١ / ١ / ٥	ص ١٠٣٣	تعريف التعدي.
٢ / ١ / ٥	ص ١٠٣٣	تعريف التقصير.
٢ / ٥	ص ١٠٣٤	من الصور المعاصرة لتعدي مدير الاستثمار أو تقصيره.
(٦)	ص ١٠٣٤	عبء الإثبات.
(٦)	ص ١٠٣٤	الأصل في عبء الإثبات أن يكون على من يدعيه.
(٦)	ص ١٠٣٤	انتقال عبء إثبات التعدي أو التقصير.

المسألة	الصفحة	الفقرة
صور ينتقل فيها عبء الإثبات من مدعي التعدي أو التقصير إلى مدير الاستثمار.	ص ١٠٣٤	٣ / ٦ - ١ / ٦
الآثار المترتبة على لزوم ضمان مدير الاستثمار.	ص ١٠٣٤	(٧)
ما الذي يضمنه مدير الاستثمار إذا ثبت موجهه؟	ص ١٠٣٤	١ / ٧
هل يضمن مدير الاستثمار إذا وجد موجب الضمان الربح الفائت، أو المتوقع الذي لم يحصل؟	ص ١٠٣٤	١ / ٧
إذا وُكِّلَ رب المال مدير الاستثمار بالبيع بسعر محدد فباع بأقل منه دون إذن من الموكل فما الذي يضمنه الوكيل؟	ص ١٠٣٤	٢ / ٧
إذا دفع إلى مؤسسة لتستثمره في وعائها العام فلم تستثمره في ذلك الوعاء وحقق الوعاء ربحاً فما الذي يستحقه المستثمر؟	ص ١٠٣٤	٣ / ٧
إذا وُجد موجب الضمان فما هو الوقت الذي يكون فيه تقدير الأعيان محل الضمان؟	ص ١٠٣٥	٤ / ٧
استمرار العلاقة التعاقدية.	ص ١٠٣٥	٥ / ٧
هل ينعزل مدير الاستثمار تلقائياً بالتعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط؟	ص ١٠٣٥	٥ / ٧

الذهب وضوابط التعامل به

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٠٤٩	◆ حقيقة الذهب وصفته الشرعية.
(٣)	ص ١٠٤٩	◆ أحكام بيع الذهب.
١ / ٣	ص ١٠٤٩	أحكام بيع الذهب باعتبار التساوي والتفاضل (الاختلاف في المقدار).
١ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	حكم بيع الذهب بالذهب مع التساوي في الوزن.
١ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	هل للجدّة والقدّم أثر في التساوي والتفاضل في الذهب؟
٢ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	إذا بيعت منشأة لا علاقة لنشاطها بالتجار بالذهب والفضة والنقود وكان من موجوداتها ذهب فهل يشترط تطبيق أحكام الصرف؟
٢ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	أثر بيع الذهب تابعاً وأثره.
٣ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	حكم بيع الذهب بالفضة متفاضلاً.
٣ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	حكم بيع الذهب بالنقود متفاضلاً.
٤ / ١ / ٣	ص ١٠٤٩	بيع الذهب بغير الذهب والفضة والنقود هل يشترط له التقابض؟
٢ / ٣	ص ١٠٥٠	أحكام بيع الذهب باعتبار الحلول والتأجيل.
١ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	بيع الذهب فيما يشترك معه في علة الربا مع التأجيل.

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	هل لعيار الذهب (درجة نقائه) أو الجِدَّة والقِدَم أثر في اشتراط الحلول والتأجيل؟
٢ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب مع التعليق على تحقق أمر.
٢ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب مضافاً إلى المستقبل.
٢ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب مع اشتراط الخيار (خيار الشرط).
٣ / ٢ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب مع تأجيل العوضين.
٣ / ٣	ص ١٠٥٠	أحكام بيع الذهب باعتبار صفة الذهب.
١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب المخلوط.
١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥٠	أنواع الذهب المخلوط بغيره.
١ / ١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥٠	صور بيع الذهب المخلوط بغيره مما هو مقصود بذاته.
١ / ١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب المخلوط بالفضة.
١ / ١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥٠	حكم بيع الذهب المخلوط بغير الفضة.
٢ / ١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥١	حكم بيع الذهب المخلوط بشيء غير مقصود.
٣ / ١ / ٣ / ٣	ص ١٠٥١	حكم بيع الذهب اليسير غير المقصود المخلوط بما هو كثير مقصود.
٤ / ٣	ص ١٠٥١	بيع سبائك الذهب بالنقود.
٤ / ٣	ص ١٠٥١	ما يتحقق به قبض المشتري للسبائك الذهبية.
٥ / ٣	ص ١٠٥١	أحكام الذهب المشاع.
١ / ٥ / ٣	ص ١٠٥١	حكم تملك الذهب على الشيوع بحيث يملك كل شريك حصة مشاعة محددة النسبة في كمية كلية معينة.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم طلب مالك الحصة المشاعة فرز حصته أو بيعها.	ص ١٠٥٢	٢ / ٥ / ٣
إذا كان ملك الذهب بين شركاء على وجه الشيوخ فوق هلاك أو تلف فما الذي يتحمله كل شريك؟	ص ١٠٥٢	٣ / ٥ / ٣
من الاشتراك على وجه الشيوخ: السبائك المخزونة في مخزن معين إن خلطت وكانت غير مميزة بالأرقام.	ص ١٠٥٢	٤ / ٥ / ٣
إذا هلكت السبائك المملوكة بالشيوخ فكيف يكون حساب تبعة الهلاك على الشركاء.	ص ١٠٥٢	٤ / ٥ / ٣
الذهب في عقود المشاركات والشركات.	ص ١٠٥٢	(٤)
حكم كون رأس المال في المشاركة والمضاربة والوكالة بالاستثمار من الذهب.	ص ١٠٥٢	١ / ٤
حكم اتفاق أطراف العقد على أن يوزع الربح ذهباً بقيمته السوقية وقت التوزيع.	ص ١٠٥٢	٢ / ٤
حكم اتفاق أطراف العقد على استرداد رأس المال ذهباً بعد التنضيز (التصفية) بقيمة الذهب السوقية وقت الاسترداد.	ص ١٠٥٢	٣ / ٤
حكم شراء أسهم شركة تعمل في استخراج الذهب.	ص ١٠٥٢	٤ / ٤
الذهب في عقود المعاوضات.	ص ١٠٥٢	(٥)
الذهب في عقد البيع.	ص ١٠٥٢	١ / ٥
حكم شراء المؤسسة الذهب بثمان حالاً وبيعه بثمان حال.	ص ١٠٥٢	١ / ١ / ٥
حكم شراء الذهب باعتماد مستندي.	ص ١٠٥٣	٢ / ١ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم التوكيل في شراء الذهب وقبضه.	ص ١٠٥٣	٣ / ١ / ٥
من وكّل بشراء الذهب وقبضه فهل يجوز له أن يشتري لنفسه ما قد اشترى؟	ص ١٠٥٣	٣ / ١ / ٥
الذهب في عقد السلم والاستصناع.	ص ١٠٥٣	٢ / ٥
حكم كون رأس مال السلم ذهباً.	ص ١٠٥٣	١ / ٢ / ٥
حكم كون المسلم فيه ذهباً وشرطه.	ص ١٠٥٣	٢ / ٢ / ٥
حكم عقد الاستصناع في الذهب وشرطه.	ص ١٠٥٣	٣ / ٢ / ٥
الذهب في عقد الإجارة.	ص ١٠٥٣	٣ / ٥
حكم إجارة الذهب إذا كان مما ينتفع به من دون استهلاك عينه.	ص ١٠٥٣	١ / ٣ / ٥
هل يشترط في إجارة الذهب أن تكون الأجرة معجلة؟	ص ١٠٥٣	١ / ٣ / ٥
حكم إجارة الذهب إجارة موصوفة في الذمة.	ص ١٠٥٣	١ / ٣ / ٥
حكم شراء المستأجر الذهب من المؤجر.	ص ١٠٥٣	٢ / ٣ / ٥
حكم كون الذهب أجرة لعين مؤجرة ولو كانت العين المؤجرة من الذهب.	ص ١٠٥٣	٣ / ٣ / ٥
حكم كون أجرة العامل في الذهب المملوك للمستأجر (الصائغ) من الذهب.	ص ١٠٥٣	٤ / ٣ / ٥
الذهب في عقد الوديعة.	ص ١٠٥٣	٤ / ٥
حكم استعمال المودع لديه الذهب بغير إذن المودع.	ص ١٠٥٤	١ / ٤ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
١ / ٤ / ٥	ص ١٠٥٤	حكم تصرف المودع لديه الذهب بغير إذن المودع، أو خلطه إلى أمواله أو ضمه إلى أصوله.
٢ / ٤ / ٥	ص ١٠٥٤	حكم كون أجرة المودع لديه الذهب من الذهب أو نسبة مشاعة من الذهب المودع.
٣ / ٤ / ٥	ص ١٠٥٤	التعويض في تلف الذهب محل الوديعة.
(٦)	ص ١٠٥٤	الذهب في عقود التبرعات.
١ / ٦	ص ١٠٥٤	حكم إعاره الذهب.
٢ / ٦	ص ١٠٥٤	حكم إقراض الذهب.
٣ / ٦	ص ١٠٥٤	حكم وقف الذهب.
(٧)	ص ١٠٥٤	الذهب في عقود التوثيقات.
١ / ١ / ٧	ص ١٠٥٤	حكم استخدام الذهب رهناً.
٢ / ١ / ٧	ص ١٠٥٤	يد المرتهن على الذهب.
٢ / ١ / ٧	ص ١٠٥٤	ضمان الذهب بمثله أم بقيمته؟
٣ / ١ / ٧	ص ١٠٥٤	بيع الذهب محل الرهن وكيف يستوفي حق الدائن منه.
٤ / ١ / ٧	ص ١٠٥٤	حكم اشتراط المرتهن في الذهب المرهون ببيع أو بإعادة رهن أو إجارة ونحو ذلك.
٥ / ١ / ٧	ص ١٠٥٥	حيازة حكمية للذهب المرهون.
٢ / ٧	ص ١٠٥٥	استخدام الذهب كهامش جديده.
١ / ٢ / ٧	ص ١٠٥٥	حكم أخذ كمية من الذهب من العميل الواعد بالشراء كهامش جديده.

الفقرة	الصفحة	المسألة
٢ / ٢ / ٧	ص ١٠٥٥	حكم اتفاق الطرفين عند إبرام عقد المعاوضة على جعل الذهب الذي دُفع كهامش جدية جزءاً من الثمن وشرطه.
٣ / ٧	ص ١٠٥٥	حكم استخدام الذهب عربوناً.
٤ / ٧	ص ١٠٥٥	حكم جعل الذهب محلاً لحوالة دين.
٢ / ٤ / ٧	ص ١٠٥٦	حكم حوالة المسلم (المشتري) إذا كان المسلم فيه ذهباً ليستوفي دينه ممن هو مدين له بالذهب.
٣ / ٤ / ٧	ص ١٠٥٦	إذا قرر المحال عليه (مدين المسلم إليه) تعجيل الذهب للمحال (المسلم) فللمحال أن يتنازل عن جزء من مقدار الذهب (المسلم فيه) ويعجل المحال عليه دفع الباقي.
٤ / ٤ / ٧	ص ١٠٥٦	حكم تنازل المحال عن جزء من مقدار الذهب المسلم فيه مقابل أن يعجل المحال عليه دفع الباقي.
٥ / ٧	ص ١٠٥٦	المقاصة في الذهب.
١ / ٥ / ٧	ص ١٠٥٦	حكم المقاصة بين دينين متقابلين من الذهب.
٢ / ٥ / ٧	ص ١٠٥٦	حكم المقاصة بين دينين متقابلين أحدهما من الفضة والآخر من الذهب.
(٨)	ص ١٠٥٦	الوعد والمواعدة في الذهب.
١ / ٨	ص ١٠٥٦	حكم الوعد الملزم من طرف واحد في بيع الذهب.
١ / ٨	ص ١٠٥٦	حكم المواعدة من طرفين في بيع الذهب.
٢ / ٨	ص ١٠٥٦	حكم تعليق تنفيذ الوعد الملزم من طرف واحد على مؤشر محدد.
٣ / ٨	ص ١٠٥٦	حكم دفع هامش جدية عند الوعد بشراء الذهب.

المسألة	الصفحة	الفقرة
◆ زكاة الذهب.	ص ١٠٥٧	(٩)
◆ أحكام عامة وتطبيقات.	ص ١٠٥٧	(١٠)
ينطبق جميع ما ذكر في هذا المعيار من أحكام شرعية على الفضة.	ص ١٠٥٧	١/١٠
خيار العيب في شراء الذهب.	ص ١٠٥٧	٢/١٠
هل تعامل صكوك الاستثمار ووحدات صناديق الاستثمار التي تكون جميع أصولها من الذهب معاملة الذهب؟	ص ١٠٥٧	٣/١٠
حكم دفع ثمن الذهب ببطاقة الحسم أو بطاقة الائتمان والحسم الآجل أو بديل مشروع لبطاقة الائتمان المتجدد.	ص ١٠٥٧	٤/١٠
حكم إيداع المستورد للذهب أموالاً لدى المورد على أنه متى أتم المورد تجهيز كمية من الذهب فيتم حينئذ إجراء العقد على بيعها بالثمن الذي يتفقان عليه يوم العقد.	ص ١٠٥٧	٥/١٠
هل تفرق أحكام الذهب الأبيض عن الذهب المعتاد؟	ص ١٠٥٧	٦/١٠
هل تجري أحكام الذهب على المعادن الأخرى كالبلاتين والبلاديوم والنيكل؟ وهل لتسمية بعض البلادها بالذهب الأسود أثر؟	ص ١٠٥٧	٦/١٠
حكم أخذ الأجرة على حفظ الذهب وفرزه وسبكه وتسليمه تسليماً فعلياً.	ص ١٠٥٧	٧/١٠
حكم فتح حساب يودع فيه صاحبه ذهباً محدد الوزن والمعيار.	ص ١٠٥٧	٨/١٠

إعادة الشراء

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٠٧٣	◆ تعريف إعادة الشراء.
(٣)	ص ١٠٧٣	◆ الحكم الشرعي لإعادة الشراء وضوابطه.
(٣)	ص ١٠٧٣	حكم بيع العين أو المنفعة ثم شراؤها من المشتري أو غيره.
(٣)	ص ١٠٧٣	ضوابط جواز بيع العين أو المنفعة ثم شراؤها من المشتري أو غيره.
١ / ٥ / ٣	ص ١٠٧٣	من الصور الممنوعة في حال إعادة الشراء: وجود مواطأة أو عرف يؤديان إلى العينة المحرمة.
٢ / ٥ / ٣	ص ١٠٧٤	من الصور الجائزة لإعادة الشراء مع كون الثمن المؤجل أكثر.
(٤)	ص ١٠٧٤	◆ أحكام إعادة الشراء.
١ / ٤	ص ١٠٧٤	تكييف الصور الجائزة لإعادة الشراء.
١ / ٤	ص ١٠٧٤	أثر بقاء التسجيل القانوني للعين المباعة لدى البائع.
٢ / ٤	ص ١٠٧٤	هل لبقاء التسجيل القانوني للعين المباعة بيد البائع أثر في الضمان؟ واستحقاق النفاء؟
٢ / ٤	ص ١٠٧٤	يد البائع على التسجيل القانوني للعين المباعة.
٣ / ٤	ص ١٠٧٤	حكم بيع سلعة بالأجل ثم شراؤها من المزاد ولو بثمن أقل نقداً.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم شراء سلعة بالأجل ثم عرضها في المزاد لبيعها نقداً.	ص ١٠٧٤	٣ / ٤
حكم شراء سلعة نقداً لغرض بيعها بالأجل إلى طرف ثالث.	ص ١٠٧٤	٤ / ٤
تطبيقات إعادة الشراء في المؤسسات.	ص ١٠٧٥	(٥)
حكم بيع العين مع وعدٍ من البائع وحده بشرائها لاحقاً، أو وعد من المشتري وحده ببيعها لاحقاً، بحيث يكون العقد اللاحق بعد مضي مدة تتغير فيها صفة العين أو قيمتها.	ص ١٠٧٥	١ / ٥
حكم شراء عين ثم إجارتها لمن باعها إجارة منتهية بالتملك.	ص ١٠٧٥	٢ / ٥
حكم إجارة المستأجر العين لملكها.	ص ١٠٧٦	٣ / ٥
المشاركة المتناقصة في العين مع بائعها.	ص ١٠٧٦	٤ / ٥
حكم وعد الشريك في شركة العقد لشريكه وعداً ملزماً بشراء الحصة التي باعها له إذا كان الوعد بثمن محدد عند صدور الوعد بدون نظر للقيمة السوقية وقت التنفيذ.	ص ١٠٧٦	٢ / ٤ / ٥
حكم بيع الشريك في شركة الملك لشريكه مع وعد من البائع بشرائها منه أو وعد من شريكه ببيعها له بقيمتها السوقية أو بما يتفق عليه العاقدان في حينه أو بثمن محدد.	ص ١٠٧٦	٣ / ٤ / ٥
حكم التزام مدير الصندوق الاستثماري بشراء الوحدات الاستشارية.	ص ١٠٧٦	٥ / ٥

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).	ص ١٠٧٦	٦/٥
تعريف اتفاقية إعادة الشراء وعكس إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).	ص ١٠٧٧	١/٦/٥
الغرض من اتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).	ص ١٠٧٧	١/٦/٥
اتفاقية عكس إعادة الشراء.	ص ١٠٧٧	١/٦/٥
التكييف الشرعي لاتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).	ص ١٠٧٧	٢/٦/٥
الحكم الشرعي لاتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).	ص ١٠٧٧	٢/٦/٥
البدائل الشرعية لاتفاقية إعادة الشراء.	ص ١٠٧٧	٣/٦/٥
حكم القروض المتبادلة من خلال حساب النقاط.	ص ١٠٧٨	٢/٣/٦/٥
حكم التورق مع رهن الأوراق المالية.	ص ١٠٧٩	٤/٣/٦/٥

بيع الدين

الفقرة	الصفحة	المسألة
(٢)	ص ١٠٩١	◆ تعريف الدين.
(٣)	ص ١٠٩١	◆ أنواع بيع الدين.
(٤)	ص ١٠٩١	◆ بيع الدين للمدين نفسه.
١ / ٤	ص ١٠٩١	حكم بيع الدين للمدين نفسه وضوابطه.
٢ / ١ / ١ / ٤	ص ١٠٩٢	حكم استيفاء الدائن دينه النقدي كله أو بعضه بعملة أخرى غير العملة التي ثبت بها الدين.
٣ / ١ / ١ / ٤	ص ١٠٩٢	حكم استبدال المسلم فيه (المبيع) بشيء آخر غير النقد بعد حلول الأجل.
١ / ٣ / ١ / ٤	ص ١٠٩٢	حكم بيع الدين للمدين بدين جديد ينشأ في ذمته إذا كان أكثر منه.
١ / ٣ / ١ / ٤	ص ١٠٩٢	صورة من صور فسخ الدين الممنوع شرعاً.
٢ / ٣ / ١ / ٤	ص ١٠٩٣	حكم جعل الدين رأس مال سلم.
٤ / ٣ / ١ / ٤	ص ١٠٩٣	حكم إجراء عقد مباحة بين المؤسسة والمدين غير المعسر بطلب منه ينشأ بموجبه دين جديد على العميل أزيد من الدين الأول وضوابطه.
٢ / ٤	ص ١٠٩٤	حكم الاتفاق بين الدائن والمدين عند إنشاء الدين على بيعه في المستقبل.
٢ / ٤	ص ١٠٩٤	حكم المواعدة بين الدائن والمدين على بيع الدين مستقبلاً.

المسألة	الصفحة	الفقرة
بيع الدين لطرف ثالث غير المدين.	ص ١٠٩٤	(٥)
حكم بيع الدين النقدي بالنقد مع طرف ثالث.	ص ١٠٩٤	١ / ٥
حكم بيع الدين النقدي بالدين النقدي مع طرف ثالث.	ص ١٠٩٤	١ / ٥
حكم بيع الدين النقدي على طرف ثالث بسلعة حالة أو بمنفعة أو خدمة تعين محل استيفائها.	ص ١٠٩٤	٢ / ٥
حكم بيع الدين النقدي بسلعة مؤجلة على طرف ثالث أو جعل الدين النقدي رأس مال سلم مع طرف ثالث.	ص ١٠٩٤	٢ / ٥
حكم بيع الدين السلعي قبل قبضه.	ص ١٠٩٤	٣ / ٥
حكم بيع الدين إذا كان منفعة أو خدمة موصوفتين في الذمة لم يتعين محل استيفائها.	ص ١٠٩٤	٤ / ٥
بيع الدين لطرف ثالث مع الجهل بمقدار الدين.	ص ١٠٩٤	٥ / ٥
هل يشترط إذن المدين في بيع الدين لطرف ثالث؟	ص ١٠٩٤	٦ / ٥
إذا ثبت للمشتري -الطرف الثالث- أن المدين معسر أو محامل ولم يعلم بذلك فما الذي يثبت للمشتري؟	ص ١٠٩٤	٧ / ٥
قسمة الدين.	ص ١٠٩٥	(٦)
حكم اقتسام الشركاء في الدين بقدر حصصهم.	ص ١٠٩٥	١ / ٦
حكم اقتسام الشركاء في الديون المتعددة باختصاص كل واحد منهم بدين أو أكثر بقدر حصته.	ص ١٠٩٥	٢ / ٦

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اقتسام الشركاء المشتغل محل شراكتهم على ديون وأعيان ونقود على أن يأخذ بعضهم الديون وبعضهم النقود وبعضهم الأعيان.	ص ١٠٩٥	٣ / ٦
انتقال ملكية الدين وتوثيقه.	ص ١٠٩٥	(٧)
بم يحصل ملك الدين وبم ينتقل ضمانه.	ص ١٠٩٥	١ / ٧
إذا كان الدين المبيع موثقاً برهن أو كفالة فهل ينتقلان إلى المشتري؟	ص ١٠٩٥	٢ / ٧
حكم اشتراط مشتري الدين على بائع الدين توثيقه بضمان مشروع من طرف ثالث.	ص ١٠٩٥	٣ / ٧
حكم اشتراط المشتري للدين على بائع الدين أن يضمن الدين في ذمة المدين.	ص ١٠٩٥	٤ / ٧
بيع الدين وتداوله مضموماً إلى غيره.	ص ١٠٩٥	(٨)
إذا كان لكيان قائم ديون وله أنشطة مستمرة مباحة تجارية أو مالية أو صناعية .. الخ وكانت هذه الديون تتولد من تقليب أنشطته فهل يجوز بيع ذلك الكيان أو حصة منه؟ وهل يلزم لصحة البيع مراعاة أحكام بيع الدين؟	ص ١٠٩٥	١ / ٨
إذا كانت موجودات المؤسسة تشتمل على ديون وأعيان ومنافع وحقوق وأفرزت المؤسسة هذه الموجودات بعض الديون وبعض الأعيان وما في حكمها في كيان قانوني معتبر تتحقق به الخلطة شرعاً فهل يجوز بيع ذلك الكيان المفرز؟	ص ١٠٩٦	٢ / ٨

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تجب مراعاة أحكام بيع الدين الواردة في الفقرة (٥) من هذا المعيار عند جمع أو فرز الديون مع غيرها من الأعيان لبيعها في صفقة واحدة؟	ص ١٠٩٧	٣ / ٨
ما يجب تجاه الصكوك التي أصدرت على أن يستخدم جزء من حصيلتها في إبرام مرابحات والجزء الآخر في موجودات عينية.	ص ١٠٩٧	٤ / ٨
تطبيقات معاصرة لبيع الدين.	ص ١٠٩٧	
حكم بيع الأوراق التجارية للمدين.	ص ١٠٩٧	١ / ٩
حكم حسم الأوراق التجارية.	ص ١٠٩٧	٢ / ١ / ٩
حكم الوفاء بأقل من قيمة الورقة التجارية للمستفيد الأول (الدائن) قبل حلول أجلها.	ص ١٠٩٧	٢ / ١ / ٩
حكم بيع السندات الربوية.	ص ١٠٩٧	٢ / ٩
حكم تداول صكوك السلم وصكوك المربحة.	ص ١٠٩٧	٣ / ٩
حكم مبادلة صكوك السلم وصكوك المربحة بثمن نقدي.	ص ١٠٩٧	١ / ٣ / ٩
حكم مبادلة صكوك السلم أو صكوك الاستصناع مع المدين (المسلم إليه) بضوابط بيع الدين للمدين.	ص ١٠٩٧	٢ / ٣ / ٩

(١) الوقف

المسألة	الصفحة	الفقرة
تعريف الوقف، وحكمه، وأركانه، وشروطه.	ص ١١١٥	(٢)
تعريف الوقف.	ص ١١١٥	١ / ٢
أنواع الوقف.	ص ١١١٥	٢ / ٢
أقسام الوقف بالنظر إلى الموقوف عليه.	ص ١١١٥	١ / ٢ / ٢
أقسام الوقف بالنظر إلى الموقوف.	ص ١١١٥	٢ / ٢ / ٢
حكم الوقف.	ص ١١١٦	٣ / ٢
أركان الوقف.	ص ١١١٦	٤ / ٢
صيغة الوقف.	ص ١١١٦	١ / ٤ / ٢
هل يفتقر الوقف إلى قبول الموقوف عليه إذا كان معيناً؟	ص ١١١٦	١ / ١ / ٤ / ٢
حكم الوقف المعلق.	ص ١١١٦	٣ / ١ / ٤ / ٢
تكييف تعليق الواقف الوقف بموته، وأثر ذلك.	ص ١١١٦	٤ / ١ / ٤ / ٢
حكم الوقف المؤقت.	ص ١١١٦	٥ / ١ / ٤ / ٢
حكم الوقف المطلق.	ص ١١١٦	٦ / ١ / ٤ / ٢
مصرف الوقف المطلق.	ص ١١١٦	٦ / ١ / ٤ / ٢
حكم الوقف الذي أوقف لغرض غير مشروع.	ص ١١١٦	٧ / ١ / ٤ / ٢

(١) معيار مطور عن المعيار رقم (٣٣) معيار الوقف.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم وقف المدين.	ص ١١١٦	٨ / ١ / ٤ / ٢
شخصية الوقف.	ص ١١١٧	٢ / ٤ / ٢
شروط الواقف.	ص ١١١٧	٣ / ٤ / ٢
حكم وقف غير المسلم.	ص ١١١٧	٥ / ٣ / ٤ / ٢
شروط الموقوف عليه.	ص ١١١٧	٤ / ٤ / ٢
حكم تخصيص الواقف بعض الأولاد بالوقف أو بزيادة في الحصص.	ص ١١١٧	٥ / ٤ / ٤ / ٢
شروط الموقوف.	ص ١١١٧	٥ / ٤ / ٢
حكم وقف ما فيه شرط الخيار وهل ينفذ؟	ص ١١١٨	٢ / ٥ / ٤ / ٢
حكم وقف ما فيه حق شفعة للغير.	ص ١١١٨	٣ / ٥ / ٤ / ٢
حكم وقف المرهون.	ص ١١١٨	٤ / ٥ / ٤ / ٢
هل يدخل في وقف العقار المنقولات التابعة له؟	ص ١١١٨	٦ / ٤ / ٢
حكم وقف المنقول.	ص ١١١٨	٦ / ٤ / ٢
حكم وقف الحقوق المعنوية المباحة.	ص ١١١٨	٨ / ٤ / ٢
حكم وقف المال المكتسب بطريق محرم، أو ما له عائد محرم.	ص ١١١٨	٩ / ٤ / ٢ ١٠ / ٤ / ٢
حكم وقف المشاع.	ص ١١١٩	١١ / ٤ / ٢
حكم وقف المنافع.	ص ١١١٩	١٢ / ٤ / ٢
حكم وقف النقود.	ص ١١١٩	١٣ / ٤ / ٢
حكم وقف الديون الثابتة في الذمة.	ص ١١١٩	١ / ١٣ / ٤ / ٢
وسائل الانتفاع بالنقود الموقوفة.	ص ١١١٩	١ / ١٣ / ٤ / ٢
حكم وقف الحسابات الاستثمارية.	ص ١١١٩	٢ / ١٣ / ٤ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
إذا استثمرت النقود الموقوفة في شراء أصول فهل تعد تلك الأصول وقفاً بعينها مكان النقد؟ وما هو الأصل الموقوف في هذه الصورة؟	ص ١١١٩	٣ / ١٣ / ٤ / ٢
التحوط وحماية رأس مال الوقف النقدي والتحوط من مخاطر فروق أسعار العملات وتغير قيمتها.	ص ١١١٩	٥ / ١٣ / ٤ / ٢
حكم وقف الشركات والأسهم أو وقف حصص منها.	ص ١١٢٠	١ / ١٤ / ٤ / ٢
إذا أوقف شخص أسهم له في شركة مساهمة فهل يجوز تقليب موجودات هذه الأسهم؟ وما العلة في ذلك؟	ص ١١٢٠	١ / ١٤ / ٤ / ٢
إذا أوقفت أسهم ثم زادت قيمتها فهل تكون الزيادة ريعاً؟	ص ١١٢٠	٢ / ١٤ / ٤ / ٢
العمل إذا صفت الشركة الموقوفة أو الشركة التي أوقف أسهم فيها.	ص ١١٢٠	٣ / ١٤ / ٤ / ٢
عند وقف السهم فإن النظام الأساسي للشركة والضوابط القانونية التي قامت عليها تُعد من شرط الواقف ما لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	ص ١١٢٠	٤ / ١٤ / ٤ / ٢
وقف الصناديق الاستثمارية والصكوك.	ص ١١٢٠	١٥ / ٤ / ٢
حكم وقف الصناديق الاستثمارية والصكوك.	ص ١١٢٠	١ / ١٥ / ٤ / ٢
وثيقة الوقف.	ص ١١٢١	٥ / ٢
توثيق وثيقة الوقف.	ص ١١٢١	١ / ٥ / ٢
ما ينبغي أن يراعى في وثيقة الوقف.	ص ١١٢١	٢ / ٥ / ٢
الشروط في الوقف.	ص ١١٢٢	٦ / ٢

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط الواقف انتفاع نفسه أو ورثته بالوقف مدة حياته أو مدة معلومة أو الإنفاق منه على نفسه أو ورثته أو قضاء ديونه.	ص ١١٢٢	٣ / ٦ / ٢
الشرط في الوقف المشتمل على حرام أو كان يخل بالوقف أو يؤثر في أصله أو يتعذر تنفيذه.	ص ١١٢٢	٤ / ٦ / ٢
اشتراط الواقف تحديد وجه انتفاع الموقوف عليه.	ص ١١٢٢	٥ / ٦ / ٢
◆ نظارة الوقف.	ص ١١٢٢	(٣)
تعريف الناظر.	ص ١١٢٢	١ / ٣
مسؤولية الناظر.	ص ١١٢٢	١ / ٣
تعيين الناظر.	ص ١١٢٢	٢ / ٣
قيود النظارة.	ص ١١٢٣	١ / ٣ / ٣
استقلالية الوقف.	ص ١١٢٣	٤ / ٣
شروط الناظر.	ص ١١٢٣	٥ / ٣
وظائف الناظر.	ص ١١٢٣	٦ / ٣
صلاحيات الناظر.	ص ١١٢٣	٧ / ٣
يد الناظر.	ص ١١٢٤	
محظورات النظارة.	ص ١١٢٤	٨ / ٣
أجرة الناظر.	ص ١١٢٤	
عزل الناظر.	ص ١١٢٥	١٠ / ٣
◆ صيانة الوقف.	ص ١١٢٥	(٤)

المسألة	الصفحة	الفقرة
صيانة الوقف أو ترميمه مقدمة على غيرها من المصارف.	ص ١١٢٥	١ / ٤
هل تحتاج الصيانة وعمارة المتهدم من أعيان الوقف إلى نص الواقف؟	ص ١١٢٥	١ / ٤
الاستدانة على الوقف.	ص ١١٢٥	(٥)
الحال الأولى: الاستدانة في حال الأصول الموقوفة بأعيانها.	ص ١١٢٥	١ / ٥
الحال الثانية: الاستدانة في حال الأوقاف الاستثمارية.	ص ١١٢٦	٢ / ٥
رهن الوقف.	ص ١١٢٦	(٦)
حكم رهن الأصول الموقوفة بأعيانها.	ص ١١٢٦	١ / ٦
حكم رهن الأوقاف الاستثمارية.	ص ١١٢٦	٢ / ٦
إقراض مال الوقف وضمان الغير به.	ص ١١٢٦	(٧)
استثمار الوقف.	ص ١١٢٦	(٨)
استثمار ريع الوقف.	ص ١١٢٦	١ / ٨
من الصيغ الاستثمارية للأوقاف.	ص ١١٢٧	٤ / ٨
الأصل في مدة إجارة الوقف.	ص ١١٢٧	٤ / ٨
حكم إجارة الأعيان الموقوفة بأقل من أجره المثل لمصلحة راجحة.	ص ١١٢٧	٥ / ٨
ما يضمنه الناظر.	ص ١١٢٧	٥ / ٨
تطوير أراضي الوقف بالصيغ الاستثمارية.	ص ١١٢٧	٦ / ٨
مصارف الوقف.	ص ١١٢٧	(٩)

المسألة	الصفحة	الفقرة
هل تنحصر مصارف الوقف المباحة في مجال معين؟	ص ١١٢٧	١ / ٩
حكم تغيير مصرفٍ نص عليه الواقف.	ص ١١٢٨	٣ / ٩
العمل فيما فضل عن حوائج الوقف الأساسية.	ص ١١٢٨	٤ / ٩
أحوال ما يملكه الوقف.	ص ١١٢٨	٥ / ٩
حكم تخصيص جزء من ريع الوقف يضاف لأصل الوقف نفسه.	ص ١١٢٨	٦ / ٩
حكم خلط إيرادات الأوقاف المتعددة إذا مصرفها واحداً لغرض توزيعها في ذلك المصرف.	ص ١١٢٨	٩ / ٩
الازدحام في المصرف؟	ص ٩	١٠ /
المقدم في الصرف عند الازدحام.	ص ١١٢٩	١ / ١٠ / ٩
استيفاء المنافع من الموقوف عليهم عند الازدحام.	ص ١١٢٩	٢ / ١٠ / ٩
النقص الحاصل في الربح وأثره على الموقوف عليهم.	ص ١١٢٩	٣ / ١٠ / ٩ ٤ / ١٠ / ٩ -
عوارض الوقف.	ص ١١٢٩	(١٠)
استبدال الوقف.	ص ١١٢٩	١ / ١٠
تعريف الاستبدال في الوقف.	ص ١١٢٩	١ / ١ / ١٠
شروط استبدال الوقف.	ص ١١٣٠	٥ / ١ / ١٠
انقطاع جهة الوقف.	ص ١١٣٠	٢ / ١٠
انتهاء الوقف.	ص ١١٣٠	(١١)

بطاقات الدفع^(١)

الفقرة	الصفحة	المسألة
(١)	ص ١١٥٣	◆ نطاق المعيار وما يشمله من بطاقات.
(٢)	ص ١١٥٣	◆ أطراف البطاقات وتكيف العلاقات بينها.
١ / ٢	ص ١١٥٣	أطراف البطاقات.
٢ / ٢	ص ١١٥٣	التكيف الشرعي للعلاقات بين أطراف البطاقة.
١ / ٢ / ٢	ص ١١٥٣	التكيف الشرعي للعلاقة بين مُصدر البطاقة وحاملها.
٢ / ٢ / ٢	ص ١١٥٤	التكيف الشرعي للعلاقة بين بنك التاجر وقابل البطاقة.
٣ / ٢ / ٢	ص ١١٥٤	التكيف الشرعي للعلاقة بين الشركة الراعية وبقية أطراف البطاقة.
(٣)	ص ١١٥٤	◆ خصائص البطاقات.
١ / ٣	ص ١١٥٤	خصائص بطاقة الحسم.
٢ / ٣	ص ١١٥٥	خصائص بطاقة الدفع المقدم.
٣ / ٣	ص ١١٥٥	خصائص بطاقة الائتمان غير المتجدد.
٤ / ٣	ص ١١٥٦	خصائص بطاقة الائتمان المتجدد.
(٤)	ص ١١٥٦	◆ الحكم الشرعي لأنواع البطاقات.
١ / ٤	ص ١١٥٦	الحكم الشرعي لبطاقة الحسم.

(١) معيار مطور عن المعيار رقم (٢) معيار بطاقات الحسم والائتمان.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم تخصيص بطاقة الحسابات الجارية بالإعفاء من الرسوم أو تخفيضها.	ص ١١٥٦	٢ / ١ / ٤
حكم تخصيص أصحاب الحسابات الجارية بخصم في الرسوم.	ص ١١٥٦	٢ / ١ / ٤
الحكم الشرعي بطاقة الدفع المقدم.	ص ١١٥٧	٢ / ٤
الحكم الشرعي لبطاقة الائتمان غير المتجدد.	ص ١١٥٧	٣ / ٤
الحكم الشرعي لبطاقة الائتمان المتجدد.	ص ١١٥٧	٤ / ٤
أحكام عامة.	ص ١١٥٧	(٥)
رسوم البطاقات.	ص ١١٥٧	١ / ٥
الرسوم المقيدة بالتكلفة الفعلية ولا يجوز أن تزيد عليها.	ص ١١٥٨	١ / ١ / ٥
الرسوم التي لا تتقيد بالتكلفة الفعلية وإنما تكون بحسب الاتفاق.	ص ١١٥٨	٢ / ١ / ٥
أثر إلغاء البطاقة على الرسوم.	ص ١١٥٨	٢ / ٥
انضمام المؤسسات إلى عضوية الشركات الراحية للبطاقات.	ص ١١٥٩	٣ / ٥
حكم الانضمام إلى عضوية الشركات الراحية للبطاقات.	ص ١١٥٩	١ / ٣ / ٥
حكم دفع المؤسسات للشركات الراحية للبطاقات رسوم اشتراك وأدور خدمات.	ص ١١٥٩	٢ / ٣ / ٥
حكم أخذ المؤسسات مبالغ مالية من الشركة الراحية للبطاقات مبالغ تشجيعية لإصدارها بطاقات ترعاها؟	ص ١١٥٩	٣ / ٣ / ٥
الصرف ودفع ثمن الذهب والفضة بالبطاقات.	ص ١١٦٠	٤ / ٥

الفقرة	الصفحة	المسألة
٥ / ٥	ص ١١٦٠	استخدام البطاقة بعملة أخرى.
٢ / ٥ / ٥	ص ١١٦٠	حكم شراء سلعة بعملة مغايرة لعملة البطاقة وتكييفها الشرعي.
٣ / ٥ / ٥	ص ١١٦٠	حكم اتفاق الشركة الراعية للبطاقة على سداد المبالغ المستحقة له بعملة غير عملة ثمن السلع أو الخدمات.
٦ / ٥	ص ١١٦٠	المزايا التي تمنحها المؤسسات المصدرة للبطاقة أو الشركات الراعية.
١ / ٦ / ٥	ص ١١٦٠	حكم منح المؤسسات المصدرة للبطاقة مزايا محرمة.
٢ / ٦ / ٥	ص ١١٦٠	حكم منح حامل البطاقة مزايا مجانية مباحة.
٢ / ٦ / ٥	ص ١١٦٠	حكم زيادة رسوم البطاقة المصرفية مقابل ميزة رد نسبة من ثمن المشتريات أو الخدمات أو تخفيض الأسعار.
٢ / ٦ / ٥	ص ١١٦١	حكم الزيادة على الرسوم الفعلية في بطاقات الإقراض.
٤ / ٦ / ٥	ص ١١٦١	حكم استفادة حامل البطاقة من المزايا التي تقدمها الشركات الراعية.
٧ / ٥	ص ١١٦١	رد السلم والخدمات.
٨ / ٥	ص ١١٦١	استخدام البطاقات في الحصول على النقد.
١ / ٨ / ٥	ص ١١٦١	حكم استخدام البطاقات في السحب النقدي.
٢ / ٨ / ٥	ص ١١٦١	حكم استخدام البطاقة لدى قابليها في الحصول على نقد من عملة البطاقة أقل من المبلغ الذي يلزم حاملها.
٩ / ٥	ص ١١٦٢	التسويق والترويج للبطاقات.
فقرة ١ / ٩ / ٥	ص ١١٦٢	ما يجب على المؤسسة عند الترويج والتسويق للبطاقات.

المسألة	الصفحة	الفقرة
حكم اشتراط المؤسسة على حاملها ألا يتعامل بالبطاقة فيما هو محرم.	ص ١١٦٢	٢ / ٩ / ٥
تطبيقات لبطاقات الائتمان المتجدد في المؤسسات.	ص ١١٦٢	(٦)
بطاقة القرض الحسن مع الرسوم.	ص ١١٦٢	١ / ٦
صورة بطاقة القرض الحسن مع الرسوم.	ص ١١٦٢	١ / ١ / ٦
الحكم الشرعي لبطاقة القرض مع الرسوم.	ص ١١٦٢	٢ / ١ / ٦
البطاقة المغطاة.	ص ١١٦٢	١ / ٢ / ٦
صورة البطاقة المغطاة.	ص ١١٦٢	١ / ٢ / ٦
الحكم الشرعي للبطاقة المغطاة.	ص ١١٦٣	٢ / ٢ / ٦
بطاقة التورق اللاحق للاقتراض.	ص ١١٦٣	٣ / ٦
صورة بطاقة التورق اللاحق للاقتراض.	ص ١١٦٣	١ / ٣ / ٦
الحكم الشرعي لبطاقة التورق اللاحق للاقتراض.	ص ١١٦٤	٢ / ٣ / ٦

أحكام جاءت في غير مظانها

الفقرة	الصفحة	الحكم
(٥/٢)	ص ٥٠	حكم اتفاق المؤسسة مع العميل على سداد الأقساط بعملة مغايرة لعملة التعاقد بسعر يوم الوفاء، وردت في معيار المتاجرة بالعملات.
٣/٩/٢	ص ٥٢	حكم تقديم أحد الأطراف في عقد المشاركة والمضاربة بضمان المخاطر، وحكم ضمان المخاطر من طرف ثالث، وردت في معيار المتاجرة بالعملات.
٢/٨/٢	ص ٥١	الإيجاب المحدد المدة حكمه وهل هو ملزم لمن أصدره؟ ومتى يتم التعاقد في مثل هذه الصورة؟
١/٩/٢	ص ٥١	الوعد الملزم وغير الملزم والوعد من طرف واحد.
١/٢/٢	ص ١٠١	تسويق الاستثمارات مع النص على كون الاستثمار مضموناً سواء كان الضمان للربح أو للأصل.
٤/٢	ص ١٠٢	مشروعية توثيق الحقوق بالكتابة.
٦/١٢	ص ١٤٥	الأجر الذي تأخذه المؤسسة في الحوالات المصرفية هو مقابل إيصال المبلغ إلى المحال وليس زيادة في الدين المحال.
٦/١٢ ^(١)	ص ١٤٥	إذا كانت الحوالة المصرفية بغير العملة فيجتمع صرف وحوالة وهو جائز.
٤/١/٢	ص ١٥٩	انعقاد البيع تلقائياً بين المؤسسة والبائع إذا صدر إيجاب مكتوب محدد فيه مدة قبوله ثم قبلته المؤسسة.
٥/٣/٢	ص ١٦١	لا يسقط الخيار بعرض المؤسسة السلعة على العميل.

(١) وينظر: معيار المتاجرة بالعملات ١١/٢.

الفقرة	الصفحة	الحكم
٣ / ١ / ٣	ص ١٦٣	لا يتولى الوكيل البيع لنفسه.
٧ / ١ / ٣	ص ١٦٤	يجوز عدم إعلان الوكيل عن وكالته عن الغير عند إبرام العقود بحيث يباشر الشراء باسمه.
٣ / ٢ / ٣	ص ٣٠٧	حكم تقييد عقد البيع بأن تفسيره خاضع للمصطلحات التجارية أو لاتفاقيات بشأن البيع الدولي ونحو ذلك.
(٩)	ص ٤٦٧	حكم التصرف بالحق المالي.
٢ / ٣ / ٦	ص ٤٨٦	إذا قيد رب المال في عقد المضاربة أو الوكالة بالاستثمار بالبيع بربح لا يقل عن نسبة كذا فلا يضمن الوكيل أو المضارب تلك النسبة بل يقتصر ضمانه على ما نقص عن ثمن المثل.
٦ / ٤	ص ٦٥٦	ضمان الوكيل بالاستثمار.
٦ / ٢ / ٣	ص ٧٦٣	ضمان المستعار.
٨ / ٢ / ٢	ص ٧٨٥	حكم النص على أن العميل إذا لم يعترض خلال فترة محددة فإنه يكون موافقاً على التعديل ونحوه.
٧ / ٥	ص ٨٤٧	هل يطالب الكفيل بالدين الذي ضمنه أم بما وقع عليه الصلح؟
٤ / ٨	ص ١٠٥٦	حكم تداول الوعد بالبيع أو الشراء بأي صورة كانت.

التعريفات

الفقرة	الصفحة	التعريف
١ / ٦ / ٥	ص ١٠٧٧	١ - اتفاقية إعادة الشراء (الريبو والريبو العكسي).
	ص ٧٣٧	٢ - اتفاقية التسهيلات.
(٢)	ص ٦٥٥	٣ - إجارة الأشخاص.
٤ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	٤ - الإجارة التشغيلية والتمويلية.
	ص ٢٠٨	٥ - الإجارة المنتهية بالتملك.
	ص ٢٠٨	٦ - الإجارة.
١ / ٨	ص ٦٩٣	٧ - الاحتياطات.
١ / ٣ / ٨	ص ٦٩٤	٨ - احتياطي إعادة التقويم.
٥ / ٣ / ٨	ص ٦٩٤	٩ - احتياطي الأرباح المستبقة.
٤ / ٣ / ٨	ص ٦٩٤	١٠ - احتياطي الأرباح المقترح توزيعها.
٣ / ٣ / ٨	ص ٦٩٤	١١ - احتياطي الأرباح الناتجة عن عمليات أسهم المؤسسة المشترية.
٢ / ٣ / ٨	ص ٦٩٤	١٢ - الاحتياطي الإيرادي.
١ / ٢ / ٥	ص ٤٢٨	١٣ - الاختيارات.
٢ / ٢	ص ٨٦١	١٤ - إدارة السيولة.
	ص ١١٤٨	١٥ - الإيرصاد.
١ / ١ / ١٠	ص ١١٢٩	١٦ - الاستبدال في الوقف.
	ص ٧١٧	١٧ - الاستحقاق.
	ص ٢٤٦	١٨ - الاستصناع الموازي.

الفقرة	الصفحة	التعريف
٢ / ٢	ص ٥٨٩	١٩ - الاستفتاء.
	ص ١١٤٧	٢٠ - أسهم المنحة.
	ص ٩٣٦	٢١ - الإطار العام.
	ص ٨١٧	٢٢ - إعادة التأمين.
	ص ٣٢٠	٢٣ - اعتماد اطلاع.
	ص ٣٢١	٢٤ - الاعتماد الدائري.
٢ / ٢ / ٣ / ٢	ص ٣٠٤	٢٥ - الاعتماد الظهير.
	ص ٣٢١	٢٦ - الاعتماد الظهير.
	ص ٣٢١	٢٧ - الاعتماد القابل للتحويل.
	ص ٣٢٢	٢٨ - الاعتماد المتاح للتداول.
١ / ٢	ص ٣٠٣	٢٩ - الاعتماد المستندي.
	ص ٣٢٠	٣٠ - اعتماد دفع آجل.
	ص ٣٢٢	٣١ - الاعتماد ذو الشرط الأحمر.
	ص ٣٢٠	٣٢ - اعتماد قبول.
	ص ٨٥٥	٣٣ - الإعسار.
(٢)	ص ٨٤٥	٣٤ - الإفلاس.
	ص ٢٢٦	٣٥ - الإقالة.
	ص ١١٧	٣٦ - الأمانات.
١ / ١٠	ص ٤٦٧	٣٧ - امتياز الإدارة.
١ / ٦	ص ٤٦٤	٣٨ - امتياز الإنشاء وصوره.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٣٨٠	٣٩- أمين الاستثمار.
	ص ٧٥٦	٤٠- الإنترنت.
	ص ٤١٨	٤١- أهلية الأداء الناقصة.
	ص ٤١٨	٤٢- أهلية التبرع.
	ص ٤١٨	٤٣- أهلية التصرف.
	ص ٣٥٥	٤٤- الأوراق التجارية.
	ص ٩١٠	٤٥- الإيراد أو الدخل.
	ص ٣٢١	٤٦- البنك المراسل.
	ص ٣٢١	٤٧- البنك المغطي (بنك التغطية).
	ص ٣٢١	٤٨- البنك المكلف بالدفع.
	ص ٣١٩	٤٩- بوليصة الشحن.
٢ / ٢ / ٥	ص ٦٢٢	٥٠- بيع الاستجرار.
	ص ٣٩٨	٥١- بيع الجزاف.
	ص ٨٣٣	٥٢- بيع الرجاء (بيع الوفاء).
(٢)	ص ٤٢٣	٥٣- بيوع السلع في الأسواق المنظمة.
(٢)	ص ٥٣٩	٥٤- التأمين الإسلامي.
	ص ٥٥٦	
	ص ٥٥٦	٥٥- التأمين التجاري (التقليدي).
	ص ٥٥٦	٥٦- التأمين التعاوني.
	ص ٥٥٧	٥٧- التأمين التكافلي البديل عن التأمين على الحياة.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٨١٧	٥٨- تأمين المحاسبة.
	ص ١٠٦٦	٥٩- التبر.
١/٩	ص ٨٢٩	٦٠- التحجير.
	ص ٨٣٩	
	ص ١٠٢٥	٦١- التحريش.
١/٢	ص ٦٣٧	٦٢- التحكيم.
١/٢/٦/٣ (ب)	ص ١٠١٧	٦٣- التخفيض الموسمي.
٢/٢/٦/٣	ص ١٠١٧	٦٤- التخفيض بالبطاقات.
٣/٢/٦/٣	ص ١٠١٨	٦٥- التخفيض بالكوبون.
١/٢/٦/٣	ص ١٠١٧	٦٦- التخفيضات الترغيبية.
	ص ٦١	٦٧- التخلية في القبض الحكمي.
	ص ٣٨٠	٦٨- تداول الصك.
	ص ٣٨٠	٦٩- تداول الصكوك.
١/٢	ص ٧٢٣	٧٠- التسهيلات الائتمانية.
	ص ١٨٢	٧١- التسهيلات.
	ص ٨٤٠	٧٢- التصرف.
٢/٥/١٢	ص ١٤٥	٧٣- التظهير التوكيلي.
	ص ٣٥٦	٧٤- التظهير.
	ص ٨٨٣	٧٥- تعدي المدير.
١/١/٥	ص ١٠٣٣	٧٦- التعدي.

الفقرة	الصفحة	التعريف
(٢)	ص ٨٠٣	٧٧- تعريف إعادة التأمين.
(٢)	ص ٨٦١	٧٨- تعريف السيولة.
	ص ٣٢١	٧٩- تعزيز الاعتماد.
	ص ٨٤٠	٨٠- التعسف في استعمال الحق.
	ص ٥٣٣	٨١- تفريق الصفقة.
	ص ٨٦٨	٨٢- تفضيل السيولة.
(٢)	ص ٨٤٥	٨٣- التفليس.
	ص ٨٤٠	٨٤- التقادم.
	ص ٨٨٣	٨٥- تقصير المدير.
٢ / ١ / ٥	ص ١٠٣٣	٨٦- التقصير.
	ص ١١٧٨ ^(١)	٨٧- التكلفة الفعلية المباشرة - في البطاقات التي تقوم على الاقتراض -.
	ص ١٨٢	٨٨- التمويل الجماعي.
(٢)	ص ٥٠١	٨٩- التمويل المصرفي المجمع.
	ص ٧٣٦	٩٠- التمويل.
	ص ٨٦٨	٩١- تنوع السيولة.
	ص ٥٣٢	٩٢- التوابع.
	ص ٨٦٨	٩٣- توازن السيولة.
(٢)	ص ٦٠٥	٩٤- التورق.

(١) وينظر: ص ١١٥٨ الفقرة ١ / ١ / ٥.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٣٧٩	٩٥- التوريق.
	ص ٧٥٦	٩٦- التوقيع الإلكتروني.
٢ / ٧	ص ١٤٣	٩٧- التوى.
	ص ٧٣٦	٩٨- الجاري مدين.
٢ / ٣	ص ١٠١٤	٩٩- الجائزة التسويقية.
١ / ٣	ص ١٠١٤	١٠٠- الجائزة.
	ص ١٠٢٥	
(٢)	ص ٣٢٧	١٠١- الجعالة.
	ص ٦٣٢	١٠٢- الجهالة.
٥ / ٥	ص ٧١١	١٠٣- الجوائح.
	ص ٧١٧	
٣ / ٦ / ٣	ص ١٠١٨	١٠٤- الجوائز بالنقاط.
	ص ٨١٧	١٠٥- الحاجة الخاصة.
	ص ٨١٧	١٠٦- الحاجة العامة.
	ص ٨٥٥	١٠٧- الحجز الاحترازي أو التحفظي أو الاحتياطي.
	ص ٥٥٧	١٠٨- حساب التأمين.
١ / ٢ / ٢	ص ٧٨٤	١٠٩- الحساب الجاري.
١ / ٢	ص ٧٨٣	١١٠- حسابات الاستشار.
١ / ١ / ٢	ص ٧٨٣	١١١- حسابات الاستشار المطلقة.
٢ / ١ / ٢	ص ٧٨٤	١١٢- حسابات الاستشار المقيدة.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٤١٨	١١٣ - الحسابات الجارية.
	ص ١٠٢٥	
	ص ٨٣٨	١١٤ - حق الارتفاق.
١ / ٥	ص ٨٢٧	١١٥ - حق الارتفاق الخاص.
٢ / ٥	ص ٨٢٧	١١٦ - حق الارتفاق العام.
٣ / ٢ / ١٢	ص ٨٣٠	١١٧ - حق الاسترداد.
	ص ٨٣٩	١١٨ - حق الأفضلية (الألوية) في الاكتتاب في الزيادة في رأس مال الشركة.
	ص ٨٣٨	١١٩ - حق التعلي (حق الهواء).
٢ / ٢ / ١٢	ص ٨٣٠	١٢٠ - حق الحبس.
	ص ٨٣٩	١٢١ - حق الحكر.
(٨)	ص ٨٢٨	١٢٢ - حق الخلو.
	ص ٨٣٨	١٢٣ - حق الشرب.
	ص ٨٣٨	١٢٤ - حق المجرى.
	ص ٨٣٨	١٢٥ - حق المرور.
	ص ٨٣٨	١٢٦ - حق المسيل.
	ص ٨٣٩	١٢٧ - حقوق الانتفاع.
١ / ٣	ص ٨٢٥	١٢٨ - الحقوق الشخصية.
٢ / ٣	ص ٨٢٥	١٢٩ - الحقوق العينية.

الفقرة	الصفحة	التعريف
٣ / ٣	ص ٨٢٦	١٣٠ - الحقوق المعنوية.
	ص ٨٣٩	
(٢)	ص ٨٧٣	١٣١ - حماية رأس المال والاستثمارات.
	ص ١٤٠	١٣٢ - الحوالة.
٣ / ١ / ٥	ص ١٤٢	١٣٣ - الحوالة الحالة.
	ص ١٥٤	١٣٤ - حوالة الحق.
	ص ١٤٢	١٣٥ - الحوالة المطلقة.
	ص ١٤١	١٣٦ - الحوالة المقيدة.
٤ / ١ / ٥	ص ١٤٢	١٣٧ - الحوالة المؤجلة.
	ص ٥٣٣	١٣٨ - الحيلة المحظورة.
	ص ٣٥٦	١٣٩ - خصم الأوراق التجارية.
	ص ٣٢٠	١٤٠ - خطاب الضمان الملاحى.
	ص ٥٥٦	١٤١ - الخطر المؤمن منه.
	ص ٨٣٩	١٤٢ - خلو الدار.
١ / ٣	ص ٩١٦	١٤٣ - خيار التدليس.
١ / ٤	ص ٩٧٦	١٤٤ - خيار التعيين.
١ / ٢	ص ٩١٥	١٤٥ - خيار التغيرير.
	ص ٦١	١٤٦ - خيار الشرط.
١ / ٢	ص ٩٧٣	
١ / ٢	ص ٩٥٩	١٤٧ - خيار العيب.

الفقرة	الصفحة	التعريف
١ / ٤	ص ٩١٧	١٤٨ - خيار الغبن.
١ / ٣	ص ٩٧٥	١٤٩ - خيار النقد.
١ / ٣	ص ٩٦١	١٥٠ - خيار تفرق الصفقة.
١ / ٤	ص ٩٦١	١٥١ - خيار فوات الوصف.
	ص ٧٣٧	١٥٢ - الدراسة الائتمانية.
(٢)	ص ١٠٩١	١٥٣ - الدين.
	ص ٥٣٢	١٥٤ - الذرائع.
	ص ١٠٦٧	١٥٥ - الذهب الأبيض.
	ص ١٠٦٦	١٥٦ - الذهب الخالص.
	ص ١٠٦٦	١٥٧ - الذهب المخصص.
	ص ٩١٠	١٥٨ - الربح.
٣ / ٣ / ٣ / ٣	ص ٨٢٦	١٥٩ - الرخصة التجارية.
	ص ٨٣٩	
	ص ٧٥٦	١٦٠ - الرسالة الإلكترونية.
(٢)	ص ٧٦١	١٦١ - الرهن.
	ص ١١٤٧	١٦٢ - ريع الوقف.
١ / ١ / ٣	ص ٦٧٧	١٦٣ - الزكاة.
	ص ١٠٦٧	١٦٤ - سبائك الذهب الاستشارية.
	ص ١٠٢٥	١٦٥ - السبق.
٢ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	١٦٦ - السحب على المكشوف.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٧٣٦	١٦٧ - سقوف / حدود التسهيلات.
	ص ٢٢٦	١٦٨ - السلم الموازي.
	ص ٢٢٦	١٦٩ - السلم.
	ص ٣٥٥	١٧٠ - السند لأمر (السند الإذني).
	ص ٤٥٦	١٧١ - السند.
	ص ٤٥٦	١٧٢ - السهم.
٦/٥	ص ٦٨٨	١٧٣ - السوم.
	ص ٧٣٦	١٧٤ - السياسة الائتمانية.
	ص ٨٦٨	١٧٥ - السيولة الجيدة.
	ص ٦١	١٧٦ - الشراء والبيع الموازي للعملات.
٣/٩	ص ٦٣٩	١٧٧ - شرط التحكيم.
	ص ٢٩٨	١٧٨ - الشركة.
١/٣/٣	ص ٢٥٨	١٧٩ - شركة الأعمال.
١/٢/٤	ص ٢٦١	١٨٠ - شركة التضامن.
١/٣/٤	ص ٢٦٢	١٨١ - شركة التوصية البسيطة.
١/٤/٤	ص ٢٦٣	١٨٢ - شركة التوصية بالأسهم.
	ص ٢٧٧	١٨٣ - شركة العقد.
١/٣	ص ٢٥٢	١٨٤ - شركة العنان.
١/٥/٤	ص ٢٦٤	١٨٥ - شركة المحاصة.
	ص ٢٧٧	١٨٦ - شركة المزارعة.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٢٧٧	١٨٧ - شركة المساقاة.
١ / ١ / ٤	ص ٢٥٩	١٨٨ - شركة المساهمة.
	ص ٢٧٧	١٨٩ - شركة المغارسة.
	ص ٢٧٧	١٩٠ - شركة المفاوضة.
	ص ٢٧٧	١٩١ - شركة الملك.
١ / ٢ / ٣	ص ٢٥٨	١٩٢ - شركة الوجوه.
	ص ١١٤٨	١٩٣ - الشركة ذات الغرض الخاص.
١ / ٧	ص ٨٢٧	١٩٤ - الشفعة.
	ص ٨٣٨	
	ص ٣٥٥	١٩٥ - الشيك.
	ص ٣٥٥	١٩٦ - الشيك المسطر.
	ص ٣٥٥	١٩٧ - الشيك المصدق.
	ص ٣٥٦	١٩٨ - الشيك المصرفي المعتمد.
	ص ٣٥٦	١٩٩ - الشيك المقيد في الحساب.
	ص ٣٥٦	٢٠٠ - شيكات التحويلات المصرفية.
	ص ٣٥٦	٢٠١ - الشيكات السياحية (شيكات المسافرين).
	ص ٦١	٢٠٢ - صرف ما في الذمة.
	ص ٥٣٢	٢٠٣ - الصفقة.
(٢)	ص ٣٦٣	٢٠٤ - صكوك الاستثمار.
٢ / ٤	ص ٧٦٤	٢٠٥ - صكوك المنافع.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ١١٤٧	٢٠٦- الصناديق الاستثمارية.
	ص ١١٤٧	٢٠٧- الصناديق الوقفية.
٨/٤	ص ٦٥٦	٢٠٨- صورة الإجارة المضافة.
٣/١/٥	ص ٦٥٧	٢٠٩- صورة الإجارة الموازية.
	ص ٤٣٩	٢١٠- ضمان الإصدار.
	ص ٣٥٧	٢١١- الضمان أو الكفيل.
	ص ٣٥٧	٢١٢- الضمانات العينية.
٧/١/٣	ص ٧٢٥	٢١٣- الضمانات المصرفية.
	ص ٧١٧	٢١٤- الظروف الطارئة.
	ص ٩١٠	٢١٥- العائد.
	ص ١٨٢	٢١٦- العربون.
	ص ٣٩٩	٢١٧- العرف.
١/٢/٥	ص ٦٨٢	٢١٨- عروض التجارة.
	ص ٣٩٨	٢١٩- العقار.
	ص ٤٥٦	٢٢٠- عقد الاختيار.
	ص ٢٤٦	٢٢١- عقد الاستصناع.
	ص ٣٧٩	٢٢٢- عقد الإصدار.
١/٥	ص ٥١٨	٢٢٣- العقد التابع.
١/٥	ص ٥١٨	٢٢٤- العقد الضمني.
	ص ٤٥٦	٢٢٥- العقد المستقبلي.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٤٥٦	٢٢٦- عقد مبادلة عوائد الأسهم.
٢ / ٢ / ٢	ص ٤٢٣	٢٢٧- العقود الآجلة في أسواق السلع المنظمة.
٢ / ٣	ص ٤٢٤	
١ / ٢ / ٢	ص ٤٢٣	٢٢٨- العقود الحالية في أسواق السلع المنظمة.
١ / ٥	ص ٤٦١	٢٢٩- عقود امتياز الاستغلال.
	ص ٥٣٢	٢٣٠- عكس العينة.
١ / ٣ / ٥	ص ٤٢٨	٢٣١- عمليات المبادلات المؤقتة.
	ص ٨١٧- ٨١٨	٢٣٢- عمولة أرباح إعادة التأمين.
	ص ٨١٧- ٨١٨	٢٣٣- عمولة إعادة التأمين.
	ص ١٨٢	٢٣٤- عمولة الارتباط
	ص ١١٤٨	٢٣٥- العهدة المالية.
	ص ٧١٧	٢٣٦- عوارض الأهلية.
	ص ٧١٧	٢٣٧- العوارض السماوية.
(٢)	ص ٧٠٩	٢٣٨- العوارض الطارئة على الالتزامات.
	ص ٥٣٢	٢٣٩- العينة.
(٢)	ص ٧٠٩	٢٤٠- عيوب الإرادة.
	ص ٧١٧	
	ص ٥٥٧	٢٤١- الغرر.
١ / ٢	ص ٦١٩	
	ص ٦٣٢	٢٤٢- الغرور والتغريير.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٩١٠	٢٤٣- الغلة.
	ص ٩١٠	٢٤٤- الفائدة.
	ص ٥٥٧	٢٤٥- الفاضض (التأميني).
	ص ٦٠٠	٢٤٦- الفتوى والقضاء.
١ / ٢	ص ٥٨٩	٢٤٧- الفتوى.
	ص ٣١٩	٢٤٨- فحص المستندات.
	ص ٢٤٦	٢٤٩- الفرق بين الاستصناع والإجارة.
	ص ٢٤٦	٢٥٠- الفرق بين الاستصناع والسلم.
	ص ٢٤٦	٢٥١- الفرق بين الاستصناع والمقاولة.
١ / ٨	ص ٤٨٧	٢٥٢- الفضولي.
	ص ٨٦٨	٢٥٣- فيض السيولة.
	ص ٣٩٨	٢٥٤- القبض بصفة الأمانة.
	ص ٣٩٨	٢٥٥- القبض بصفة الضمان.
	ص ٣٢٠	٢٥٦- قبول المستندات - تحت التحفظ-.
	ص ٣٥٦	٢٥٧- قبول الوفاء.
٦ / ١ / ٣	ص ٧٢٥	٢٥٨- القبولات المصرفية.
٤ / ٢	ص ٧٢٣	٢٥٩- قرار منح التسهيلات الائتمانية.
(٢)	ص ٤٠٥	٢٦٠- القرض.
١ / ١ / ٣	ص ٧٢٤	٢٦١- القروض.
	ص ٥٥٦	٢٦٢- القسط.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٢٧٧	٢٦٣ - القسمة.
	ص ٦٣٢	٢٦٤ - القمار والمراهنات والغرر.
	ص ١٠٦٦	٢٦٥ - القيراط.
	ص ٤١٨	٢٦٦ - القيميات.
	ص ٣٥٥	٢٦٧ - الكمبيالة.
٤ / ٥	ص ٧٩٠	٢٦٨ - مبدأ المبرأة.
	ص ٥٥٦	٢٦٩ - مبلغ التأمين.
	ص ٦١	٢٧٠ - المتاجرة بالعملات.
	ص ٣٧٩	٢٧١ - متعهد الدفع.
	ص ٢٢٦	٢٧٢ - المثليات.
	ص ٤١٨	
	ص ١٥٤	٢٧٣ - المحال عليه.
	ص ١٥٤	٢٧٤ - المحال.
	ص ١٥٤	٢٧٥ - المحيل.
	ص ٨٦٨	٢٧٦ - مخاطرة السيولة.
	ص ٥٣٣	٢٧٧ - المخرج الشرعي.
١ / ٧	ص ٦٩١	٢٧٨ - المخصصات.
	ص ٣٧٩	٢٧٩ - مدير الاستثمار.
	ص ٣٧٩	٢٨٠ - مدير الإصدار.
	ص ١٨٢	٢٨١ - المرابحة.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٣٨٠	٢٨٢ - المزارعة.
	ص ١٠٢٥	٢٨٣ - المسابقات النضالية.
١ / ٢	ص ١٠١٣	٢٨٤ - المسابقة.
	ص ١٠٢٥	
	ص ٣٨٠	٢٨٥ - المساقاة
	ص ٩٤١	
١ / ١ / ٥	ص ٤٢٧	٢٨٦ - المستقبليات.
٣ / ٢ / ٢	ص ٤٢٣	٢٨٧ - المستقبليات في السلع.
	ص ٣١٩	٢٨٨ - مستندات الاعتماد.
	ص ١٠٦٦	٢٨٩ - المسكوكات الذهبية.
٣ / ٢ / ٣	ص ٧٢٦	٢٩٠ - المشاركة الدائمة والمتناقصة.
١ / ٤ / ٥	ص ١٠٧٦	٢٩١ - المشاركة المتناقصة.
١ / ٥	ص ٢٦٤	
	ص ٥٥٧	٢٩٢ - المشترك.
	ص ٣٧٩	٢٩٣ - مُصدر الصك الاستثمار.
١ / ٥	ص ٢٨٤	٢٩٤ - المضاربة المطلقة.
٢ / ٥	ص ٢٨٤	٢٩٥ - المضاربة المقيدة.
٢ / ٢ / ٣	ص ٧٢٥	٢٩٦ - المضاربة.
	ص ٦٣٢	٢٩٧ - المضاف.
	ص ١١٧	٢٩٨ - المضمونات.

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٣٨٠	٢٩٩- المغارسة.
	ص ٦١	٣٠٠- المقاصة أو تطرح الدينين.
	ص ٧٥٦	٣٠١- مقدم خدمة الاتصال بشبكة الإنترنت (مزود الخدمة).
	ص ٤١٨	٣٠٢- المنفعة في القرض.
	ص ٣٩٨	٣٠٣- المنقول.
	ص ١١٤٧	٣٠٤- المهاية الزمانية.
	ص ١١٤٨	٣٠٥- المهاية المكانية.
١/٦	ص ٥١٩	٣٠٦- المواطأة وإطلاقاتها.
	ص ٦١	٣٠٧- المواعدة في الصرف.
(٢)	ص ٥٦٣	٣٠٨- المؤشر.
	ص ٧٥٦	٣٠٩- الموقع على شبكة الإنترنت.
١/٣	ص ١١٢٢	٣١٠- الناظر.
	ص ٨٦٨	٣١١- نقص السيولة أو عجز السيولة.
٦/١/٣/٥	ص ٧٢٨	٣١٢- هامش الجدية.
	ص ١١٤٧	٣١٣- وثيقة الوقف.
	ص ١٠٢٥	٣١٤- الودائع الاستثمارية.
	ص ٧٩٨	٣١٥- الوديعة الادخارية (حساب التوفير).
	ص ٧٩٨	٣١٦- الوديعة المصرفية.
	ص ٧٩٨	٣١٧- الوديعة تحت الطلب (الوديعة الجارية).

الفقرة	الصفحة	التعريف
	ص ٧٩٨	٣١٨- الوديعة.
١/٢	ص ١١١٥	٣١٩- الوقف.
(٢)	ص ٨٨٩	٣٢٠- الوكالة بالاستثمار.
١/٢	ص ٤٨١	٣٢١- الوكالة ومشروعيتها وصفتها.
	ص ٣٧٩	٣٢٢- وكيل الإصدار.

فهرس الموضوعات

ص

٣	مقدمة الجمعية
٥	المقدمة
	المعايير:
٧	١. معيار المتاجرة بالعملات
٩	٢. بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان
١٠	٣. المدين المماطل
١٣	٤. المقاصة
١٥	٥. الضمانات
٢٠	٦. تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي
٢٥	٧. الحوالة
٣٠	٨. المرابحة
٤٣	٩. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك
٥٦	١٠. السلم والسلم الموازي
٦١	١١. الاستصناع والاستصناع الموازي
٦٩	١٢. الشركة، المشاركة، والشركات الحديثة
٨٦	١٣. المضاربة
٩٣	١٤. الاعتمادات المستندية
٩٩	١٥. الجعالة
١٠٤	١٦. الأوراق التجارية
١٠٧	١٧. صكوك الاستثمار
١١٤	١٨. القبض
١١٧	١٩. القرض
١٢٢	٢٠. بيع السلع في الأسواق المنظمة
١٢٦	٢١. الأوراق المالية (الأسهم والسندات)
١٣٢	٢٢. عقود الامتياز
١٣٧	٢٣. الوكالة وتصرف الفضولي

١٤٣	٢٤. التمويل المصرفي المجمع
١٤٦	٢٥. الجمع بين العقود
١٤٩	٢٦. التأمين الإسلامي
١٥٦	٢٧. المؤشرات
١٥٩	٢٨. الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية
١٦٢	٢٩. ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات
١٦٧	٣٠. التورق
١٧٠	٣١. ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية
١٧٣	٣٢. التحكيم
١٧٩	٣٣. الوقف
١٨٠	٣٤. إجارة الأشخاص
١٩١	٣٥. الزكاة
٢٠٧	٣٦. العوارض الطارئة على الالتزامات
٢٠٩	٣٧. الاتفاقية الائتمانية
٢١٣	٣٨. التعاملات المالية بالإنترنت
٢١٩	٣٩. الرهن وتطبيقاته المعاصرة
٢٢٦	٤٠. توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة
٢٣٢	٤١. إعادة التأمين الإسلامي
٢٣٤	٤٢. الحقوق المالية والتصرف فيها
٢٣٩	٤٣. الإفلاس
٢٤٤	٤٤. السيولة تحصيلها وتوظيفها
٢٤٦	٤٥. حماية رأس المال والاستثمارات
٢٤٨	٤٦. الوكالة بالاستثمار
٢٥٤	٤٧. ضوابط حساب ربح المعاملات
٢٥٧	٤٨. خيارات الأمانة
٢٦١	٤٩. الوعد والمواعدة
٢٦٤	٥٠. المساقاة
٢٦٩	٥١. خيارات السلامة



ص

٢٧٢	٥٢. خيارات التروي
٢٧٦	٥٣. العربون
٢٧٩	٥٤. فسخ العقود بالشرط
٢٨١	٥٥. المسابقات والجوائز
٢٨٥	٥٦. ضمان مدير الاستثمار
٢٨٨	٥٧. الذهب وضوابط التعامل به
٢٩٥	٥٨. إعادة الشراء
٢٩٨	٥٩. بيع الدين
٣٠٢	٦٠. الوقف
٣٠٨	٦١. بطاقات الدفع
٣١٢	أحكام جاءت في غير مظانها
٣١٤	التعريفات
٣٣٢	فهرس الموضوعات